دراسة

#980

نعوم تشومسكي

# لأننا نقول ذلك




ترجمة: أحمد الزبيدي

**لأننا نقول ذلك**




Author: **Noam Chomsky** | اسم المؤلف: نعوم تشومسكي

Title: **Because We Say So** | عنوان الكتاب: لأننا نقول ذلك

Translated by: **Ahamed Al-Zubaydi** | ترجمة: أحمد الزبيدي

P.C.: **Al–Mada** | الناشر: دار المدى

First Edition: **2021** | الطبعة الأولى: 2021





**للإعلام والثقافة والفنون**

*Al-mada for media, culture and arts*

بغداد: حي أبو نؤاس - محلة 102 - شارع 13 - بناية 141

Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141

+964 (0) 770 2799 999 | +964 (0) 780 808 0800 | +964 (0) 790 1919 290

بيروت: بشامون - شارع المدارس

Beirut: Bchamoun - Schools Street

+961 175 2617 | +961 706 15017 | +961 175 2616

دمشق: شارع كرجية حداد- متفرع من شارع 29 أيار

Damascus: Karjieh Haddad Street - from 29 Ayar Street

+963 11 232 2276 | +963 11 232 2275 | +963 11 232 2289 | ص.ب: 8272

نعوم تشومسكي



# لأننا نقول ذلك

ترجمة : أحمد الزبيدي



# أقوال في الثناء

# على نعوم تشومسكي

تشومسكي ظاهرة عالمية... ربما يكون الكاتب الأكثر قراءة وعلى نطاق واسع من بين من يتناولون مواضيع السياسة الخارجية على هذا الكوكب.

**• نيويورك تايمز بوك ريفيو**

من الممكن أن يكون تفسير تشومسكي إذا سارت الولايات المتحدة في نفس الطريق الذي سارت عليه بريطانيا في القرن التاسع عشر، هو المعيار بين المؤرخين بعد مائة عام من الآن.

**• نيويوركر**

تشومسكي مدافع متحمّس عن الفقراء، أولئك السكان المنبوذين، والمعزولين، الذين تم تهميشهم بسبب الطبقة والعرق والجنس والأيديولوجيات والعلاقات البنيوية الأخرى التي تعتبر خطرة على الطغاة في الداخل والخارج. إنه قادر على كشف الاضطهاد وفضحه بأشكاله المتعددة، بغض النظر عن مكان وجوده.

**• هنري أ. جيرو**

ما من كاتب سياسي حي غيَّر بشكل جذري طريقة تفكير المزيد من الناس في أجزاء كثيرة من العالم بشأن القضايا السياسية مثلما فعل.

**• جلين غرينوالد**

## وقيل في الثناء
## على كتابه صناعة المستقبل

نعوم تشومسكي مثل ملاك من نور أُرسل ليحمينا من قوى الظلام. إنه ليس المفكر الأكثر روعة وصاحب الآراء العميقة الموجود على قيد الحياة فحسب، بل هو أيضًا عالم اللغويات الأول في هذا الكوكب.

• **كارل تافيس**

## وعن كتابه مداخلات

«المعارض السياسي العنيد نعوم تشومسكي يوجه سهام نقده للتدخلات العسكرية الأمريكية العالمية في كتابه مداخلات بشكل صادم ومرعب!»

• **مجلة فانيتي فير**

«نعوم تشومسكي ينتقد بقوة التدخلات العسكرية الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول».

• **بوستون فينيكس**

يضم كتاب مداخلات أكثر من أربعين عمودًا صحفيًا كتبها تشومسكي؛ وهي مقالات ثاقبة وواضحة ومدروسة جيدًا حول الأحداث في وقتنا الحاضر. تبدأ من أحداث الحادي عشر من أيلول إلى حرب العراق، مرورًا بالادعاءات عن «عدم وجود أزمة» في قضية الضمان. «الاجتماعي وانتهاءً بالتسوية في لبنان، يقدم تشومسكي عنها رأيًا مستنيرًا وتحليلاً نقديًا».

• **موميا أبو جمال**



## المقدمة

# نعوم تشومسكي المفكر المؤثر في الأوقات المضطربة

**بقلم هنري أ. جيرو**

اشتهر الأكاديمي المعروف عالميًا، نعوم تشومسكي، ليس بعمله الرائد في علم اللغة فقط، ولكن بعمله المستمر كمفكر مؤثر أيضًا، حيث يعالج في كتاباته العديد من القضايا الاجتماعية المهمة التي تشمل سياسات القمع الخارجية والداخلية وكانت غالبًا ما ترتبط بها – وقد تم توضيح هذه الحقيقة جيدًا من خلال هذه المجموعة المهمة من مقالاته الصحفية السياسية الأخيرة، التي نشرها تحت عنوان ألم نقل ذلك.

أصبح دور تشومسكي كمفكر وتربوي وسياسي أكثر ملاءمة الآن من أي وقت مضى نظرًا للحاجة إلى إظهار الشجاعة المدنية والصرامة النظرية والاستعداد للتعبير عن الاضطهاد والمعاناة وجعلهما من اهتمامات الرأي العام. علاوة على ذلك، فإنه يقدم نموذجًا للشباب وباقي الأفراد لفهم أهمية استخدام الأفكار والمعرفة للتدخل في الحياة المدنية والسياسية والثقافية، موضحًا أنه يجب النضال من أجل الديمقراطية، إذا أردنا لها أن تبقى.

كانت مداخلات تشومسكي السياسية محددة تاريخيًا بالإضافة إلى انتقاداته المستمرة لتأثيرات السلطة الحاكمة. على سبيل المثال، لا يمكن فصل أفكاره الأولية حول مسؤولية المثقفين عن نقده المبكر لحرب فيتنام

وتواطؤ المثقفين في تبرير وإضفاء الشرعية على هذا العمل الرهيب من التدخل العسكري.[1] ومع ذلك، في حين أنه قد يبدو من الصعب مقارنة كتابه تصنيع الموافقة الصادر عام 1988، الذي شارك في تأليفه إدوارد إس هيرمان، مع كتابه الأكثر مبيعًا 11-9 الصادر عام 2002. الذي تتضمن جميع نصوصه تحليلًا نظريًا وسياسيًا وقانونيًا رائعًا لأداء بنية القوة العالمية الحالية، والأنماط الجديدة والقديمة للسلطة القمعية، والطرق التي أنتج بها الاقتصاد النيوليبرالي والسياسات الاجتماعية أشكالًا أكثر وحشية للسيطرة العالمية وسيادة الشركات. فإن هذا التحليل الصارم موجود في كل صفحة من صفحات كتاب ألم نقل ذلك.

يؤكد كل مقال في هذا الكتاب أن تشومسكي لا يؤيد فكرة وجود بُعد واحد للسلطة، وهي فكرة غالبًا ما يجد المرء تأييدًا لها بين كثيرين من مفكري اليسار. إنه يدرك جيدًا أن السلطة متعددة الأوجه، وتعمل من خلال عدد من الوسائل المادية والمعنوية، هي ماهرة بشكل خاص في الإشارة إلى أن السلطة لها أيضًا وظيفة تربوية ويجب أن تتضمن فهمًا تاريخيًا لصناعة العلاقات العامة والجهاز الثقافي الناشئ والقائم، التي تعتبر عناصر مركزية في قضايا السلطة وتمثيل رغبات الناس والخيال الراديكالي والتي تعتبر أنماط الإقناع وتشكيل الهويات وصياغة الرغبات.

يكشف تشومسكي باستمرار عن الفجوة بين الواقع والوعد بديمقراطية راديكالية، لا سيما في الولايات المتحدة، على الرغم من أنه غالبًا ما يقدم تحليلاً مفصلاً للطريقة التي يتم بها تشويه الديمقراطية في عدد من البلدان التي تخفي وراء الادعاءات الكاذبة بديموقراطية أنظمتها أنماطًا متنوعة من الاضطهاد. حاول تشومسكي إعادة صياغة الوعود بالديمقراطية وفي نفس

---

1- انظر، على سبيل المثال:

Noam Chomsky, «The Responsibility of Intel–lectuals,» New York Review of Books (February 13, 1967).

راجع أيضًا نسخة محدثة من هذا المقال في:

Noam Chomsky, «The Responsibility of Intellectuals, Redux: Using Privilege to Challenge the State,» Bos–ton Review (September 1, 2011)

الوقت تطوير طرق جديدة لتنظير قضايا التفويض والخيال الاجتماعي خارج التركيز النيوليبرالي على الفردية والخصخصة وافتراض أن القيمة الوحيدة المهمة هي قيمة التبادل. على عكس العديد من المثقفين المحاصرين في خطاب الصوامع الأكاديمية واشتراطات المهنة الصارمة، فإن تشومسكي يكتب ويتحدث من منظور ما يمكن تسميته بالمجموعات المترابطة. من خلال القيام بذلك، فهو يربط بين مجموعة متنوعة من القضايا كجزء من فهم أكبر للقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتنوعة والمحددة التي تشكل حياة الناس في ظروف تاريخية معينة. إنه واحد من عدد قليل من المنظرين في أمريكا الشمالية الذين يتبنون أنماط التضامن والنضال الجماعي ليس كفكرة لاحقة بقدر ما هي أساسية لما يعنيه ربط الخصائص المدنية والاجتماعية والأخلاقية وجعلها أساسًا لحركات المقاومة العالمية. ينطوي دوره كمفكر عام على أسئلة حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه الديمقراطية الحقيقية، وكيف يتم تخريب مُثُلها وممارساتها، وما هي القوى اللازمة لتشكيلها. هذه هي الأسئلة التي في صميم تفكيره وأحاديثه والتعليقات التي يتضمنها هذا الكتاب.

بالنسبة لتشومسكي، فإنه ينظر إلى الأزمات على أنها متداخلة، تندمج بعضها مع بعض بطرق غالبًا ما لا يتم التعرف عليها. في الواقع، غالبًا ما يجمع تشومسكي في أعماله قضايا مثل الإرهاب، وقوة الشركات، والخصوصية الأمريكية (هو الاعتقاد بأن الولايات المتحدة مختلفة عن بقية الدول ولديها مهمة عالمية محددة لنشر الحرية والديمقراطية – م)، وغيرها من الاهتمامات الرئيسية من أجل توفير خارطة طريق تمكن قرّاءه من إعادة تشكيل المشهد السياسي والثقافي والحياة الاجتماعية بطرق تمكنهم من تكوين اتصالات جديدة وإيجاد أنماط جديدة لوضع الإطار النظري لوسائل المقاومة المحتملة.

وقد كتب أيضًا عن إمكانية البدائل السياسية والاقتصادية، مقدمًا لغة جديدة لإحساس جماعي بإيجاد البدائل وطرق المقاومة، وفهمًا جديدًا للمشاعات العامة (هي الموارد الثقافية والطبيعية المتاحة لجميع أعضاء المجتمع وتشمل الموارد الطبيعية مثل الهواء والماء والأراضي الصالحة للسكن.– م)، وإعادة كتابة العلاقة بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الثقافية والمالية الجديدة

ورأس المال الحديث. ومع ذلك، فهو لا يقدم وصفات ولكنه يتحدث عن أنماط ناشئة من المقاومة الخيالية الموضوعة دائمًا ضمن حدود الظروف التاريخية المحددة. عمله مهم بشكل خاص في فهم الحاجة إلى المفكرين الذين يتناولون القضايا العامة في أوقات الاستبداد والقسوة والوحشية المالية وزيادة الاستبداد. يجب أن يقرأ عمله هذا جميع الأكاديميين والطلاب وعامة الجمهور. إن كونه أحد أكثر المفكرين الذين يتم الاستشهاد بأقوالهم في العالم يشير بقوة إلى أن جمهوره عام ومتنوع وواسع الانتشار، وينتشر في العديد من المواقع الإلكترونية والأماكن العامة المختلفة.

ينتقد تشومسكي بشدة المحاولات المحافظة والليبرالية العصرية لفصل الأنشطة الفكرية عن السياسة، وهو صريح تمامًا في فكرته في أن التعليم داخل وخارج المؤسسات التعليمية يجب أن ينخرط في ممارسة الحرية وليس مجرد السعي وراء الحقيقة. لقد جادل بقوة بأن المعلمين والفنانين والصحفيين والمفكرين الآخرين يتحملون مسؤولية تزويد الطلاب والجمهور الأوسع بالمعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها ليكونوا قادرين على تعلم كيفية التفكير بدقة، والتأمل الذاتي وتطوير القدرة على أن يكونوا حاكمين بدلًا من أن يكونوا محكومين. لكن الأمر لا يتوقف بالنسبة لتشومسكي عند تعلم كيفية التفكير النقدي. بل يجب أن يطور أولئك المثقفون أيضًا تصورًا أخلاقيًا وشعورًا بالمسؤولية الاجتماعية ضروريين لجعل السلطة قابلة للمساءلة وتعميق إمكانيات الجميع لعيش حياة كريمة تنعم بالحرية والرعاية والعدالة.

فيما يتعلق بالتعليم العالي، ظل تشومسكي يجادل منذ الستينيات أنه في المجتمع الصحي، يجب على الجامعات أن تضغط من أجل المطالبة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وأن أي توجه تعليمي في هذا المجال يجب ألا يكون نقديًا فحسب، بل يدمر أيضًا المفاهيم السائدة. كان تشومسكي ثابتًا في إيمانه بأن التعليم يجب أن يزلزل الوضع القائم والانخراط في إنتاج المعارف التي تنتقد الوضع الراهن، لا سيما في زمن العنف الذي تم إضفاء الشرعية عليه. لقد كان واضحًا أيضًا، مثل نظرائه السياسيين الراحلين،

كَبيير بورديو وإدوارد سعيد، في التأكيد على أن المثقفين يجب أن يجعلوا أصواتهم في متناول جمهور أوسع وأن يُسمع في جميع مجالات الحياة العامة التي يوجد فيها نشاط مستمر. الصراع على المعرفة والقيم والسلطة والهوية والتفويض بالحكم والخيال الاجتماعي.

ربما وجدت الرأسمالية مكانًا مشرفًا للعديد من المثقفين المناهضين لأهداف عامة الناس، لكن بالتأكيد ليس فيها مكان لأمثال تشومسكي. لقد رفض المحافظون والليبراليون، جنبًا إلى جنب مع جيش من دعاة الليبرالية الجديدة المتصلبين، إشراكه في العديد من المناقشات والمنشورات حول القضايا الاجتماعية التي تشق طريقها في المنابر المختلفة لوسائل الإعلام المهيمنة. يعتبر دور تشومسكي كمفكر وناشط من نواحٍ كثيرة نموذجًا لما يمكن تسميته الفكر الأمريكي الراديكالي التقليدي. علّى الرغم من ذلك، يبدو أن تشومسكي منفي في بلده بسبب معارضته المستمرة، والصدمة التي سبّبتها أعماله، وقوة شجاعته. الدليل على ذلك بين يديك. فالآراء الموجودة في هذا الكتاب هي مجموعة من المقالات المكتوبة بين عامي 2011 و2014، ووُزِّعت على الصحافة العالمية من قبل صحيفة نيويورك تايمز، ونُشرت على نطاق واسع في الصحف في الخارج. يُنشر القليل منها، إن وجد، على الصفحات الأولى للصحف الأمريكية، حتى إن الرقابة العسكرية الأمريكية حظرت نشر مجموعة سابقة من مقالاته، التي كانت بعنوان مداخلات.[2]

كأكاديمي ملتزم، ينتقد تشومسكي علنًا أنظمة الهيمنة المنظمة لإنتاج العنف وفقدان الحقوق المدنية للأفراد والمجتمع. تقدم قوة حضوره – ودأبه على الحديث بلا توقف وسيل كتاباته – إمكانية وجود وسائل مغايرة، وطرقٍ بديلة لتخيل المجتمع والمستقبل، وضرورة توفر النقد العام كعنصر مهم من عناصر المقاومة الفردية والجماعية. ومع ذلك، فإن دور تشومسكي كمفكر عام، نظرًا للجماهير الهائلة التي يجذبها عندما يحاضر بالإضافة إلى جمهوره الكبير من

---

2- انظر:

«Chomsky book banned at Guantánamo,» Seattle Times, Oc–tober 13, 2009. http://o.staging.seattletimes.com/nation–world/chomsky–book–banned–at–guantnamo/

القراء، يشير إلى أنه لا معنى للسياسة من دون الشعور بالاتصال بشكل هادف مع الآخرين. تصبح السياسة أداة للتحرر عندما تأخذ ذلك على محمل الجد، وكما أشار ستيوارت هول، «على الناس أن يستثمروا شيئًا ما لأنفسهم، الشيء الذي يدركون أنه يخصهم أو يتحدث عن ظروفهم، ومن دون تلك اللحظة من الإدراك... ستستمر السياسة، لكن لن تكون لديك حركة سياسية من دون تلك اللحظة من تحديد الهوية». [3] من الواضح أن تشومسكي يقدر عاليًا حاجة الجمهور لأولئك المثقفين الذين يكشفون آليات السلطة، ويقدمون فهمًا بديلًا للعالم، ويبعثون الآمال في مستقبل لا يشبه الحاضر البائس.

لقد واصل تشومسكي العمل بلا هوادة على تذكير المجتمع بأن السلطة تتخذ أشكالًا عدة وأن إنتاج الجهل لا يتعلق فقط بأزمة درجات الاختبار أو الحالة الطبيعية للأمور، بل يتعلق بكون إنتاج الجهل يصب غالبًا في خدمة السلطة. ووفقًا لتشومسكي، فإن الجهل هو أسلوب تعليمي يستخدم لخنق التفكير والترويج لشكل من أشكال معاداة السياسة، مما يقوض مسائل التقييم والنقد المركزيين في السياسة. وهو في الوقت نفسه، يعد عاملًا حاسمًا ليس في الحصول على الموافقة فقط ولكن في قمع المعارضة أيضًا. بالنسبة لتشومسكي، الجهل سلاح سياسي يفيد الأقوياء، وليس حالة عامة متجذرة في ظروف إنسانية لا يمكن تفسيرها.

في أحد أمثلته العديدة التي يزخر بها الكتاب، يشير تشومسكي إلى جهود النخبة المالية وآلاتها التسويقية لتفتيت الناس حتى يكونوا متواطئين في تدمير المشاعات العامة. وبالاعتماد على فهمه الموسع للتاريخ، يستشهد تشومسكي بتشديد العالم الاقتصادي والسياسي ثورشتاين فبلين على «تلفيق الرغبات» ليس لتصنيع الجهل بين الناس فقط، ولكن لتحديد الاستهلاك أيضًا باعتباره القوة الرئيسية في تشكيل احتياجاتهم. بالنسبة لتشومسكي، تتعرض الذاكرة التاريخية والتفويض الفردي والاجتماعي للهجوم، وهذه مسألة تربوية بقدر ما هي قضية سياسية.

---

3- انظر:

Stuart Hall and Les Back, «In Conversation: At Home and Not at Home,» Cultural Studies, Vol. 23, No. 4, (July 2009), pp. 680–681

يركز أحد أكثر موضوعات تشومسكي إلحاحًا على كيفية أداء سلطة الدولة لعملها بأشكال مختلفة باستخدام أسلوب من الإرهاب يسبب العنف، والبؤس والمصاعب، ويتجلى غالبًا في الحرب الطبقية والحروب الإمبريالية الأمريكية العالمية، وكيف يتواطأ الناس غالبًا مع مثل هذه الأعمال البربرية.

في الوقت نفسه، يعتبر تشومسكي أيضًا مدافعًا قويًا عن الفقراء والمسحوقين، أولئك الذين يتعرضون للاستغلال، ويكونون منبوذين، ومهمَّشين بسبب الطبقة والعرق والجنس والأيديولوجيات الأخرى والعلاقات الهيكلية التي تعتبر خطيرة بالنسبة للطغاة في الداخل والخارج. ومع ذلك ليس هناك مجموعة مميزة ومضطهدة بشكل فردي في أعمال تشومسكي. إنه قادر على جعل الظلم مرئيًا وقابلًا للاستجواب بأشكاله المتعددة، بغض النظر عن مكان وجوده. ومع ذلك، في حين أن لتشومسكي منتقديه، بدءًا من الشخصيات البارزة مثل الكاتب شيلدون وولين وأستاذة الفلسفة مارثا نوسباوم إلى مجموعة من المحاورين الأقل اطلاعًا، فإنه نادرًا ما يبتعد عن المناقشات المنطقية، وغالبًا ما يرفع من شأن مثل هذه النقاشات إلى مستوى جديد من فهم الأمور وفي بعض الحالات، يتسبب في إحراجٍ لنظرائه. ومن بين أكثر مناظريه شهرة والسيئي السمعة ميشيل فوكو، وويليام باكلي جونيور، وجون سيلبر، وكريستوفر هيتشنز، وآلان ديرشوفيتز، وسلافوي جيجيك. في الوقت نفسه، فإنه رفض، على الرغم من الهجمات التي كانت تحدث بين الحين والآخر وكانت تتسم بالكراهية الشديدة ولم تكن فعالة، تقليد مثل هذه التكتيكات في الرد على مضايقيه الأقل تحضرًا.[4] وقد اتهمه بعض منتقديه بأنه شديد الحدة، ولا يمتلك إطارًا نظريًا بما فيه

4- على مدار حياته المهنية، نُسبت عدد من الادعاءات الكاذبة إلى تشومسكي، بما في ذلك الفكرة السخيفة المنشورة في ملحق صحيفة نيويورك تايمز للتعليم العالي من أنه كان يدافع عن نظام بول بوت الوحشي في كمبوديا، وفي مناسبة أخرى، تم توجيه تهمة أضرّت به كثيرًا وهي أنه معاد للسامية، نظرًا لدفاعه عن حرية التعبير، في سياق دفاعه عن المؤرخ الفرنسي روبرت فوريسون، الذي كان له رأي مغاير فيما يتعلق بمذبحة الهولوكوست. ويبدو أن نقد تشومسكي على مدار حياته للأنظمة الشمولية بجميع أشكالها قد تم نسيانه في هذه الحالات.

الكفاية لأفكاره، أو، كما حدث في الآونة الأخيرة، لا يفهم الطبيعة الحقيقية للأيديولوجيا. تبدو هذه الانتقادات فارغة ولا أساس لها من الصحة وغير ذات صلة، بالنظر إلى التأثير المشجع لعمل تشومسكي على الأجيال الشابة، بما في ذلك العديد من الأنشطة مثل حركة احتلوا (هي حركة احتجاجات عالمية، بدأت بحركة احتلوا وول ستريت في مدينة نيويورك الأمريكية في 17 أيلول 2011، ثم توسّعت تدريجياً لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية كلها قبل أن تتحوَّل إلى حركة عالمية – م) ومنظمات المقاومة الدولية الأخرى.

من المهم ملاحظة أنني لا أشير إلى أن تشومسكي هو بطريقة ما شخصية بارزة يمثل نسخة فكرية من ثقافة المشاهير. على العكس من ذلك، فهو يكره وضعه في مثل هذه الخانة فهو إنسان بسيط ومتواضع للغاية. ما أشير إليه هو أن نماذج القيادة السياسية والمدافعين عن الحقوق المدنية المطروحة في المجتمع الأمريكي للشباب والآخرين للتعلم منها، مستمدة إلى حد كبير من طبقة من المجرمين، إن لم يكن من المعادين للديمقراطية بشكل فاضح. من طبقة الأثرياء والنخبة من أصحاب الثروات. يقدم تشومسكي معيارًا حاسمًا، على الرغم من عدم الاعتراف به في كثير من الأحيان، لكيفية التعامل مع العالم، من خلال الالتزام والشجاعة المرتبطة باعتبارات العدالة والنضال، وليس العمل فقط من أجل تراكم رأس المال بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية لهذه العملية.

لم يؤد تأثيره الحاسم على مجموعة من المجالات إلى فتح أنماط جديدة من المساءلة فحسب، بل أعطى أيضًا ثقلًا للاندفاع السياسي الذي يؤكد مثل هذه المساهمات. ليس المهم هنا تأليه أو تشويه صورة تشومسكي – الطريقتان اللتان غالبًا ما تميزان ردود الفعل على عمله. فالقضية تكمن بدلاً من ذلك، في توضيح الطرق التي يعطي بها تشومسكي كمفكر غزير المعرفة ومشهور معنى للتصرف والسمات التي يجب أن تناسب مثل هذا العمل النقدي: وعي تاريخي، وشجاعة مدنية، وتضحية، وحسم، وتفكير ثاقب، وصرامة، وتعاطف ومداخلات سياسية والرغبة في الحديث عن القضايا الأخلاقية للمجتمع والقدرة على الاستماع للآخرين.

وباعتباره مفكرًا غزير المعرفة، يتحدث تشومسكي إلى جميع الناس

لحثّهم على استخدام مواهبهم ومواردهم لتعزيز القيم العامة، والدفاع عن المصلحة العامة، وربط التعليم بالتغيير الاجتماعي. إنه يرفض بشدة فكرة أن المعلمين هم مجرد خدام للدولة وأن الطلاب ليسوا أكثر من مستهلكين في حلقات التدريب. إن دور المعلمين والأكاديميين كمثقفين جماهيريين له تاريخ طويل في عمل تشومسكي وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدفاع عن الجامعة كمؤسسة لخدمة المصلحة العامة ومنبر عام للديمقراطية. أوضح تشومسكي هذا في حديث ألقاه في جمعية اللغة الحديثة في عام 2000 عندما أصر على أن:

الجامعات تواجه كفاحاً مستمراً للحفاظ على سلامتها ودورها الاجتماعي الأساسي في مجتمع صحي، في مواجهة الضغوط الخارجية. تتفاقم المشاكل مع توسع قوة القطاع الخاص في كل المجالات، في سياق مشاريع الهندسة الاجتماعية (عبارة عن مجموعة من الحيل والتقنيات المستخدمة لخداع الناس وجعلهم يقومون بعمل ما أو يفصحون عن معلومات سرية وشخصية – م) بين الدولة والشركات التي جرت في العقود العديدة الماضية... إن الدفاع عن سلامتهم والالتزامات الصحيحة هي مهمة شريفة وصعبة في حد ذاتها، ولكن يجب أن تكون أنظارنا متطلعة إلى أعلى من ذلك. تتوفر العديد من الخيارات بشكل خاص في المجتمعات الأكثر امتيازًا، بما في ذلك التغيير المؤسسي الأساسي، إذا كانت هذه هي الطريقة الصحيحة للمضي قدمًا، وبالتأكيد أنها تشمل البحوث العلمية التي تساهم في النضالات الشعبية التي لا نهاية لها من أجل الحرية والعدالة. [5]

تتعرض مؤسسات التعليم العالي للهجوم ليس لأنها فاشلة، ولكن لأنها منبر عام ديمقراطي. وفي هذا السياق، فإن المحافظين والليبراليين الجدد غالبًا ما ينظرون إليها على أنها مؤسسات خطيرة تذكرهم بإرثها الثوري في ستينيات القرن العشرين، عندما كانت الجامعات مركزًا للنضال من أجل حرية التعبير، والمناهج التربوية المناهضة للعنصرية والمساندة لحقوق المرأة، والحركة المناهضة للحرب. أصبحت مؤسسات التعليم العالي

---

5- انظر: Noam Chomsky, «Paths Taken, Tasks Ahead,» Profession (2000), p38

هدفًا للمنظّرين اليمينيين ونخبة الشركات لأنها قادرة على تعليم الطلاب كيفية التفكير النقدي، وهي تقدم وعدًا بأنماط جديدة من التضامن للطلاب خارج القيمة التبادلية التي تقدمها الذرائعية النيوليبرالية واختزال التعليم إلى أشكال التدريب.

في مقال واسع النطاق ورائع حول مؤسسات التعليم العالي في هذا الكتاب، لا يوضح تشومسكي أسباب تعرضها للهجوم فحسب، بل يقدم أيضًا قراءة نقدية لتلك القوى التاريخية مثل اللجنة الثلاثية (هي مجموعة نقاش غير حكومية، وغير حزبية، أسسها ديفيد روكفلر سنة 1973 لتعزيز التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان –م) ومذكرة القاضي لويس باول لعام 1971، التي أوضحت تمامًا أن الغرض من التعليم هو «تلقين الشباب». ثم يشير إلى الإجراءات المختلفة التي تستخدمها النخبة المالية والجناح اليميني، والتي تمتد من قطع التمويل عن الجامعات وفرض نموذج عمل المؤسسات التجارية عليها إلى إضعاف أعضاء هيئة التدريس، وتدمير الاتحادات وحرمان الغالبية العظمى منهم من الحصول على المناصب الدائمة، وانتهاء بمعاقبة الطلاب من خلال إثقال كاهلهم بالديون الهائلة. بالنسبة لتشومسكي، فإنه لا يمكن فهم أية أزمة إلا إذا تم وضعها في سياقها التاريخي. غالبًا ما يُنسى هذا الدرس في عصر تتفوق فيه السرعة على أي اهتمام بالذاكرة العامة والتأمل الثاقب.

يوسع تشومسكي الإرث الديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي من خلال الإصرار على ضرورة قيام الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بالضغط من أجل المطالبة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما يجادل بشكل أكثر تحديدًا أنه في حين يجب تبجيل مؤسسات التعليم العالي لالتزامها بالحقيقة والمنطق النزيهين، فإنها تلعب أيضًا دورًا حاسمًا في معارضتها لحالة الحرب الدائمة، والحرب على الفقراء، وقمع المعارضة من قبل دولة المراقبة، والعنف المتزايد ضد الطلاب، وصعود الدولة الاستبدادية المنخرطة في عمليات الاغتيال وحروب الطائرات المسيّرة وتدمير البيئة. وأن جزءًا من هذا الدور هو خلق مواطنين ديمقراطيين واعين ومطلعين

ينخرطون في النضال من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة. إن الدفاع عن الحقيقة هو أحد الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجامعة، وهذا ليس كافياً. فيجب أن تؤدي دورها المتمثل في الاهتمام باحتياجات الشباب من خلال حماية مصالحهم أثناء تثقيفهم لممارسة صلاحياتهم للوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية تجاه الآخرين والجمهور الأوسع والنظام الاجتماعي العالمي الأوسع. كما يذكرنا تشومسكي، فإن الاهتمام بالناس الآخرين فكرة خطيرة في أمريكا اليوم، ويشير إلى الانجراف المستمر للولايات المتحدة من الديمقراطية المتعثّرة إلى الدولة الاستبدادية المتزايدة التماسك.[6]

لا يكتفي تشومسكي بالتركيز على مرتكبي الجرائم العالمية والأشكال الجديدة للاستبداد التي يوطدونها في جميع أنحاء العالم؛ كما أنه يركز على «من يوصفون من غير البشر» الذين يعتبرون الآن منبوذين، أولئك الذين تم استبعادهم من سياق ما يعتبره ديمقراطية مشوَّهة، كقوة للمقاومة الجماعية القادرة على توظيف أنماط جديدة من الفاعلية والنضال. إذا كان يتحدث عن الحرب أو التعليم أو العسكرة أو الإعلام، فإننا نجد دائمًا في عمله إحساسًا بالالتزام وشجاعة متحضرة ودعوة للمقاومة مبهرة ومؤثرة. دائمًا ما تكون مداخلاته سياسية، ومع ذلك فقد تمكن من تجنب ارتداء عباءة الدوغمائية السهلة أو نوع الأداء التهريجي المهين الذي نراه بين بعض المثقفين اليساريين المزعومين. ومثلما فعل عالم الاجتماع سي. رايت ميلز، فقد أعاد إحياء الخيال الاجتماعي – المنطقي، وربط بين الكلي والخاص تاريخيًا، وعبّر عن شغف أوسع بالوعد بالديمقراطية وسرد بشكل معقد قصص أولئك الذين غالبًا ما يتم تهميشهم واستبعادهم. ونجد هناك أيضًا رفضًا لحماية الأقوياء من النقد الأخلاقي والسياسي. لقد أصبح تشومسكي علامة بارزة لجيل ناشئ من المثقفين الذين لا يرغبون فقط في

---

6- انظر على سبيل المثال:

Noam Chomsky, «America Hates Its Poor,» Occupy:reflection on class war rebellion and Solidarity( (Westfield NJ: Zuccotti Park Press, Second Edition, 2013)

الدفاع عن المؤسسات والمجالات العامة والثقافات التكوينية التي تجعل الديمقراطية ممكنة، ولكن أيضًا مخاطبة تلك القوى المناهضة للديمقراطية التي تعمل بجد لتفكيك الظروف التي تمكّن من تحقيق الديمقراطية الحقة ذات المغزى.

نحن نعيش في وقت تتزايد فيه الكوارث التي تواجه الأمريكيين وبقية العالم مع تراكم السلطة في أيدي نخبة من الأثرياء وأصحاب الأموال. لقد تعزز خوفهم من الديمقراطية في الوقت الحاضر من خلال الجهود المكثفة التي تبذلها النخبة المالية والسياسية والتجارية لفرض سلطتها وإسكات أولئك الذين يحاسبونها. بالنسبة للكثيرين، نحن نعيش في زمن اليأس المطلق. لكن المقاومة ليست ممكنة فحسب، بل قد تكون ضرورية الآن أكثر من أي وقت آخر في تاريخ أمريكا، بالنظر إلى ما يجري حالياً من خرق للحقوق المدنية وتفكيك للمؤسسات الديمقراطية، وحرب على النساء والنقابات العمالية والفقراء - وكلها مصحوبة بصعود نظام نيوليبرالي ينظر إلى الديمقراطية على أنها شيء فائض عن الحاجة، إن لم تكن خطيرة، وعقبة أمام تطبيق أهدافه الأيديولوجية والسياسية.

تمتلئ كل صفحة من صفحات هذا الكتاب بما ظل تشومسكي يخبرنا به منذ أكثر من 50 عامًا: المقاومة تتطلب توحيد الأمل والرؤية والشجاعة والإرادة لجعل السلطة عرضة للمساءلة، وأن تتواصل طوال الوقت مع رغبات وتطلعات وأحلام أولئك الذين تكون معاناتهم مفروضة من بنية النظام وبالتالي يمكن تجنبها. كما أنه يذكّرنا أيضًا مرارًا وتكرارًا من خلال العديد من الأمثلة التاريخية بأن الذاكرة العامة تحتوي على نقاط مضيئة لنتذكر أن مثل هذه النضالات هي دائمًا جماعية وليست مجرد مسألة مقاومة فردية. الحركات النضالية هي التي تحقق التغيير، والتضامن هو المفتاح لذلك. وكما يشير أرشون فونج، فإن دور تشومسكي كمفكر جماهيري يوضح أهمية الكشف عن آليات السلطة، وجعلها عرضة للمساءلة، والانخراط في نقد صارم لها. يشير عمله أيضًا إلى أنه بالإضافة إلى النقد الشديد، يمكن للمثقفين الملتزمين أن يساعدوا أيضًا في «تشكيل الطابع الديمقراطي للسياسات العامة»، والعمل مع «الحركات والمنظمات

الشعبية في جهودها لتعزيز العدالة والديمقراطية». ومع رفضهم الخضوع للممارسات الإصلاحية، «يمكنهم توحيد جهودهم مع المنظمات المدنية وأحيانًا الحكومية – لبناء عالم أكثر عدلاً وديمقراطية».[7]

قد يكون تشومسكي أحد المفكرين الجماهيريين القلائل المتبقين من الجيل الأكبر سنًّا الذين يقدمون لمحة نادرة عما يعنيه توسيع نطاق معنى البحث السياسي والفكري – فهو مثقف يعيد التفكير بطريقة نقدية في الطبيعة التربوية للسياسة داخل الظروف المتغيرة والشاملة للهجوم العالمي النيوليبرالي على جميع بقايا الديمقراطية. إنه لا يتعامل فقط مع الأفكار التي تتحدى التخصصات الأكاديمية والحدود الفكرية، بل يوضح أيضًا أنه من الضروري تحميل الأفكار المسؤولية عن الممارسات التي تُشرعنها وتنتجها، بينما يرفض في الوقت نفسه قصر الأفكار النقدية على مجرد النقد بحد ذاته. في هذه الحالة، لا تتحدى الأفكار فقط خطابات التطبيع وتمثيلات المنطق السليم وظلم السلطة الذي تربطه بالشرعية، ولكنها تفتح أيضًا الاحتمالات المتأصلة في الخطاب الذي يتجاوز المعطى ويشير إلى طرق جديدة في التفكير والعمل بشأن الحرية والشجاعة المتحضّرة والمسؤولية الاجتماعية والعدالة من وجهة نظر المثل الديمقراطية الراديكالية.

ربما يكون هذا الكتاب واحدًا من أكثر الكتب التي ضمّت مجموعات مقالات لتشومسكي امتلاكاً لرؤية ثاقبة وصدرت حتى الآن. في جميع تعليقاته، يوضح تشومسكي أنه ليس الديمقراطية واللياقة البشرية فقط في خطر، بل إن البشرية نفسها أيضًا معرضة للفناء. من خلال القيام بذلك، يوضح تشومسكي أن اشتراطات العصر تتطلب التفهم والعمل والنقد والأمل. هذا كتاب يجب قراءته في ضوء الأوقات العصيبة التي نعيشها. بالنسبة لتشومسكي، التاريخ مفتوح وحان الوقت لاستعادة الوعد بالديمقراطية التي تحقق العدالة والحرية والمساواة وتخدم المصلحة العامة.

---

7- انظر:

Archon Fung, «The Constructive Responsibility of Intellectuals,» Boston Review, (September 9, 2011).

# الانحدار السريع

## 5 كانون الأول 2011

تتمثل إحدى مهام مؤتمر الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، المنعقد حالياً في مدينة ديربان في جنوب أفريقيا، في توسيع نطاق القرارات التي تم اتخاذها سابقاً والتي كانت محدودة النطاق ولم تنفَّذ إلا بشكل جزئي.

تعود هذه القرارات إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997، التي رفضت الولايات المتحدة الانضمام إليها. تنتهي فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو في عام 2012. وقد تأثر المزاج العام إلى حد ما قبل المؤتمر بالعنوان الرئيسي لصحيفة نيويورك تايمز: «قضايا عاجلة لكن توقعات منخفضة».

وبينما كان يجتمع المندوبون في ديربان، كشف تقرير تضمّن خلاصة لأحدث استطلاعات الرأي قام بها مجلس العلاقات الخارجية وبرنامج مواقف السياسة الدولية (PIPA) أن «الرأي العام في جميع أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة يشير إلى أنه على حكوماتهم أن تعطي لقضية الاحترار العالمي أولوية أعلى وأن تدعم بقوة العمل المتعدد الأطراف لمعالجتها».

ويتفق على ذلك معظم مواطني الولايات المتحدة، على الرغم من أن التقرير يوضح أن نسبة القلق لدى الأمريكان «كانت تنخفض على مدى السنوات القليلة الماضية، لذا فإن هذه النسبة أقل بكثير من متوسط نسبة القلق عالميًا – 70 بالمائة مقارنة بـ 84 بالمائة».

لا يدرك الأمريكيون أن هناك خداعًا علميًا بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ...

تعتقد غالبية كبيرة أنهم سيتأثرون شخصيًا بتغير المناخ في نهاية المطاف، لكن أقلية فقط تعتقد أنهم سيتأثرون الآن، على عكس وجهات النظر في معظم البلدان الأخرى. يميل الأمريكيون إلى التقليل من مستوى الاهتمام بين الأمريكيين الآخرين.

لم تحدث هذه المواقف صدفة. ففي عام 2009، أطلقت صناعات الطاقة، بدعم من جماعات الضغط من رجال الأعمال، حملات ضخمة ألقت بظلال من الشك على الاتفاق شبه الجماعي للعلماء على خطورة التهديد الذي يسببه للإنسان الاحتباس الحراري العالمي.

كان الاتفاق «شبه جماعي» لأنه لم يشمل العديد من الخبراء الذين كانوا يعتقدون أن التحذيرات من تغير المناخ لم تكن فعالة بما فيه الكفاية، ولم يشمل أيضاً المجموعة الهامشية التي تنكر صحة التهديد تمامًا.

وكان التعامل «المتناقض» مع القضية قد جرى تبعًا لما يسمى «بالتوازن»: بين الغالبية العظمى من العلماء من جهة، وأولئك الذين ينكرون وجود خطر الاحتباس الحراري من جهة أخرى. وتم على نطاق واسع تجاهل العلماء الذين أصدروا تحذيرات تشير إلى شدة خطورة الأمر.

وكانت إحدى نتائج ذلك أن حوالي ثلث سكان الولايات المتحدة يؤمنون بوجود إجماع علمي على خطر الاحتباس الحراري – وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي، وغير متسق جذريًا مع الحقائق.

ليس سرًّا أن حكومة الولايات المتحدة متخلِّفة في قضايا المناخ. ووفقًا لبرنامج مواقف السياسة الدولية PIPA، «رفض الجمهور في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة إلى حد كبير الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع مشكلة تغير المناخ». «بشكل عام، كان يُنظر إلى الولايات المتحدة على نطاق واسع على أنها الدولة التي لها التأثير الأكثر سلبية على بيئة العالم، تليها الصين. بينما حصلت ألمانيا على أفضل التقييمات».

للحصول على منظور حول ما يحدث في العالم، من المفيد في بعض الأحيان تبني موقف المراقبين الأذكياء من خارج الأرض الذين يشاهدون الأعمال الغريبة التي تحدث على الأرض. سوف يصابون بالدهشة وهم يشاهدون أغنى دولة وأكثرها قوة في تاريخ العالم وهي تقود القوارض في الوقت الحاضر بابتهاج نحو الهاوية.

في الشهر الماضي، أصدرت وكالة الطاقة الدولية (IEA)، التي تشكلت بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في عام 1974، أحدث تقرير لها عن الزيادة السريعة في انبعاثات الكربون بسبب استخدام الوقود الأحفوري.

قدرت وكالة الطاقة الدولية أنه إذا استمر العالم على هذا المنوال، سيتم استنفاد «ميزانية الكربون» بحلول عام 2017. الميزانية هي كمية الانبعاثات التي يمكن أن تحافظ على الاحتباس الحراري العالمي عند مستوى درجتين مئويتين وهو ما يعتبر حد الأمان.

وقد صرح فاتح بيرول كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية قائلًا: «إن الباب موصد... إذا لم نغيّر الاتجاه الآن بشأن كيفية استخدامنا للطاقة، فسننتهي إلى ما هو أبعد مما يخبرنا العلماء أنه الحد الأدنى (للسلامة). سيُغلق الباب إلى الأبد».

في الشهر الماضي أيضًا، أصدرت وزارة الطاقة الأمريكية تقريرًا عن أرقام الانبعاثات لعام 2010. وقد قفزت الانبعاثات «بأكبر قدر على الإطلاق»، حسبما ذكرت وكالة أسيوشيتد برس، مما يعني أن «مستويات غازات الاحتباس الحراري أعلى من أسوأ سيناريو» كانت قد توقعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في عام 2007.

وصرح جون رايلي، المدير المشارك لبرنامج تغير المناخ التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، لوكالة أسيوشيتد برس أن العلماء وجدوا عمومًا أن تنبؤات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

متحفظة للغاية – على عكس دعاة الإنكار الذين يحظون باهتمام الجمهور.. وذكر رايلي أن أسوأ سيناريو توقعه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ كان يساوي منتصف تقديرات علماء معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للنتائج المحتملة.

مع صدور هذه التقارير المشؤومة، خصصت صحيفة فاينانشيال تايمز صفحة كاملة للتوقعات المتفائلة بأن الولايات المتحدة قد تصبح مكتفية ذاتيًا من الطاقة لمدة قرن باستخدام التكنولوجيا الجديدة لاستخراج الوقود الأحفوري في أمريكا الشمالية.

على الرغم من أن التوقعات غير مؤكدة، فإنه وفقًا لتقارير الفاينانشيال تايمز، فقد «تتفوق الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية وروسيا لتصبح أكبر منتج للهيدروكربونات السائلة في العالم، مع احتساب كل من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي الأخف».

مع هذا الحدث السعيد، يمكن أن تتوقع الولايات المتحدة أنها ستحتفظ بهيمنتها العالمية. إلى جانب بعض الملاحظات حول التأثير البيئي المحلي، لم تذكر صحيفة فاينانشيال تايمز شيئًا عن أي نوع من العالم سينبثق من هذه التوقعات المثيرة فسوف يتم حرق مصادر الطاقة؛ وستصبح البيئة العالمية ملعونة.

وفيما تتخذ كل دولة تقريبًا خطوات معينة على الأقل لفعل شيء حيال الكارثة الوشيكة. فإن الولايات المتحدة تسير – إلى الوراء. يقوم مجلس النواب الأمريكي الذي يهيمن عليه الجمهوريون الآن بإلغاء التدابير البيئية التي أدخلها ريتشارد نيكسون، الذي يعتبر في كثير من النواحي، آخر رئيس ليبرالي.

هذا السلوك الرجعي هو أحد المؤشرات العديدة على أزمة الديمقراطية الأمريكية في الجيل الماضي. لقد اتسعت الفجوة بين الرأي العام والسياسة الحكومية لتصل إلى هوة في القضايا المركزية للنقاش السياسي الحالي مثل

العجز في الميزانية والوظائف. ومع ذلك، وبفضل هجوم الدعاية الحكومية، فإن الفجوة أقل مما ينبغي أن تكون عليه في أكثر القضايا خطورة على جدول الأعمال الدولي اليوم - بل ويمكن القول في التاريخ بمجمله.

يمكن للمراقبين الافتراضيين خارج كوكب الأرض أن يكونوا معذورين إذا استنتجوا أننا على ما يبدو مصابون بنوع من الجنون القاتل.



## الاعتراف بـ «من هم ليسوا بشرًا»

### 5 كانون الثاني 2012

في الخامس عشر من حزيران، بعد ثلاثة أشهر من بدء قصف قوات حلف الناتو لليبيا، قدم الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموقف الأفريقي من الهجوم – الذي هو في الواقع، قصف يقوم به أعداؤهم من مستعمريهم التقليديين: قامت فرنسا وبريطانيا ومن ثم انضمت إليهما الولايات المتحدة، بتنسيق الهجوم في البداية، مع مساعدة شكلية من بعض الدول الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك تدخلان. الأول، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي تم اعتماده في 17 آذار 2011، الذي دعا إلى إنشاء منطقة حظر طيران ووقف لإطلاق النار وإجراءات لحماية المدنيين. بعد لحظات قليلة، تمت تنحية هذا التدخل جانبًا حيث انضم الثلاثي الاستعماري إلى جيش المتمردين، وكان بمنزلة سلاحه الجوي.

في بداية القصف، دعا الاتحاد الأفريقي إلى بذل جهود دبلوماسية ومفاوضات لمحاولة تجنب كارثة إنسانية محتملة في ليبيا. وفي غضون ذلك الشهر، انضمت منظمة الاتحاد الأفريقي إلى جانب مجموعة دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) ودول أخرى، بما فيها تركيا القوة الإقليمية الكبرى لحلف شمال الأطلسي.

في الواقع، أصبحت تلك الدول الثلاث معزولة تمامًا جراء شن هذه الهجمات – التي كانت تهدف للقضاء على طاغية ليبيا المتقلّب في مواقفه الذي كانوا يدعمونه عندما كان مفيدًا لمصالحهم. كان الأمل في أن تكون عملية إعادة التدوير تلك أكثر قابلية للانصياع للمطالب الغربية للسيطرة على موارد ليبيا الغنية، وربما الحصول على قاعدة في دولة أفريقية للقوات العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، والتي كانت موجودة حتى ذلك الحين في مدينة شتوتغارت الألمانية.

لا أحد يستطيع أن يعرف ما إذا كانت الجهود السلمية نسبيًا التي دعا إليها قرار الأمم المتحدة رقم 1973، وبدعم من معظم دول العالم، ستنجح في تجنب الخسائر الفادحة في الأرواح والدمار الذي سببه الهجوم على ليبيا.

في 15 حزيران، أبلغ الاتحاد الأفريقي مجلس الأمن «أن تجاهل مناشدات الاتحاد الأفريقي. على مدى ثلاثة أشهر، واستمرار قصف الأراضي المقدسة في أفريقيا يعد عملًا متسلطًا ومتعجرفًا واستفزازيًا». ذهب الاتحاد الأفريقي إلى أبعد من ذلك بتقديمه خطة للمفاوضات ووضع إجراءات لحفظ النظام داخل ليبيا من قبل قوات الاتحاد الأفريقي، إلى جانب تدابير المصالحة الأخرى – ولكن من دون جدوى.

كما حدّدت دعوة دول الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن خلفية مخاوفهم: «لقد كانت السيادة أداة لتحرير شعوب أفريقيا التي بدأت في رسم مسارات التحول لمعظم البلدان الأفريقية بعد قرون من تعرضها للنهب عن طريق تجارة العبيد والاستعمار والاستعمار الجديد. ومن ثم فإن الاعتداءات الطائشة على سيادة البلدان الأفريقية هي بمنزلة» محاولة استعمارية جديدة «لفتح جراح جديدة في مصير شعوب أفريقيا».

يمكن العثور على نداء دول الاتحاد الأفريقي في المجلة الهندية Frontline، ولكن لم يسمع به الغرب في الغالب. لم يكن ذلك مفاجئًا: فالأفارقة «ليسوا بشرًا»، في تعديل لمصطلح جورج أورويل لمن لا يصلحون لدخول التاريخ.

في 12 مارس، اكتسبت جامعة الدول العربية رضا شعوبها من خلال دعمها قرار الأمم المتحدة رقم 1973. لكن هذا الثناء سرعان ما تلاشى عندما لم تُخفِ الجامعة دعمها للقصف الغربي اللاحق لليبيا.

وفي 10 نيسان، تبنت جامعة الدول العربية قضية «من هم ليسوا بشرًا» من خلال دعوة الأمم المتحدة إلى أن تفرض أيضًا منطقة حظر طيران فوق غزة ورفع الحصار الإسرائيلي، وهي دعوة تم تجاهلها فعلياً.

هذا أيضًا منطقي. الفلسطينيون هم مثال نموذجي لمن «هم ليسوا بشرًا» كما نرى بانتظام. لنأخذ على سبيل المثال عدد تشرين الثاني / كانون الأول من مجلة فورين أفيرز، Foreign Affairs الذي افتتح بمقالين عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

أحدهما كتبه المسؤولان الإسرائيليان يوسف كوبرفاسر وشالوم ليبنر، ألقيا فيه اللوم على الفلسطينيين في استمرار الصراع لرفضهم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية (طبقًا للمعايير الدبلوماسية: يتم الاعتراف بالدول، ولكن ليس لقطاعات مميزة داخلها).

والثاني للباحث الأمريكي رونالد كريبس الذي يعزو المشكلة إلى الاحتلال الإسرائيلي. المقال بعنوان: «كيف يدمر الاحتلال الأمة». أي أمة؟ إسرائيل، بالطبع، التي تضررت من وضع حذائها على أعناق من هم ليسوا بشرًا.

مثال آخر: في تشرين الأول، أعلنت عناوين الصحف إطلاق سراح جلعاد شاليط، الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حركة حماس. المقال في مجلة نيويورك تايمز كان مكرسًا لوصف معاناة عائلته. أطلق سراح شاليط مقابل الإفراج عن مئات من المعتقلين ممن ليسوا بشرًا، الذين لا نعرف عنهم سوى القليل، بصرف النظر عن الجدل الرصين حول ما إذا كان إطلاق سراحهم سيضر بإسرائيل.

كما أننا لم نعلم شيئًا عن مئات المعتقلين الآخرين في السجون الإسرائيلية لفترات طويلة دون تهمة.

ومن بين الأسرى غير المذكورين الشقيقان أسامة ومصطفى أبو معمر، وهما مدنيان اختطفتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي التي داهمت مدينة غزة في 24 حزيران 2006 – قبل يوم واحد من أسر شاليط. ثم «اختفى» الأخوان في نظام السجون الإسرائيلي.

أيًا كان ما يفكر فيه المرء في عملية أسر جندي من جيش مهاجم، فإن اختطاف المدنيين هو بكل وضوح جريمة أخطر بكثير – ما لم يكونوا، بالطبع، مجرد ممن هم ليسوا ببشر.

من المؤكد أن هذه الجرائم لا تقارن بالعديد من الجرائم الأخرى، من بينها الهجمات المتصاعدة على مواطني إسرائيل من البدو، الذين يعيشون في صحراء النقب جنوب إسرائيل.

ويتم طردهم مرة أخرى بموجب برنامج جديد تم تصميمه لتدمير عشرات القرى البدوية التي تم ترحيلهم إليها في وقت سابق. لأسباب حميدة بالطبع. وأوضح مجلس الوزراء الإسرائيلي أن عشر مستوطنات يهودية سيتم بناؤها هناك «لجذب سكان جدد إلى صحراء النقب» – أي استبدال من هم ليسوا ببشر بأشخاص شرعيين. من يمكنه الاعتراض على ذلك؟

يمكن العثور على السلالة الغريبة ممن هم ليسوا ببشر في كل مكان، بما في ذلك الولايات المتحدة: في السجون التي تمثل فضيحة دولية، وبنوك الطعام، والأحياء الفقيرة المتدهورة.

لكن الأمثلة مضللة. يتأرجح سكان العالم ككل على حافة ثقب أسود.

لدينا تذكيرات يومية بذلك، حتى من الحوادث الصغيرة جدًا – على سبيل المثال، في الشهر الماضي، عندما منع الجمهوريون في مجلس النواب الأمريكي القيام بعملية إعادة تنظيم غير مكلفة تقريبًا للتحقيق في أسباب الطقس المتطرف في عام 2011 وتقديم توقعات أفضل.

خشي الجمهوريون من أن ذلك قد يكون بمنزلة إسفين واضح لـ «الدعاية» حول الاحتباس الحراري، وهذا الامر لا يصطدم مع العهود التي قطعها المرشحون لعضوية ما كان قبل سنوات حزبًا سياسيًا حقيقيًا.

يا للكائنات الحزينة والمسكينة.

# إحياء ذكرى أشخاص بلا تاريخ

**4 شباط 2012**

صاغ جورج أورويـل المصطلح المهم «اللاشخص» للإشارة إلى المخلوقات المحرومة من حقوقها الشخصية لأنها لا تلتزم بعقيدة الدولة. قد نضيف مصطلح «اللاتاريخ» للإشارة إلى مصير الأشخاص والأحداث التي جرى شطبها من سجلات التاريخ لأسباب مماثلة.

يتم الكشف عن تاريخ أولئك الذين حرموا من حقوقهم الشخصية حين يتم إحياء ذكرى المناسبات المهمة مع أخذ الجدية المناسبة بعين الاعتبار: واقعة بيرل هاربور، على سبيل المثال. لكن بعض المناسبات ليست كذلك، ويمكننا أن نتعلم الكثير عن أنفسنا من خلال تخليصها من أعباء التاريخ.

ونحن فشلنا في الوقت الحاضر في إحياء ذكرى حدث له أهمية إنسانية كبيرة: الذكرى الخمسين لقرار الرئيس كينيدي شن الغزو المباشر لجنوب فيتنام، الذي سيصبح قريبًا أكبر جريمة من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية.

أمر كينيدي القوات الجوية الأمريكية بقصف جنوب فيتنام (بحلول شباط 1962، كانت مئات الطائرات قد أقلعت)؛ سمح بشن الحرب الكيماوية لتدمير المحاصيل الغذائية من أجل تجويع السكان المتمردين وإجبارهم على الخضوع؛ وقام بتنفيذ الخطط التي دفعت الملايين من القرويين في

النهاية إلى اللجوء إلى الأحياء الفقيرة الحضرية ومعسكرات الاعتقال الافتراضية، أو «القرى الاستراتيجية». هناك سيكون القرويون «محميين» من رجال حرب العصابات الذين، كما تعلم الإدارة الأمريكية، كانوا يدعمونهم عن طيب خاطر.

كانت الجهود الرسمية لتبرير الهجمات ضئيلة، وكان معظمها من بنات الخيال.

والمثال النموذجي على ذلك هو الخطاب الحماسي الذي ألقاه الرئيس أمام جمعية ناشري الصحف الأمريكية في 27 نيسان 1961، حيث حذر من أننا «نلقى معارضة في جميع أنحاء العالم من خلال مؤامرة متجانسة وعديمة الرحمة تعتمد على وسائل سرّية لتوسيع دائرة نفوذها».

وصرح كينيدي في خطابه في الأمم المتحدة في 25 أيلول 1961، أنه إذا حققت هذه المؤامرة غاياتها في لاوس وفيتنام، «فإن بوابات جهنم ستفتح على مصاريعها».

أشار برنارد فال المتخصص في شؤون بلدان الهند الصينية والمؤرخ العسكري إلى الآثار القصيرة المدى لذلك الغزو - ورغم أنه لم يكن من معسكر الحمائم، فإنه كان واحدًا من أولئك الذين اهتموا بشعوب البلدان المعذبة.

فقد قدر في أوائل عام 1965، أن حوالي 66000 من سكان فيتنام الجنوبيين قتلوا بين عامي 1957 و1961، و89000 آخرين بين عامي 1961 ونيسان 1965، ومعظمهم من ضحايا النظام العميل لأمريكا أو من قنابل النابالم التي كانت تسقطها قاذفات القنابل الأمريكية والقسم الأخير بسبب الغازات السامة.

لقد بقيت قرارات الغزو في الظل، وكذلك العواقب الوخيمة التي نتجت عنه. لنذكر مثالًا واحدًا فقط: كانت الدراسة المعنونة الأرض المحروقة، التي قام بها البروفسور المتقاعد فريد ويلكوكس، أول دراسة جادة كشفت التأثير المرعب والمستمر للحرب الكيميائية على الفيتناميين، قد ظهرت

قبل بضعة أشهر – ومن المحتمل أن تنضم إلى أعمال أخرى لا تشير إليها السجلات التاريخية. رغم أن ما حدث هو جوهر التاريخ. إن جوهر مفهوم «اللاتاريخ» هو «إخفاء» ما حدث.

بحلول عام 1967، وصلت معارضة الجرائم في جنوب فيتنام إلى مستوى كبير. كان مئات الآلاف من القوات الأمريكية تهاجم فيتنام الجنوبية، وكانت المناطق المأهولة بالسكان تخضع لقصف مكثف. امتد الغزو إلى بقية بلدان الهند الصينية.

لقد أصبحت العواقب رهيبة لدرجة أن عالم السياسة بيرنارد فال تنبأ بأن «فيتنام ككيان ثقافي وتاريخي... مهددة بالانقراض... وأن مناطقها الريفية.. تموت حرفيًا تحت ضربات أكبر آلة عسكرية تم إطلاقها على الإطلاق في منطقة بهذا الحجم».

عندما انتهت الحرب بعد ثماني سنوات مدمرة، انقسم الرأي السائد بين من وصفوها بأنها «قضية نبيلة» كان من الممكن كسبها بمزيد من التفاني – والإخلاص. وبين من كانوا على النقيض من ذلك، منتقديها الذين اعتبروها «خطأ» كان باهظ التكلفة.

ناهيك عن قصف قرى الفلاحين النائية في شمال لاوس، التي تم قصفها بضراوة لدرجة أن الضحايا عاشوا في الكهوف لسنوات في محاولة للبقاء على قيد الحياة؛ وبعد ذلك بوقت قصير تم قصف ريف كمبوديا، وقد فاق في مستواه كل القصف الذي قامت به قوات الحلفاء في مسرح العمليات في المحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الثانية.

في عام 1970، أمر مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر «بشن حملة قصف ضخمة في كمبوديا. فأي شيء يطير يهجم على أي شيء يتحرك» – وهي دعوة إلى الإبادة الجماعية من النوع الذي نادرًا ما يوجد في السجلات التاريخية.

كان ما يجري في لاوس وكمبوديا «حروب سرية»، وكانت الأخبار

عنها شحيحة وظلت الحقائق عنها غير معروفة لعامة الناس أو حتى للنخب المتعلمة، الذين يمكنهم مع ذلك أن يحفظوا عن ظهر قلب كل جريمة حقيقية أو مزعومة يرتكبها الأعداء الرسميون.

هناك مثال آخر عن ذكريات أشخاص لم يذكرهم التاريخ. في غضون ثلاث سنوات قد - أو قد لا - نحتفل بحدث آخر ذي أهمية معاصرة كبيرة: وهو ذكرى صدور الماجنا كارتا (أو الميثاق الأعظم وهي وثيقة إنجليزية صدرت لأول مرة عام 1215م. ثم صدرت مرة أخرى في عام 1216م- م).

هذه الوثيقة هي الأساس لما أشادت به المؤرخة مارغريت إي. ماكغينس، في إشارة إلى محاكمات نورمبرغ، باعتبارها «مثالًا نموذجيًا أمريكيًا لتطبيق القانون: العقوبة تنفذ فقط بحق أولئك الذين يمكن إثبات أنهم مذنبون من خلال محاكمة عادلة مع مجموعة من الإجراءات الحمائية».

تنص وثيقة الميثاق الأعظم على أنه «لا يجوز حرمان أي رجل حر» من الحقوق «إلا بحكم شرعي من أقرانه وبموجب قانون الأرض». تم في وقت لاحق توسيع المبادئ لتطبيقها على الأفراد بشكل عام. عبرت تلك المبادئ المحيط الأطلسي وتم إدراجها في دستور الولايات المتحدة ووثيقة الحقوق، التي تنص على أنه لا يمكن حرمان أي «شخص» من حقوقه دون محاكمة عادلة وسريعة.

لم يقصد المشرعون بالطبع استخدام مصطلح «شخص» لينطبق بالفعل على جميع الأشخاص. لم يكن الأمريكيون الأصليون أشخاصًا. ولا أولئك الذين تم استعبادهم. كان بالكاد يتم اعتبار النساء أشخاصًا. ومع ذلك، دعونا نلتزم بالقانون الأساسي الذي يفترض البراءة، الذي ألقي به في غياهب النسيان باعتباره من اللا تاريخ.

اتّخذت خطوة أخرى في تقويض مبادئ الماجنا كارتا عندما وقع الرئيس أوباما على قانون تفويض الدفاع الوطني، الذي يصنف ممارسات بوش وأوباما في الاعتقال لأجل غير مسمى دون محاكمة تحت مسمى الحجز العسكري.

هذه المعاملة هي الآن إلزامية في حالة المتهمين بمساعدة قوات العدو أثناء «الحرب على الإرهاب»، أو اختيارية إذا كان هؤلاء المتهمون مواطنين أمريكيين.

تتضح الصورة من خلال أول قضية في سجن غوانتانامو تعرض للمحاكمة في عهد الرئيس أوباما: وهي قضية عمر خضر، وهو جندي سابق عمره صغير ومتهم بارتكاب الجريمة الشنعاء المتمثلة في محاولة الدفاع عن قريته الأفغانية عندما هاجمتها القوات الأمريكية. قُبض على خضر وهو في سن الخامسة عشرة، وسُجن لمدة ثماني سنوات في سجني باغرام وغوانتانامو، ثم قُدِّم إلى محكمة عسكرية في تشرين الأول 2010، حيث أُتيحت له حرية الإقرار بالبراءة والبقاء في سجن غوانتنامو إلى الأبد، أو الإقرار بالذنب وقضاء ثمانية أعوام فقط. واختار خضر الخيار الثاني.

هناك العديد من الأمثلة الأخرى التي تلقي الضوء على مفهوم «الإرهاب». أحدها هو نيلسون مانديلا، الذي لم يتم شطبه من قائمة الإرهاب إلّا في عام 2008. والمثال الآخر هو صدام حسين. في عام 1982، تمت إزالة العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب حتى تتمكن إدارة ريغان من تقديم المساعدة لصدام حسين بعد أن غزا إيران.

دائمًا تكون الاتهامات متقلبة، دون القيام بمراجعة لها، وهي تعكس بشكل عام أغراض سياسية – كانت الغاية في حالة مانديلا، هي إضفاء الصفة القانونية على دعم الرئيس ريغان لجرائم دولة الفصل العنصري في الدفاع عن نفسها ضد واحدة من «أكثر الجماعات الإرهابية شهرة في العالم»: وهي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي تزعمه نيلسون مانديلا.

ويعود الفضل في ذلك كله إلى مفهوم اللاتاريخ.

# ما هي نوايا إيران؟

**1 آذار 2012**

تضمن عدد كانون الثاني – شباط من مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs مقالاً بعنوان «حان الوقت لمهاجمة إيران: لماذا الضربة هي الخيار الأقل سوءًا» بقلم ماثيو كرونيغ، إلى جانب تعليقات حول طرق أخرى لاحتواء التهديد الإيراني.

تتردد في وسائل الإعلام أصداء التحذيرات من هجوم إسرائيلي محتمل على إيران بينما تتردد الولايات المتحدة، مما يبقي خيار العدوان مفتوحًا – وبالتالي تنتهك بشكل روتيني ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو أساس القانون الدولي.

مع تصاعد التوترات، تلوح في الأجواء أصداء مخيفة للحرب في أفغانستان والعراق. يضيف الخطاب المحموم لحملة الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة المزيد من قرع طبول الحرب.

غالبًا ما تُنسب المخاوف بشأن «التهديد الوشيك» لإيران إلى «المجتمع الدولي» – وهو تعبير رمزي لحلفاء الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الناس في العالم يميلون إلى رؤية الأمور بشكل مختلف نوعًا ما.

أيدت حركة عدم الانحياز، التي تضم 120 دولة عضوًا، بقوة حق إيران في تخصيب اليورانيوم – وهو رأي تتشاركه غالبية الأمريكيين (كما بين ذلك استطلاع أجراه موقع (WorldPublicOpinion.org) قبل الهجوم الدعائي الهائل الذي تم شنه في العامين الماضيين.

تعارض الصين وروسيا سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، كما تفعل الهند، التي أعلنت أنها ستتجاهل العقوبات الأمريكية وتزيد التجارة مع إيران. واتبعت تركيا مسارًا مشابهًا.

يعتبر الأوروبيون إسرائيل أكبر تهديد للسلام العالمي. وفي العالم العربي، فإن إيران دولة غير محبوبة ولكن ينظر إليها على أنها تمثل تهديدًا من قبل أقلية صغيرة جدًا فقط. وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى إسرائيل والولايات المتحدة على أنهما التهديد الأبرز. تعتقد الغالبية من العرب أن المنطقة ستكون أكثر أمانًا إذا امتلكت إيران أسلحة نووية: في مصر عشية أحداث الربيع العربي، كان هذا الرأي يمثل 90 في المائة من السكان، وفقًا لاستطلاعات معهد بروكينغز / زغبي الدولية.

زعم الكثير من المعلقين الغربيين أن الدكتاتوريين العرب يدعمون موقف الولايات المتحدة بشأن إيران، بينما يتجاهلون حقيقة أن الغالبية العظمى من السكان يعارضونها – وهو موقف واضح للعيان بحيث يتطلب تعليقًا عليه.

لطالما أعرب بعض المراقبين في الولايات المتحدة عن مخاوفهم بشأن الترسانة النووية الإسرائيلية. ووصف الجنرال لي بتلر، القائد السابق للقيادة الاستراتيجية الأمريكية، أسلحة إسرائيل النووية بأنها «خطيرة إلى أقصى الحدود». وفي مقال نشرته مجلة الجيش الأمريكي. كتب الليفتنانت كولونيل وارنر فار يقول إن «أحد أهداف الأسلحة النووية الإسرائيلية، الذي لم يُذكر غالبًا، ولكنه واضح، هو «استخدامها» ضد الولايات المتحدة» – على الأرجح لضمان دعم أمريكي ثابت للسياسات الإسرائيلية.

يتمثل مصدر القلق الرئيسي في الوقت الحالي في حقيقة أن إسرائيل ستسعى لإثارة بعض التصرفات الإيرانية التي من شأنها أن تحرض أمريكا على شن هجوم عليها.

لقد استنتج زئيف ماعوز وهو أحد المحللين الاستراتيجيين البارزين في إسرائيل، في كتابه «الدفاع عن الأرض المقدسة»، من خلال تحليله الشامل للسياسة الأمنية والخارجية لإسرائيل، أن «إنفاق إسرائيل الأموال على الأسلحة النووية هو أمر سلبي بالتأكيد» – ويضر بأمن الدولة. وهو يحث

بدلاً من ذلك إسرائيل على السعي للتوصل إلى اتفاق إقليمي لحظر أسلحة الدمار الشامل: وإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما دعا إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974.

وفي الوقت نفسه، فإن العقوبات التي يفرضها الغرب على إيران لها تأثيرها المعتاد، حيث تتسبب في نقص الإمدادات الغذائية الأساسية - ليس لرجال الدين الحاكمين ولكن للسكان. لا عجب أن تُدين قوى المعارضة الإيرانية الشجاعة فرض تلك العقوبات.

قد يكون للعقوبات ضد إيران نفس تأثير أسلافها من العقوبات التي فرضت على العراق، والتي أدانها دبلوماسيون محترمون في الأمم المتحدة ووصفوها بأنها عملية «إبادة جماعية» قبل تقديمهم استقالتهم في النهاية احتجاجًا على فرضها.

دمرت العقوبات على العراق السكان وعزّزت من قوة صدام حسين، وربما أنقذته من مصير مجموعة المارقين من الطغاة الآخرين المدعومين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - الطغاة الذين ازدهروا فعليًا إلى اليوم الذي أطاحت فيه ثورات شعوبهم المختلفة بهم.

هناك القليل من المناقشات الموثوقة حول ما يشكله التهديد الإيراني، على الرغم من أن لدينا رد فعل موثوقاً به، قدمه الجيش ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. حيث توضح رسائلهم السابقة إلى الكونغرس أن إيران لا تشكل تهديدًا عسكريًا.

تمتلك إيران قدرة محدودة للغاية على نشر قواتها، وعقيدتها الاستراتيجية دفاعية، ومصممة لردع الغزو لفترة كافية حتى تدخل الدبلوماسية حيز التنفيذ. إذا كانت إيران تطور أسلحة نووية (والتي لا تزال غير محددة)، فسيكون ذلك جزءًا من استراتيجيتها الرادعة.

تم التعبير عن فهم المحللين الإسرائيليين والأمريكيين الجادين بوضوح من قبل المحارب المخضرم في وكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه) البالغ من العمر 30 عامًا، بروس ريدل، الذي قال في كانون الثاني «لو كنت مخططًا للأمن القومي الإيراني، كنت سأرغب في تطوير أسلحة نووية» لاستخدامها كرادع.

هناك تهمة إضافية توجهها الدوائر الغربية إلى إيران بالادعاء أنها تسعى لتوسيع نفوذها في دول الجوار التي هاجمتها واحتلتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وتدعم حركات المقاومة للعدوان الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة في لبنان والاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية.. ومثل ردعها للعنف المحتمل من قبل الدول الغربية، يقال إن أفعال إيران تشكل تهديدات لا تطاق لـ «النظام العالمي».

يتفق الرأي العام العالمي مع ما ذهب إليه ماعوز. وهناك دعم هائل لفكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ ستشمل هذه المنطقة إيران وإسرائيل ويفضل انضمام الدولتان النوويتان الأخريان اللتان رفضتا الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: الهند وباكستان، اللتان طورتا مع إسرائيل برامجهما بمساعدة الولايات المتحدة.

كان دعم هذه السياسة في مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي في أيار (مايو) 2010 قويًا لدرجة أن واشنطن اضطرت إلى الموافقة عليه رسميًا، ولكن بشروط: لا يمكن أن يصبح إنشاء تلك المنطقة ساري المفعول إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب؛ ويجب إعفاء برامج الأسلحة النووية الإسرائيلية من التفتيش الدولي. ولا يجبر أي بلد (والمقصود هنا الولايات المتحدة) على أن يكون ملزمًا بتقديم معلومات حول «المنشآت والأنشطة النووية الإسرائيلية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالعمليات السابقة لنقل الأسلحة النووية إلى إسرائيل».

دعا مؤتمر 2010 إلى عقد جلسة في أيار 2012 للتحرك نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ومع كل الغضب بشأن إيران، هناك القليل من الاهتمام بهذا الخيار، الذي سيكون أكثر طريقة بناءة للتعامل مع التهديدات النووية في المنطقة: والتي تتمثل بالنسبة إلى «المجتمع الدولي»، بما ستحصل عليه إيران من الأسلحة النووية. الإمكانية؛ ولكن بالنسبة لمعظم دول العالم، فإن التهديد الحقيقي

تمثله الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية ولها سجل طويل من العدوان وراعيها من القوة العظمى.

لا يمكن للمرء أن يجد أي ذكر على الإطلاق لحقيقة أن الولايات المتحدة وبريطانيا تتحملان مسؤولية فريدة لتكريس جهودهما لهذا الهدف. ففي أثناء سعيهما لتوفير غطاء قانوني شفاف لغزوهما للعراق، استندا إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 687 (1991)، الذي زعما أن العراق ينتهكه بتطويره أسلحة الدمار الشامل.

قد نتجاهل هذا الادعاء، ولكن لا يمكن تجاهل حقيقة أن القرار يلزم الموقعين صراحةً بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

# الاعتداء على مؤسسات التعليم العام

**3 نيسان 2012**

تتعرض مؤسسات التعليم العام للهجوم في جميع أنحاء العالم، واستنكارًا لذلك، نُظمت احتجاجات طلابية مؤخرًا في بريطانيا وكندا وتشيلي وتايوان وأماكن أخرى.

وأصبحت كاليفورنيا أيضًا ساحة معركة. فقد كشفت صحيفة لوس أنجلوس تايمز عن فصل آخر في حملة تدمير ما كان يعتبر أعظم نظام تعليمي عالٍ عام في العالم حين نشرت خبرًا يقول: «أعلن مسؤولو جامعة ولاية كاليفورنيا عن خطط لتجميد التحاق الطلبة في الربيع المقبل في معظم الكليات، ووضع جميع طلبات المتقدمين على لائحة الانتظار لحين ظهور نتيجة المبادرة الضريبية المقترحة في اقتراع تشرين الثاني».

يجري حاليًا وقف مماثل لتمويل الجامعات على الصعيد الوطني. فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه «في معظم الولايات، فإن مدفوعات الرسوم الدراسية، وليس مخصصات الدولة، هي التي تغطي معظم ميزانية الجامعات»، وبذلك يكون «عصر الجامعات العامة ذات الأسعار المعقولة التي تبلغ مدتها أربع سنوات، والمدعومة بشدة من قبل الدولة، قد انتهى».

تواجه كليات المجتمع ظروفًا مماثلة على نحو متزايد – ويمتد النقص في الصفوف من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر.

يخلص رونالد ج. إرينبيرج عميد جامعة ولاية نيويورك ومدير معهد كورنيل لبحوث التعليم العالي. إلى القول: «لقد حدث تحول من الاعتقاد

بأننا كبلد نستفيد من التعليم العالي، إلى الاعتقاد بأن الأشخاص الذين يتلقون التعليم هم من يستفيدون في المقام الأول ومن ثم ينبغي عليهم دفع الفاتورة».

أعتقد أن الوصف الأكثر دقة هو الإخفاق في تصميم آلية عمل الاقتصاد، وهو عنوان دراسة حديثة أجراها معهد السياسة الاقتصادية، الذي لطالما كان مصدرًا رئيسيًا للمعلومات والتحليلات الموثوقة حول حالة الاقتصاد.

تستعرض هذه الدراسة عواقب تحول الاقتصاد منذ جيل مضى من الإنتاج المحلي إلى التوسع المالي والاستثمار في الدول النّامية. وتبعًا لذلك ستكون هناك دائمًا بدائل.

أحد المبررات الأساسية لهذا التصميم هو ما أسماه جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل «الإيمان العقائدي» الذي «يعتبر أن حرية السوق تؤدي إلى تحقيق نتائج فعالة»، وهي النتائج التي تلقت مؤخرًا ضربة ساحقة أخرى من خلال انهيار فقاعة القروض العقارية التي تم تجاهلها على أسس عقائدية، وتسببت في حدوث الأزمة المالية الحالية.

هناك ادعاءات أيضًا حول الفوائد المزعومة للتوسع الجذري للمؤسسات المالية منذ السبعينيات. تم تقديم وصف أكثر إقناعًا من قبل مارتن وولف، كبير المراسلين الاقتصاديين لصحيفة فاينانشيال تايمز: «هناك قطاع مالي خارج عن السيطرة يلتهم اقتصاد السوق الحديث من الداخل، تمامًا كما تأكل يرقة دبور العنكبوت الحاضن الذي تعيش فيه».

ولاحظت الدراسة أيضًا أن إخفاق التصميم له أسس طبقية. بالنسبة للمصممين، تم تحقيق نجاح مذهل، كما يتضح من التركيز المذهل للثروة في أيدي واحد في المائة من السكان، وهم يشكلون في الواقع 0.1 في المائة من السكان، في حين عانت أغلبية السكان من ركود ثرواتهم أو تناقصها.

باختصار، عندما تتاح لهم الفرصة، يتبع «سادة البشرية» «مبدأهم الحقير.. كل شيء لأنفسنا ولا شيء للآخرين»، كما أوضح آدم سميث منذ فترة طويلة.

يعد التعليم العام الجماعي أحد الإنجازات العظيمة للمجتمع الأمريكي.

ويتميز بأن له أبعادًا عديدة. كان أحد أهدافه إعداد المزارعين المستقلين للعيش كعمال مأجورين يتحملون ما اعتبروه عبودية فعلية.

لم يمر عنصر الإكراه دون سابق إنذار. لاحظ الكاتب والفيلسوف رالف والدو إيمرسون أن القادة السياسيين كانوا يطالبون بنشر مؤسسات التعليم العام لأنهم يخشون أن «هذا البلد مليء بالآلاف والملايين من الناخبين، ويجب عليك تعليمهم حتى لا يتغلبوا علينا». ولكن يجب تعليمهم بالطريقة الصحيحة: الحد من وجهات نظرهم وفهمهم، وتثبيط الفكر الحر والمستقل، وتدريبهم على الطاعة.

لقد ولد هذا «المبدأ الخسيس» وتنفيذه عملية مقاومة منتظمة، أثارت بدورها نفس المخاوف بين النخبة. قبل أربعين عامًا، كان هناك قلق عميق من أن السكان قد تحرروا من اللامبالاة والطاعة.

حين ننظر إلى مواقف من يتبنون الأفكار الليبرالية بشدة على مستوى العالم، نجد أن اللجنة الثلاثية - وهي مجموعة سياسية غير حكومية انبثقت منها إدارة كارتر إلى حد كبير - قد أصدرت تحذيرات صارمة في عام 1975 بأن هناك الكثير من الديمقراطية التي تمنح للناس، ويرجع ذلك جزئيًا إلى إخفاقات المؤسسات المسؤولة عن «تلقين الصغار» (في إشارة الى النظام التربوي والتعليمي - م). أما مع من يتبنون الأفكار اليمينية، فنكتشف مذكرة مهمة صدرت عام 1971 وجهها القاضي لويس باول، إلى غرفة التجارة الأمريكية، التي تمثل لوبي رجال الأعمال الرئيسي، يعبر فيها عن مخاوفه من أن المتطرفين يسيطرون على كل شيء - الجامعات، ووسائل الإعلام، والحكومة، إلخ - ودعا رجال الأعمال إلى استخدام قوتهم الاقتصادية لشن هجوم مضاد للهجوم الذي تم شنه على طريقة حياتنا الرائعة - التي كان يعرفها جيدًا. وبصفته أحد أعضاء جماعة الضغط في صناعة التبغ، كان على دراية تامة بأسلوب عمل الدولة الراعية للأثرياء التي أطلق عليها «السوق الحرة».

منذ ذلك الحين، اتخذ العديد من الإجراءات لاستعادة الانضباط. كان أحدها هو الحملة الصليبية للخصخصة - أي وضع السيطرة على الموارد في أيدٍ موثوقة.

ومن الإجراءات الأخرى الزيادات الحادة في الرسوم الدراسية، حيث ارتفعت بما يقرب من 600 في المائة منذ عام 1980. وهي بذلك تخلق نظام تعليم عالٍ ذا تقسيم طبقي «أكثر بكثير مما هو في أي دولة أخرى»، وفقًا لما قالته جين ويلمان، المديرة السابقة لـمشروع ديلتا كوست Delta Cost الذي يرصد هذه القضايا. تزيد الرسوم الدراسية من القيود التي تكبّل الطلاب في الديون الطويلة الأجل وتضمن بالتالي تبعيتهم للسلطة الحاكمة.

يتم تقديم المبررات على أسس اقتصادية، لكنها غير مقنعة على الإطلاق. في البلدان الغنية والفقيرة، بما في ذلك المكسيك المجاورة، تظل الرسوم الدراسية مجانية أو رمزية. وانطبق ذلك أيضًا على الولايات المتحدة نفسها عندما كانت بلدًا أكثر فقرًا بعد الحرب العالمية الثانية وكان عدد كبير من الطلاب قادرين على الالتحاق بالجامعة بموجب تشريع جي آي بيل – (يستخدم للإشارة إلى البرامج التي تم إنشاؤها لمساعدة قدامى المحاربين في الولايات المتحدة – م) وهو عامل في النمو الاقتصادي المرتفع بشكل فريد، حتى إن وضعنا جانبًا أهميته في تحسين نوعية الحياة.

وهناك إجراء آخر هو خصخصة الجامعات. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الأقسام الإدارية، التي غالبًا ما يكون أعضاؤها من المهنيين بدلاً من أن يكونوا من أعضاء هيئة التدريس كما كان الأمر في السابق؛ مما يؤدي إلى فرض ثقافة «الكفاءة» التجارية – وهي فكرة أيديولوجية وليست اقتصادية فقط.

أحد الأمثلة على ذلك هو قرار كليات الولاية بإلغاء برامج التمريض والهندسة وعلوم الكمبيوتر، لأنها مكلفة – ويصادف أن تكون تلك المهن هي التي تشكو من نقص في العمالة، كما أشارت إلى ذلك صحيفة نيويورك تايمز. يضر القرار بالمجتمع ولكنه يتوافق مع أيديولوجية رجال الأعمال المتمثلة في تحقيق مكاسب على المدى القصير دون مراعاة لعواقبها البشرية، وفقًا لذلك المبدأ الحقير.

تلك بعض من أكثر الآثار خبثًا على حقل التدريس والتربية. تم تحديد نموذج التعليم في عصر التنوير باعتباره سلسلة متناسقة من المعلومات

يتبعها الطلاب كل بطريقته الخاصة، مما يؤدي إلى تطوير إبداعهم واستقلالهم الذهني.

البديل، الذي يجب رفضه، هو صورة صب الماء في إناء – نعلم جميعًا من التجربة أنه مثقوب. يتضمن هذا النهج الجديد جعل غاية التعلم النجاح في الاختبارات والآليات الأخرى التي تدمر اهتمام الطلاب وتسعى إلى وضعها في قالب يسهل التحكم فيه. ليسير الجميع في نمط وقالب واحد اليوم.

# قرطاجنة: ما وراء فضيحة جهاز الخدمة السرية

**1 أيار 2012**

على الرغم مما لاقته من تهميش بسبب فضيحة جهاز الخدمة السرية (وكالة حكومية تابعة لوزارة الأمن الداخلي للولايات المتحدة – م)، فإن قمة الأمريكتين التي عقدت الشهر الماضي في مدينة قرطاجنة في كولومبيا، كانت حدثًا ذا أهمية كبيرة. وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لذلك: كوبا، وحرب المخدرات، وعزلة الولايات المتحدة.

وقد جاء في العنوان الرئيسي لصحيفة جامايكا أوبزرفر: «تُظهر القمة مدى تضاؤل تأثير اليانكي (أمريكا – م)». وتشير الصحيفة إلى أن «البنود الكبيرة على جدول الأعمال كانت تجارة المخدرات المربحة والمدمرة وكيف يمكن لبلدان المنطقة بأكملها أن تجتمع مع استبعاد بلد واحد – هو كوبا».

انتهت الاجتماعات من دون اتفاق بسبب معارضة الولايات المتحدة لهذه البنود – سياسة عدم تجريم المخدرات وحظر كوبا. قد يؤدي استمرار العرقلة الأمريكية إلى تفكك منظمة الدول الأمريكية لمصلحة منظمة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تم تشكيلها حديثًا، والتي استُبعدت منها الولايات المتحدة وكندا.

كانت كوبا قد وافقت على عدم حضور القمة لأن واشنطن بخلاف ذلك

كانت ستقاطعها. لكن اللقاءات أوضحت أن تصلّب الولايات المتحدة لن يتم التسامح معه لفترة طويلة. كانت الولايات المتحدة وكندا وحدهما منعتا المشاركة الكوبية، على أساس انتهاكات كوبا للمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يمكن للأمريكيين اللاتينيين تقييم هذه الاتهامات من واقع خبرتهم الواسعة لأنهم على دراية بسجل الولايات المتحدة في حقوق الإنسان. عانت كوبا بشكل خاص من الهجمات الإرهابية الأمريكية وسياسات الحصار الاقتصادي كعقوبة على انتهاجها سياسة مستقلة - «تحديها الناجح» لسياسات الولايات المتحدة التي تواصل السير على مبدأ مونرو.

والأمريكيون اللاتينيون ليسوا مضطرين للاطلاع على الدراسات الأمريكية لإدراك أن واشنطن لا تدعم الديمقراطية إلا إذا، وفقط إذا، كانت تتوافق مع أهدافها الاستراتيجية والاقتصادية، وحتى عندما تفعل ذلك، تفضل «الأشكال المحدودة من التغيير الديمقراطي التي لا تخاطر بإزعاج الهياكل التقليدية للحكومات التي طالما تحالفت معها الولايات المتحدة في مجتمعات غير ديمقراطية تمامًا»، كما يشير الى ذلك الباحث توماس كاروثرز.

في قمة قرطاجنة، أصبحت حرب المخدرات قضية رئيسية بمبادرة من الرئيس الغواتيمالي المنتخب حديثًا الجنرال. بيريز مولينا، الذي لن يخطئ أحد في اعتباره ليبراليًا رقيق القلب. وانضم إليه مضيف القمة، رئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس، وآخرون.

هذا الاهتمام ليس شيئًا جديدًا. قبل ثلاث سنوات، نشرت لجنة أمريكا اللاتينية للمخدرات والديمقراطية تقريرًا عن حرب المخدرات قدمه الرؤساء السابقون للبرازيل فرناندو هنريك كاردوسو، والمكسيك إرنستو زيديلو، وسيزار غا فيريا من كولومبيا، داعين إلى إلغاء تجريم تعاطي الماريغوانا والتعامل مع تعاطي المخدرات باعتباره مشكلة من مشاكل الصحة العامة.

وقد أظهرت الكثير من الأبحاث، بما في ذلك دراسة مؤسسة راند لعام 1994 التي تم الاعتماد عليها على نطاق واسع، أن الوقاية والعلاج أكثر فعالية من حيث التكلفة من التدابير القسرية التي تتلقى الجزء الأكبر من التمويل. هذه الإجراءات غير العقابية هي بالطبع أكثر إنسانية بكثير.

تتوافق الخبرة مع هذه الاستنتاجات. يعتبر التبغ أكثر المواد المميتة إلى حد بعيد، وهو يقتل أيضًا غير المستخدمين بمعدل مرتفع (التدخين السلبي). انخفض الاستخدام بشكل حاد بين القطاعات الأكثر تعليمًا، ليس بسبب التجريم ولكن نتيجة لتغييرات نمط الحياة.

قامت دولة واحدة، هي البرتغال، بإلغاء تجريم جميع المخدرات في عام 2001 – مما يعني أنها تظل غير قانونية من الناحية الفنية ولكنها تعتبر انتهاكات إدارية، وتمت إزالتها من المجال الجنائي. وجدت دراسة لمعهد كاتو قام بها جلين جرينوالد أن النتائج كانت «نجاحًا باهرًا. واستخلصنا من هذا النجاح دروسًا مهمة يجب أن توجه النقاشات حول سياسة المخدرات حول العالم».

في تناقض دراماتيكي، لم يكن للإجراءات القسرية لحرب المخدرات الأمريكية التي دامت 40 عامًا أي تأثير فعليًا على استخدام أو سعر المخدرات في الولايات المتحدة، بينما تسببت في إحداث فوضى في أنحاء القارة. المشكلة في المقام الأول في الولايات المتحدة: بين الطلب (على المخدرات) والعرض (توفر الأسلحة). الأمريكيون اللاتينيون هم الضحايا المباشرون، ويعانون من مستويات مروعة من العنف والفساد، مع انتشار الإدمان عبر طرق الترانزيت.

عندما يتم اتباع سياسات لسنوات عديدة بتفانٍ غير متناسب على الرغم من أنها تفشل من حيث الأهداف المعلنة كما بات معروفًا، ويتم تجاهل البدائل التي من المحتمل أن تكون أكثر فعالية بكثير بشكل منهجي، فإن الأسئلة تثار بشكل طبيعي حول الدوافع. أحد الإجراءات العقلانية هو استكشاف العواقب التي يمكن إملاؤها مسبقًا. وهذه لم تكن قط غامضة.

في كولومبيا، كانت حرب المخدرات غطاءً رقيقًا لمكافحة التمرد. أهلكت عمليات التعقيم بالبخار – وهي شكل من أشكال الحرب الكيماوية

- المحاصيل الزراعية والتنوع البيولوجي الغني، وساهمت في دفع ملايين الفلاحين الفقراء إلى الأحياء الفقيرة في المدن، وفتحت مناطق شاسعة للتعدين، والأعمال الزراعية التجارية، والمراعي وغيرها من الفوائد للأقوياء.

المستفيدون الآخرون من حرب المخدرات هم البنوك التي تقوم بغسل مبالغ ضخمة من الأموال. في المكسيك، تشترك كارتلات المخدرات الكبرى في 80 في المائة من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وفقًا لباحثين أكاديميين. وتحدث تطورات مماثلة في أماكن أخرى.

في الولايات المتحدة، كان الضحايا الأساسيون هم الذكور الأمريكيين من أصل أفريقي، وكذلك النساء والأشخاص ذوي الأصول الأسبانية - باختصار، أولئك الذين أصبحوا غير ضروريين بسبب التغييرات الاقتصادية التي تم إجراؤها في السبعينيات، مما أدى إلى تحويل الاقتصاد نحو تمويل الإنتاج ونقله إلى الخارج.

بفضل حرب المخدرات الانتقائية للغاية، يتم إرسال الملونين إلى السجون - وهو العامل الرئيسي في الازدياد الكبير لأعداد السجون منذ الثمانينيات وهو الذي أصبح فضيحة دولية. تشبه هذه العملية «التطهير الاجتماعي» في الدول العميلة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، التي تتخلص من الأشخاص «غير المرغوب فيهم».

إن عزلة الولايات المتحدة في قمة قرطاجنة تدفع إلى الأمام تطورات نقطة تحول أخرى في العقد الماضي، حيث بدأت أمريكا اللاتينية أخيرًا في إخراج نفسها من سيطرة القوى العظمى، وحتى معالجة مشاكلها الداخلية الصادمة.

لطالما كان لأمريكا اللاتينية تقليد من التشريعات الليبرالية والتمرد على السلطة المفروضة. لقد انبثق هذا الاتفاق الجديد من تلك التقاليد. وقد يلهم الأمريكيون اللاتينيون مرة أخرى التقدم في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة.

# هذه الجرائم ارتكبها أشخاص آخرون

**1 حزيران 2012**

يلاحظ الباحث الأكاديمي في الشؤون الدولية جيمس بيك في دراسته الثاقبة، الأوهام المثالية: كيف انضمت حكومة الولايات المتحدة إلى لجنة حقوق الإنسان «في تاريخ حقوق الإنسان، كانت أسوأ الفظائع يرتكبها دائمًا أشخاص آخرون، وليس نحن» – ولكن من هم «نحن».

كالعادة فإن أي لحظة في التاريخ تسفر عن أوهام لا حصر لها. دعونا ننظر إلى ما جرى في الأسابيع القليلة الماضية.

في 10 أيار، افتتحت الألعاب الأولمبية الصيفية في مدينة أثينا مهد الألعاب الأولمبية التي كان ينظمها الإغريق قديمًا. قبل أيام قليلة من ذلك التاريخ، حدث شيء لم يلاحظه أحد تقريبًا، إذ وجهت حكومة فيتنام رسالة إلى اللجنة الأولمبية الدولية أعربت فيها عن «المخاوف العميقة لحكومة وشعب فيتنام بشأن قرار اللجنة الأولمبية الدولية بقبول أن تكون شركة داو للكيماويات شريكًا عالميًا يرعى الحركة الأولمبية».

وهذه الشركة هي التي زودت الجيش الأمريكي بالمواد الكيميائية التي استخدمتها واشنطن منذ عام 1961 فصاعدًا لتدمير المحاصيل الزراعية والغابات في جنوب فيتنام، مما أدى إلى غمر البلاد بالعامل البرتقالي (هو الاسم الحركي لمبيد أعشاب ونازع ورق الشجر من مبيدات قوس قزح التي كان يستخدمها الجيش الأميركي أثناء حرب فيتنام – م).

تحتوي هذه السموم على مركب الديوكسين، وهو أحد أكثر المركبات المميتة المعروفة في صناعة السيارات، وقد أثر على حياة ملايين الفيتناميين والعديد من الجنود الأمريكيين. وتمتد آثاره إلى يومنا هذا في فيتنام، فمن المرجح جدًا أن تكون حوادث الأجنة المجهضة والرضع الذين توفوا أحد آثار جريمة استخدام هذه السموم. وفي ضوء رفض واشنطن القيام بإجراء تحقيقات في هذا الموضوع، فلا نمتلك عنه سوى دراسات قام بها بعض العلماء الفيتناميين والمحللين المستقلين.

وانضمت حكومة الهند إلى الدعوة التي أقامتها فيتنام ضد شركة داو للكيماويات، إلى جانب اللجنة الأولمبية الهندية، والناجين من حادثة تسرب الغاز المروع في مدينة بوبال عام 1984، وهي إحدى أسوأ الكوارث الصناعية في التاريخ، وأودت بحياة الآلاف وتسببت بجرح أكثر من نصف مليون.

استحوذت شركة داو على شركة يونيون كارابايد، وهي الشركة المسؤولة عن تلك الكارثة، فشركة داو لم تكن تعنيها مسألة الكارثة قط. في شباط، كشفت وثائق ويكيليكس أن شركة داو استأجرت وكالة التحقيق الأمريكية الخاصة ستراتفور لمراقبة النشطاء الذين يسعون للحصول على تعويضات للضحايا ومحاكمة المسؤولين.

هناك جريمة كبيرة أخرى ذات آثار خطيرة ومستمرة للغاية هي الهجوم الذي شنته قوات المارينز على مدينة الفلوجة العراقية في تشرين الثاني 2004.

سُمح للنساء والأطفال بالهروب إذا ما استطاعوا. بعد عدة أسابيع من القصف، بدأ الهجوم بجريمة حرب مخططة بعناية: تم اقتحام مستشفى الفلوجة العام، حيث أُمر المرضى والموظفون بالركوع على الأرض وأيديهم مقيدة. سرعان ما خففت القيود. وأصبح المبنى آمنًا.

كان التبرير الرسمي لتلك الخطوة هو أن المستشفى كان يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وبالتالي كان يعتبر سلاحًا دعائيًا.

ذكرت الصحف أن الكثير من مباني المدينة أصبحت عبارة عن «أطلال ينبعث منها الدخان»، بينما كان جنود المارينز يبحثون عن المتمردين في

«مخابئهم». ومنع الغزاة دخول فرق منظمة الهلال الأحمر الإغاثية. وفي غياب تحقيق رسمي بالحادثة، فإن حجم الجرائم التي ارتكبت غير معروف.

هناك سبب وجيه تجعل أحداث الفلوجة تذكرنا بالأحداث التي وقعت في مدينة سربرنيتسا البوسنية، والتي تتصدر الآن من جديد عناوين الأخبار مع بدء محاكمة القائد العسكري لصرب البوسنة راتكو ملاديتش بتهمة ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية. قد تكون المقارنة الصادقة مفيدة، لكن لا خوف من ذلك: أحدهما عمل وحشي والآخر ليس كذلك بحكم التعريف.

كما هو الحال في فيتنام، أفاد محققون مستقلون بأن هناك آثارًا طويلة المدى لهجوم الفلوجة.

لقد وجد الباحثون الطبيون زيادات كبيرة في وفيات الأطفال الرضع والإصابة بمرض السرطان وسرطان الدم، كانت أعلى حتى من الحالات التي شهدتها مدينتا هيروشيما وناغازاكي. وكانت مستويات اليورانيوم في عينات الشعر والتربة تتجاوز بكثير الحالات المماثلة.

كان من بين أحد الباحثين النادرين من الدول الغازية الدكتور كيبروس نيكولايدس، مدير مركز إعادة البحث في طب الأجنة في مستشفى كينغز كوليدج في لندن. حيث أفاد قائلًا: «أنا متأكد من أن الأمريكيين استخدموا الأسلحة التي تسببت في هذه التشوهات».

واشار أستاذ القانون الأمريكي جيمس أنايا، مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية في الشهر الماضي، إلى الآثار المتبقية من تلك الأعمال الفظيعة الكبرى.

تجرأ أنايا على السير في منطقة محظورة من خلال التحقيق في الظروف المروعة التي يعيشها من تبقى من السكان الأمريكيين الأصليين في الولايات المتحدة – وكانت تشمل حسبما أفاد أنايا الفقر، والظروف الصحية السيئة، والافتقار إلى التعليم الرسمي والعلل الاجتماعية الأخرى بمعدلات تفوق بكثير تلك التي تعاني منها القطاعات الأخرى من السكان الأمريكيين.

لم يكن أي عضو في الكونجرس على استعداد لمقابلته. وكانت التغطية الصحفية لهذا الموضوع ضئيلة.

استحوذ المنشقون على الكثير من عناوين الأخبار بعد عملية الإنقاذ الدراماتيكية للناشط الصيني الكفيف في مجال الحقوق المدنية تشين جوانجشينج.

كتب صامويل موين في صحيفة نيويورك تايمز الشهر الماضي يقول إن «الضجة العالمية التي رافقت الحادثة أثارت ذكريات منشقين سابقين مثل أندريه ساخاروف وألكسندر سولجينتسين، أبطال الكتلة الشرقية في عصر آخر والذين جعلوا لأول مرة منظمات» حقوق الإنسان الدولية «ترفع صوتها عاليًا من أجل الناشطين في جميع أنحاء العالم وجعل قضيتهم بندًا بارزًا في جداول أعمال الحكومات الغربية».

موين هو مؤلف كتاب اليوتوبيا الأخيرة: حقوق الإنسان عبر التاريخ، الذي صدر في عام 2010. شككت الكاتبة بليندا كوبر في مقالة نشرتها في ملحق مراجعة الكتب في صحيفة النيويورك تايمز في نوايا تسليط موين الضوء مؤخرًا على هذه المُثل العليا تزامنًا مع «خطوات الرئيس جيمي كارتر الفاشلة لإدراج موضوع حقوق الإنسان في قضايا السياسة الخارجية واتفاق هلسنكي لعام 1975 مع الاتحاد السوفيتي»، مع التركيز على الانتهاكات التي تتعرض لها في الاتحاد السوفيتي. لقد وجدت أن آراء موين غير مقنعة لأن «إنشاء تاريخ بديل عن تاريخه أمر سهل للغاية».

هذا صحيح بما فيه الكفاية: البديل الواضح هو الذي يقدمه جيمس بيك، والذي بالكاد يمكن للتيار السائد أن يفكر فيه، على الرغم من أن الحقائق ذات الصلة واضحة بشكل لافت للنظر ومعروفة على الأقل للباحثين.

وفي نفس السياق يشير جون كوتسوورث مؤلف كتاب تاريخ كامبريدج للحرب الباردة، إلى أنه من عام 1960 إلى «انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990، تجاوزت أعداد السجناء السياسيين وضحايا التعذيب وعمليات الإعدام للمعارضين السياسيين الذين لم يرتكبوا أعمال عنف في أمريكا

اللاتينية عددهم في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية التابعة له». لكن كونها جرائم غير فظيعة، فإن هذه الجرائم، التي يمكن عزوها إلى حد كبير إلى تدخل الولايات المتحدة، لم تكن مصدر إلهام للحملة الصليبية المحمومة للدفاع عن حقوق الإنسان.

كما أن بيل كيلر كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز الذي ألهمته حادثة إنقاذ تشين كتب يقول إن «المنشقين رجال أبطال»، لكن يمكن أن يكونوا «مصدر إزعاج للدبلوماسيين الأمريكيين الذين لديهم مسائل مهمة مع الدول التي لا تشاركنا قيمنا». ينتقد كيلر واشنطن لفشلها أحيانًا في الالتزام بقيمنا واتخاذ إجراءات فورية عندما يرتكب الآخرون الجرائم.

لا نقص في أعداد المنشقين الأبطال داخل مناطق نفوذ الولايات المتحدة وقوتها، لكنهم غير مرئيين مثل ضحايا أمريكا اللاتينية. حين ننظر إلى العالم بشكل شبه عشوائي، نجد عبد الهادي الخواجة، المؤسس المشارك لمركز البحرين لحقوق الإنسان، وهو سجين رأي وعضو في منظمة العفو الدولية، يواجه الآن الموت في السجن بسبب إضرابه الطويل عن الطعام.

وكذلك الحال مع الأب مون جيونج هيون، القس الكوري المسن الذي أصيب بجروح بالغة أثناء قيامه بقداس كجزء من الاحتجاج على بناء قاعدة بحرية أمريكية في جزيرة جيجو الكورية. التي سميت جزيرة السلام، احتلتها الآن قوات الأمن لأول مرة منذ المذابح التي ارتكبت عام 1948 على يد حكومة كوريا الجنوبية التي فرضتها الولايات المتحدة.

ويواجه الباحث التركي إسماعيل بيسيكجي المحاكمة مرة أخرى لدفاعه عن حقوق الأكراد. لقد أمضى بالفعل معظم حياته في السجن بنفس التهمة، بما في ذلك عقد التسعينيات، عندما كانت إدارة كلينتون تزود تركيا بكميات ضخمة من المساعدات العسكرية – في وقت ارتكب فيه الجيش التركي بعضًا من أسوأ الفظائع في تلك الفترة.

لكن هذه الحالات كلها غير مرئية، طبقًا للمبادئ المعيارية لحكومة الولايات المتحدة، إلى جانب حالات أخرى كثيرة للغاية لا يمكن ذكرها.

# الميثاق العظيم: إنه القدر، إنه قدرنا

**3 تموز 2012**

هذا النص مقتبس من كلمة ألقاها نعوم تشومسكي في 19 حزيران 2012، في جامعة سانت أندروز في إسكتلندا كجزء من الاحتفال بمرور 600 عام على الميثاق العظيم الماجنا كارتا.

تتبع الأحداث الأخيرة مسارًا خطيرًا، إلى حد أن يكون من المفيد التطلع إلى الأمام لبضعة أجيال نحو الذكرى الألفية لواحد من الأحداث العظيمة في إنشاء الحقوق المدنية وحقوق الإنسان: وهو صدور الميثاق العظيم الماجنا كارتا، الميثاق الذي كتب باللغة الإنجليزية وحدد الحريات التي يتمتع بها سكان إنجلترا وفرض تطبيقها على الملك جون عام 1215.

ما نفعله الآن، أو نفشل في القيام به، سيحدد نوع العالم الذي سيستقبل تلك الذكرى. لكن التوقعات لا تبعث على الأمل – لأسباب ليس أقلها أن الميثاق العظيم يتم خرقه أمام أعيننا.

نُشرت الطبعة الأولى من الميثاق العظيم في عام 1759 من قبل الفقيه الإنجليزي ويليام بلاكستون، الذي كان عمله مصدرًا للقانون الدستوري الأمريكي. وكان بعنوان «الميثاق العظيم وميثاق الغابة»، باتباع الممارسات السابقة. فإن كلا الميثاقين مهمان للغاية اليوم.

الأول، وهو ميثاق الحريات، معروف على نطاق واسع أنه حجر الزاوية للحقوق الأساسية للشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية – أو كما قال ونستون

تشرشل بشكل أكثر شمولاً، «ميثاق كل رجل يحترم نفسه في أي وقت في أي أرض».

في عام 1679 تم إثراء الميثاق من خلال قانون أمر الإحضار، الذي يحمل عنوان «قانون لضمان حرية الأفراد بشكل أفضل، ولمنع سجنهم في المستعمرات البريطانية». أما النسخة الحديثة الأكثر قسوة فتسمى «الترحيل» – أي السجن لغرض التعذيب.

إلى جانب الكثير من مواد القانون الإنجليزي، تم تضمين هذا القانون في دستور الولايات المتحدة، الذي يؤكد أنه «لا يجوز تعليق أمر الإحضار أمام المحكمة» إلا في حالة التمرد أو الغزو. في عام 1961، قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن الحقوق التي يضمنها هذا القانون «اعتبرها المؤسسون بمنزلة أعلى ضمان للحرية».

وبشكل أكثر تحديدًا، ينص الدستور على أنه «لا يجوز حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون محاكمة عادلة وعلنية» من قبل أقرانه.

أوضحت وزارة العدل مؤخرًا أن هذه الضمانات تتم تلبيتها من خلال المداولات الداخلية في السلطة التنفيذية، كما أفاد الكاتبان جو بيكر وسكوت شين في صحيفة نيويورك تايمز في 29 أيار. كما أن باراك أوباما، الرئيس المختص بالقانون الدستوري وافق عليها، ومن المؤكد أن الملك جون سيومئ برأسه بارتياح.

كما تم إعطاء تفسير أصلي للمبدأ الأساسي «افتراض البراءة». عند احتساب «قائمة قتل» الرئيس للإرهابيين، وعليه فإن «جميع الذكور في سن التجنيد في المنطقة التي تشهد ضربة عسكرية» يُحسبون في الواقع مقاتلين «ما لم تكن هناك معلومات استخباراتية واضحة تثبت براءتهم بعد وفاتهم»، حسبما لخص الأمر بيكر وشين. وبالتالي فإن تحديد البراءة بعد الاغتيال يكفي الآن للحفاظ على المبدأ المقدس.

هذه هي أصغر عينة من تفكيك «ميثاق كل رجل يحترم نفسه».

ربما يكون ميثاق الغابة أكثر صلة بما يحدث اليوم. فهو يتطلب حماية المشاعات العامة – من القوى الخارجية. كانت المشاعات مصدر رزق عامة السكان – فهي توفر وقودهم وطعامهم ومواد بنائهم. لم تكن الغابة برية. تمت رعايتها بعناية، والحفاظ عليها بشكل مشترك، وثراؤها متاح للجميع، وكانت تتم المحافظة عليها للأجيال القادمة.

بحلول القرن السابع عشر، كان ميثاق الغابة ضحية لاقتصاد السلع والممارسات والأخلاق الرأسمالية. لم تعد الغابات محمية للرعاية والاستخدام الجماعي، فقد اقتصرت المشاعات على ما لا يمكن تخصيصه – وهو صنف يستمر في الانكماش أمام أعيننا.

في الشهر الماضي، أصدر البنك الدولي حكماً مفاده أن شركات التعدين المتعددة الجنسيات باسيفيك ريم يمكنها المضي قدماً في قضيته ضد حكومة السلفادور التي تحاول الحفاظ على الأراضي والقرى من عمليات تعدين الذهب المدمرة للغاية. من شأن قوانين حماية البيئة أن تحرم الشركة من أرباحها المستقبلية، وهي جريمة بموجب قواعد نظام حقوق المستثمر التي يُطلق عليها خطأً «التجارة الحرة».

هذا مثال واحد فقط على النضالات الجارية في معظم أنحاء العالم، وبعضها يجري في عنف شديد، كما هو الحال في شرق الكونغو، حيث قُتل الملايين في السنوات الأخيرة لضمان إمدادات كافية من المعادن الداخلة في صناعة الهواتف المحمولة واستخدامات أخرى، وبالطبع كانت الأرباح وفيرة.

جلب تفكيك ميثاق الغابة معه مراجعة جذرية لكيفية تصور المشاعات العامة، تم الاستيلاء عليها من خلال أطروحة عالم الإحصاء والأحياء غاريت هاردين المهمة التي نشرت في عام 1968 والتي يشير فيها الى أن «الحرية في المشاعات تجلب الخراب لنا جميعًا»، وهي «مأساة المشاعات» الشهيرة: ما هو غير مملوك للقطاع الخاص سيدمره جشع الأفراد.

هذه العقيدة لا تخلو من التحدي. فازت إلينور أولستروم بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام 2009 لعملها الذي أظهر تفوق المشاعات التي يديرها المستخدمون لها.

لكن العقيدة لها قوة إذا قبلنا مقدمتها غير المعلنة: أن البشر مدفوعون بشكل أعمى بما أطلق عليه العمال الأمريكيون، في فجر الثورة الصناعية، «الروح الجديدة للعصر، كسب الثروة متناسين كل شيء ما عدا الذات» – عقيدة أدانوها بمرارة ووصفوها بأنها مهينة ومدمرة، واعتداء على طبيعة الناس الأحرار.

تم تكريس جهود ضخمة منذ ذلك الحين لغرس روح العصر الجديد. الصناعات الرئيسية مكرسة لما أسماه الاقتصادي السياسي ثورستين فيبلين «افتراء الاحتياجات» – توجيه الناس إلى «الأشياء السطحية» للحياة، مثل «الاستهلاك العصري»، على حد تعبير أستاذ التسويق في جامعة كولومبيا بول نيستروم.

بهذه الطريقة يمكن بث الفرقة بين الناس، والسعي لتحقيق مكاسب شخصية بمفردهم وتحويلهم عن الجهود الخطيرة للتفكير بأنفسهم، والعمل في تناغم لتحدي السلطة.

ليس من الضروري الإسهاب في الحديث عن المخاطر الشديدة التي يشكلها أحد العناصر المركزية لتدمير المشاعات: وهو الاعتماد على الوقود الأحفوري، الذي يتسبب في كارثة عالمية. قد تكون هناك نقاشات مفصلة حول الموضوع، ولكن ليس هناك شك كبير في أن المشاكل كلها حقيقية للغاية وأنه كلما تأخرنا في معالجتها، كان الإرث الذي نتركه للأجيال القادمة أكثر فظاعة. وتعتبر قمة الأرض التي عُقدت مؤخرًا في ريو دي جانيرو في البرازيل أحدث جهد في هذا المجال. ولكن كانت تطلعاتها هزيلة، ونتائجها سخيفة.

تقف في طليعة مواجهة الأزمة، مجتمعات السكان الأصليين في جميع أنحاء العالم. أقوى موقف اتخذته دولة واحدة يحكمونها، هي بوليفيا، أفقر دولة في أمريكا الجنوبية وكانت طوال قرون ضحية تدمير الغرب لمواردها الغنية.

بعد الانهيار المخزي لقمة كوبنهاغن العالمية لتغير المناخ في عام 2009،

نظمت بوليفيا قمة شعبية شارك فيها 35000 مشارك من 140 دولة. ودعت القمة إلى خفض حاد للغاية في الانبعاثات وإعلان عالمي بشأن حقوق أمنا الأرض. وهذا مطلب رئيسي للمجتمعات الأصلية في جميع أنحاء العالم.

يسخر الغربيون المحنكون من هذا الطلب، لكن ما لم نتمكن من اكتساب بعض حساسية المجتمعات الفقيرة، فمن المحتمل أن يضحكوا أخيرًا – ضحكة اليأس الكئيب.

# في ظل هيروشيما

**1 آب 2012**

يجب أن يكون السادس من آب، ذكرى هيروشيما، يومًا للتأمل الكئيب، ليس في الأحداث الرهيبة التي وقعت في ذلك اليوم من عام 1945، فقط، ولكن بشأن ما كشفت عنه أيضًا: أن البشر، في سعيهم المتفاني لتوسيع قدراتهم للتدمير، وجدوا أخيرًا طريقة للاقتراب من الفناء.

وإحياء ذكرى 6 آب لهذا العام لها أهمية خاصة. فهذه الذكرى تمر قبل فترة وجيزة من الذكرى الخمسين لـ «أخطر لحظة في تاريخ البشرية»، على حد تعبير آرثر إم شليزنجر المؤرخ ومستشار الرئيس الأمريكي جون إف كينيدي، في إشارة إلى أزمة الصواريخ الكوبية.

كتب عالم السياسة غراهام أليسون في العدد الحالي من مجلة Foreign Affairs فورين أفيرز أن كينيدي «أمر باتخاذ إجراءات كان يعلم أنها ستزيد من مخاطر ليس الحرب التقليدية فقط، ولكن الحرب النووية أيضًا»، باحتمال نسبته 50 في المائة، حسب اعتقاده، وهو تقدير يعتبره أليسون واقعيًا.

أعلن كينيدي عن حالة تأهب نووي عالية المستوى وتجهيز «طائرات لحلف الناتو يقودها طيارون أتراك... [أو آخرون]... تقلع وتطير إلى موسكو وتلقي بقنبلة».

لم يصدم أحد من قضية اكتشاف الصواريخ في كوبا أكثر من الرجال المسؤولين عن الصواريخ المماثلة التي نشرتها الولايات المتحدة سراً في جزيرة أوكيناوا اليابانية قبل ستة أشهر، والتي كانت تستهدف الصين بالتأكيد، في لحظة تصاعد التوترات الإقليمية.

ووفقًا للجنرال ديفيد بورشينال، الذي كان حينها مسؤولًا رفيع المستوى في فريق التخطيط في البنتاغون. فإن الرئيس كينيدي دفع بالرئيس نيكيتا خروتشوف «إلى شفا حرب نووية مباشرة وتمعن في الأمر ولم يكن لديه أي استعداد لذلك» بالكاد يمكن للمرء أن يعول على مثل هذا العقل إلى الأبد.

قبل خروتشوف الصيغة التي ابتكرها كينيدي، منهيًا الأزمة قبل نشوب الحرب. كان العنصر الأكثر جرأة في الصيغة حسب رأي أليسون، هو «الرشوة السرية التي قدمها بإعلانه عن عزمه سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا في غضون ستة أشهر بعد حل الأزمة». كانت هذه صواريخ عفا عليها الزمن تم استبدالها بغواصات بولاريس الأكثر فتكًا وغير المعرضة للخطر.

باختصار، حتى مع وجود مخاطر كبيرة لحدوث حرب لا يمكن تصورها، فقد كان هناك شعور بضرورة تعزيز المبدأ القائل إن للولايات المتحدة الحق من جانب واحد في نشر صواريخ نووية في أي مكان، بعضها يستهدف الصين أو على حدود روسيا، ولا يتم نشر صواريخ من قبل الاتحاد السوفيتي خارج حدوده. تم تقديم المبررات بالطبع، لكنني لا أعتقد أنها تصمد أمام التحليل.

وفقًا لذلك المبدأ فإن كوبا ليس لها الحق في امتلاك صواريخ للدفاع ضد ما بدا أنه غزو أمريكي وشيك. دعت خطط برامج كينيدي الإرهابية، المعروفة بعملية النمس، إلى «ثورة مفتوحة وإطاحة بالنظام الشيوعي» في تشرين الأول 1962، الشهر الذي شهد اندلاع أزمة الصواريخ، مع الاعتراف بأن «النجاح النهائي سيتطلب تدخلًا عسكريًا أمريكيًا حاسمًا».

عادة ما يتجاهل المعلقون الأمريكيون العمليات الإرهابية ضد كوبا على اعتبار أنها عمليات سرية تافهة تابعة لوكالة المخابرات المركزية. وليس

من المستغرب أن يرى الضحايا الأمور بشكل مختلف. يمكننا أخيرًا سماع أصواتهم في كتاب الصحفي كيث بوليندر: أصوات من الجانب الآخر: تاريخ شفوي للإرهاب ضد كوبا.

تم الترحيب بأحداث تشرين الأول 1962 على نطاق واسع باعتبارها أفضل أوقات كينيدي. ويشير إليها أليسون على أنها «دليل لكيفية نزع فتيل النزاعات وإدارة علاقات القوى العظمى واتخاذ قرارات سليمة بشأن السياسة الخارجية بشكل عام». على وجه الخصوص، نزاعات اليوم مع إيران والصين.

كانت الكارثة قريبة بشكل خطير في عام 1962، ولم يكن هناك نقص في اللحظات الخطرة منذ ذلك الحين. في عام 1973، في الأيام الأخيرة من الحرب العربية الإسرائيلية، وصف هنري كيسنجر الوضع بأنه وصل إلى مستوى عال من الخطر النووي. واقتربت الهند والباكستان من حرب نووية. كانت هناك حالات لا حصر لها عندما أجهض تدخل الإنسان شن هجوم نووي قبل لحظات فقط من انطلاقه بعد ورود تقارير كاذبة من قبل أنظمة آلية. هناك الكثير مما يجب أن نفكر فيه يوم 6 آب.

ينضم أليسون إلى كثيرين آخرين فيما يتعلق بالبرامج النووية الإيرانية باعتبارها الأزمة الحالية الأشد خطورة، وهي تحدٍ أكثر تعقيدًا لصانعي السياسة الأمريكيين من أزمة الصواريخ الكوبية- بسبب تهديد إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية.

إن الحرب ضد إيران جارية بالفعل، بما في ذلك اغتيال العلماء والضغوط الاقتصادية التي وصلت إلى مستوى «الحرب غير المعلنة»، حسب رأي المتخصص في شؤون إيران غاري سيك.

ونفخر بشدة بالحرب السيبرانية المتطورة المباشرة ضد إيران. يعتبر البنتاغون الحرب الإلكترونية بمنزلة «عمل حربي» يسمح للهدف «بالرد باستخدام القوة

العسكرية التقليدية»، حسبما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال. باستثناء المعتاد: ليس عندما تكون الولايات المتحدة أو حليفها هو الجاني.

تم تحديد التهديد الإيراني مؤخرًا من قبل الجنرال جيورا إيلاند، أحد كبار المخططين العسكريين الإسرائيليين، الذي يوصف بأنه «واحد من أكثر المفكرين عبقرية وغزارة في الإنتاج الذين أنجبهم الجيش الإسرائيلي على الإطلاق».

من بين التهديدات التي أوضحها، والأكثر مصداقية فيها هو أن «أي مواجهة على حدودنا ستحدث تحت مظلة نووية إيرانية». لذلك قد تضطر إسرائيل إلى اللجوء إلى القوة. يتفق آيلاند مع البنتاغون والمخابرات الأمريكية، التي تعتبر أن جوهر الردع أيضًا هو صد التهديد الرئيسي الذي تشكله إيران.

إن التصعيد الحالي لـ «الحرب غير المعلنة» ضد إيران يزيد من خطر اندلاع حرب عرضية واسعة النطاق. تم توضيح بعض المخاطر الشهر الماضي عندما أطلقت سفينة نا-فال الأمريكية، وهي جزء من الانتشار الضخم للقوات العسكرية في الخليج، النار على قارب صيد صغير، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد الطاقم الهندي وإصابة ثلاثة آخرين على الأقل. لن يستغرق الأمر الكثير لتفجير حرب كبرى.

تتمثل إحدى الطرق المعقولة لتجنب مثل هذه العواقب المروعة في متابعة «هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع الصواريخ في الشرق الأوسط، وتحقيق الهدف المتمثل في فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية» – وهذا ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 687 الصادر في نيسان 1991، الذي استندت إليه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في جهودهما لتوفير غطاء قانوني شفاف لغزو العراق بعد 12 عامًا.

كان هذا الهدف مطلبًا عربيًا - إيرانيًا منذ عام 1974، وكان يعاد تبنيه بانتظام، والآن يحظى بدعم عالمي شبه إجماعي، على الأقل رسميًا. وقد يعقد مؤتمر دولي للنظر في سبل تنفيذ مثل هذه المعاهدة في شهر كانون الأول.

إن التقدم غير مرجح ما لم يكن هناك دعم شعبي جماهيري في الغرب. سيؤدي الفشل في اغتنام الفرصة، مرة أخرى، إلى إطالة أمد الظل الكئيب الذي خيم على العالم منذ تلك اللحظة المصيرية في 6 آب.

# عندما تتعكز السخرية على المأساة

**30 آب 2012**

ليس من السهل أن يبتعد المرء عن التفكير السائد، ليرى العالم بشكل مختلف عن الطريقة التي يقدم بها لنا يومًا بعد يوم. لكن من المفيد المحاولة. لنأخذ بعض الأمثلة.

طبول الحرب على إيران تقرع بشدة. تخيل أن الوضع سينقلب.

فتقوم إيران بشن حرب دموية ومدمرة ومحدودة على إسرائيل بمشاركة القوى العظمى. ويعلن قادتها أن لا فائدة من المفاوضات. وترفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والسماح بعمليات التفتيش، كما فعلت إيران. وتواصل إسرائيل تحدي الدعوة الدولية الهائلة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وخلال هذا الوقت كله، تتمتع إيران بدعم من راعيتها وهي قوة عظمى.

لذلك يعلن القادة الإيرانيون عن نيتهم قصف إسرائيل، ويشير محللون عسكريون إيرانيون بارزون إلى أن الهجوم قد يحدث قبل الانتخابات الأمريكية.

يمكن لإيران استخدام قوتها الجوية القوية والغواصات الجديدة التي أرسلتها لها ألمانيا، والمسلحة بصواريخ نووية والمتمركزة قبالة سواحل إسرائيل. ومهما طالت الحرب، فإن إيران تعول على تلك القوة العظمى التي تدعمها للمشاركة في الهجوم هذا إن لم تكن تقوده. يقول وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا إنه بينما لا نؤيد مثل هذا الهجوم، فإن إيران كدولة ذات سيادة ستعمل بما يحقق أفضل مصالحها.

كل ذلك لا يمكن تصوره، بالطبع، على الرغم من أنه حدث في الواقع، مع عكس طاقم الشخصيات التي تؤديه. رغم أن المقارنات ليست دقيقة أبدًا، وأن هذا السيناريو غير عادل – بالنسبة لإيران.

تلجأ إسرائيل مثل راعيتها إلى العنف متى شاءت. فهي تقوم بإنشاء مستوطنات غير شرعية في الأراضي المحتلة، وبعضها مُلحقة بتلك الموجودة، وكل ذلك في تحدٍ صارخ للقانون الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهي تنفذ هجمات وحشية بشكل متكرر ضد لبنان وسجناء غزة وقتلت عشرات الآلاف دون ذريعة معقولة.

قبل ثلاثين عامًا دمرت إسرائيل مفاعلًا نوويًا عراقيًا، وهو عمل تمت الإشادة به مؤخرًا، دون ذكر الدليل القوي، الذي أكدته حتى المخابرات الأمريكية، من أن عملية القصف تلك لم تقض على برنامج صدام حسين للأسلحة النووية، بل أطلقته. وقد يكون لقصف إيران نفس التأثير.

نفذت إيران أيضًا عدوانًا – لكن قبل مئات من السنين الماضية، وفقط في ظل نظام الشاه المدعوم من الولايات المتحدة، عندما احتلت الجزر العربية في الخليج العربي.

انخرطت إيران في برامج التطوير النووي في عهد الشاه وبدعم قوي من إدارة واشنطن الرسمية. وكانت ممارسات الحكومة الإيرانية وحشية وقمعية، كما هو حال حلفاء واشنطن في المنطقة. فالحليف الأهم لها، وهي المملكة العربية السعودية، تمثل النظام الأصولي الإسلامي الأكثر تطرفاً، الذي ينفق أموالاً طائلة لنشر عقائده الوهابية المتطرفة في أماكن أخرى. قامت دكتاتوريات الخليج، التي هي أيضًا من حلفاء الولايات المتحدة المقربين، بقمع أي جهد شعبي للانضمام إلى الربيع العربي.

إن حركة عدم الانحياز – التي تمثل حكومات معظم سكان العالم – تجتمع الآن في طهران. وقد أيدت هذه المجموعة بقوة حق إيران في تخصيب اليورانيوم، وبعض الأعضاء – الهند، على سبيل المثال – يلتزمون ببرنامج العقوبات الأمريكية القاسية جزئيًا وعلى مضض.

لا شك في أن مندوبي حركة عدم الانحياز يدركون التهديد الذي يهيمن على النقاش في الغرب، والذي عبر عنه بوضوح الجنرال لي بتلر، الرئيس السابق للقيادة الإستراتيجية الأمريكية: «إنه أمر خطير للغاية أننا نعتقد بالنسبة لمرجل العلاقات العدائية الذي نسميه الشرق الأوسط»، أن دولة واحدة يجب أن تسلح نفسها بأسلحة نووية، وهذا يؤدي إلى أن «تلهم الدول الأخرى لتفعل ذلك».

لا يشير بتلر إلى إيران، بل إلى إسرائيل، التي يُنظر إليها في الدول العربية وفي أوروبا على أنها أكبر تهديد للسلام. وتحتل الولايات المتحدة في العالم العربي المرتبة الثانية في الدول التي تهدده، في حين أنه لا يخشى كثيرًا إيران، على الرغم من عدم إعجابه بها. في الواقع، تعتقد الأغلبية في العديد من استطلاعات الرأي أن المنطقة ستكون أكثر أمانًا إذا امتلكت إيران أسلحة نووية لموازنة التهديدات التي تتصورها.

إذا كانت إيران تتجه بالفعل نحو امتلاك الأسلحة النووية – وهذا لا يزال غير معروف للاستخبارات الأمريكية – فقد يكون ذلك بسبب «إلهامها للقيام بذلك» بسبب التهديدات الأمريكية الإسرائيلية، التي تصدر بانتظام في انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة.

لماذا إذن تشكل إيران أكبر تهديد للسلام العالمي كما يتضح من الخطاب الغربي الرسمي؟ السبب الرئيسي معروف من قبل الجيش والمخابرات الأمريكية ونظرائهم الإسرائيليين: إيران قد تردع اللجوء إلى القوة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.

علاوة على ذلك، يجب معاقبة إيران على «تحديها الناجح»، وهو التهمة التي وجهتها واشنطن لكوبا قبل نصف قرن. وما زالت القوة الدافعة للهجوم الأمريكي على كوبا مستمرة على الرغم من الإدانة الدولية.

قد تكون الأحداث الأخرى المعروضة على الصفحات الأولى للصحف مفيدة أيضًا من منظور مختلف. لنفترض أن جوليان أسانج قد سرب وثائق روسية تكشف عن معلومات مهمة أرادت موسكو إخفاءها عن الجمهور، وأن الظروف كانت متطابقة.

لن تتردد السويد في إعلان قلقها، بقبول عرض استجواب أسانج في لندن. وستعلن أنه إذا عاد أسانج إلى السويد (كما وافق على ذلك)، فلن يتم تسليمه إلى روسيا، حيث ستكون فرص محاكمته محاكمة عادلة ضئيلة.

سيتم تكريم السويد على هذا الموقف المبدئي. وسيتم الإشادة بأسانج على أدائه خدمة عامة – لن تغني بالطبع عن الحاجة إلى أخذ الاتهامات ضده على محمل الجد كما هو الحال في جميع هذه القضايا.

أهم قصة إخبارية اليوم هنا هي الانتخابات الأمريكية. تم تقديم منظور مناسب من قبل قاضي المحكمة العليا الأمريكية السابق لويس برانديز، الذي رأى أنه «إما أن تكون لدينا ديمقراطية في هذا البلد، أو تتركز الثروة في أيدي قلة، لكن لا يمكننا الحصول على الأمرين». واسترشادًا بهذه الرؤية، يجب أن تركز تغطية الانتخابات على تأثير الثروة على السياسة، الأمر الذي تم تحليله بشكل مكثف في الدراسة التي صدرت أخيرًا والمعنونة «الثراء والتأثير: عدم المساواة الاقتصادية والسلطة السياسية في أمريكا» لعالم السياسة مارتن جيلينز.

فقد وجد أن الغالبية العظمى من السكان «عاجزة عن صياغة سياسة الحكومة» عندما تختلف تفضيلاتهم عن تلك الخاصة بالأثرياء، الذين يحصلون إلى حد كبير على ما يريدون عندما يكون الأمر مهمًا لهم.

لا عجب إذن أن الولايات المتحدة احتلت المرتبة 27 في الترتيب الأخير للأعضاء الـ 31 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث العدالة الاجتماعية، على الرغم من مزاياها غير العادية.

أو أن المعالجة العقلانية للقضايا تميل إلى التلاشي في الحملة الانتخابية، بطرق تقترب أحيانًا من الكوميديا.

لنأخذ حالة واحدة، أفاد الكاتب بول كروغمان أن المفكر الكبير في الحزب الجمهوري، بول رايان، الذي يحظى بإعجاب كبير، أعلن أنه يستمد أفكاره حول النظام المالي من شخصية في الرواية الخيالية – حينما هز أطلس كتفيه – الذي يدعو إلى استخدام العملات الذهبية بدلاً من العملات الورقية.

يبقى فقط أن نستخلص الحكمة من كاتب متميز حقًا، هو جوناثان

سويفت. في روايته رحلات غلفر، الذي يصور كيف يقوم حكماء مدينة لاغادو بحمل جميع بضائعهم معهم في عبوات على ظهورهم، وبالتالي يمكنهم استخدامها في المقايضة دون عبء حمل الذهب. عندها يمكن للاقتصاد والديمقراطية أن ينتشرا حقًا - والأفضل من ذلك كله، أن اللامساواة ستنخفض بشكل حاد، وهذه هدية لروح القاضي برانديز.



## القضايا التي تجنبها أوباما ورومني

**4 تشرين الأول 2012**

مع وصول الإثارة في الانتخابات الرئاسية التي تُجرى كل أربع سنوات إلى ذروتها، من المفيد أن نسأل كيف تتعامل الحملات الانتخابية مع أهم القضايا التي نواجهها. الجواب بسيط: بشكل سيئ، أو أنها لا تتطرق إليها على الإطلاق. إذا كان الأمر كذلك، تثار بعض الأسئلة المهمة: لماذا، وماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟

هناك مسألتان لهما أهمية كبيرة، لأن مصير الكائنات الحية أصبح على المحك وهما: حدوث كارثة بيئية وحرب نووية.

يسلط الضوء على القضية الأولى بانتظام في عناوين الصفحات الأولى من الصحف. في 19 أيلول، على سبيل المثال، أفاد جاستن جيليس من صحيفة نيويورك تايمز أن ذوبان الجليد البحري في القطب الشمالي قد انتهى لهذا العام، «ولكن ليس قبل أن يتجاوز الرقم القياسي السابق – وأطلق تحذيرات جديدة بشأن الوتيرة السريعة لحدوث التغيرات في تلك المنطقة».

يحدث ذوبان الجليد بشكل أسرع بكثير مما تنبأت به نماذج أجهزة الكمبيوتر المتطورة وأحدث تقرير للأمم المتحدة عن الاحتباس الحراري. تشير البيانات الجديدة إلى أن الجليد الصيفي قد يختفي بحلول عام 2020، مع عواقب وخيمة. كانت التقديرات السابقة تشير إلى أن جليد الصيف سيختفي بحلول عام 2050.

وكتب جيليس: «لكن الحكومات لم تستجب لهذه التغيرات بالسرعة

المطلوبة من خلال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة». «على العكس من ذلك، كانت استجابتها الرئيسية هي التخطيط لاستغلال المعادن التي يمكن الوصول إليها حديثًا في القطب الشمالي، بما في ذلك التنقيب عن المزيد من النفط» - أي لتعجيل الكارثة.

يُظهر رد الفعل هذا استعدادًا غير عادي للتضحية بأرواح أطفالنا وأحفادنا من أجل مكاسب قصيرة المدى. أو ربما رغبة ملحوظة بنفس القدر في إغماض أعيننا حتى لا نرى الخطر الوشيك.

وهذا ليس كل شيء. فقد كشفت دراسة جديدة أعدتها «منظمة مراقبة المناخ» أن «تغير المناخ الناجم عن.الاحتباس الحراري يؤدي إلى تباطؤ الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة 1. 6 في المائة سنويًا وسيؤدي إلى مضاعفة التكاليف في العقدين المقبلين». نُشرت الدراسة على نطاق واسع في أماكن أخرى من العالم، لكن الأمريكيين لا يهتمون بمثل هذه الأخبار المزعجة.

تمت مراجعة البرامج الانتخابية الرسمية للحزبين الديمقراطي والجمهوري بشأن المسائل المناخية في العدد 14 من مجلة ساينس الذي صدر في أيلول. وفي حالة نادرة من التوافق بين الحزبين، يطالب كلا الطرفين بأن نجعل المشكلة أسوأ.

في عام 2008، خصص كلا الحزبين بعض الاهتمام لكيفية معالجة الحكومة لتغير المناخ. نعم، لقد اختفت المشكلة تقريبًا في الوقت الحاضر من برنامج الجمهوريين- التي تطالب، مع ذلك، الكونجرس بـ «اتخاذ إجراءات سريعة» لمنع وكالة حماية البيئة، التي أنشأها الرئيس الجمهوري السابق ريتشارد نيكسون، في أيام أكثر عقلانية، من تنظيم عملية انطلاق غازات الاحتباس الحراري. وأن علينا أن نفتح منطقة ألاسكا في القطب الشمالي أمام عمليات الحفر «للاستفادة من جميع مواردنا نحن الأمريكان التي وهبها لنا الله». لا يمكننا أن نعصي الرب، بعد كل شيء.

يشير البرنامج أيضًا إلى أنه «يجب علينا استعادة النزاهة العلمية لمؤسساتنا البحثية العامة وإزالة الحوافز السياسية من الأبحاث الممولة من القطاع العام» - وهي كلمات ترمز إلى علوم المناخ.

أعلن المرشح الجمهوري ميت رومني، الذي يسعى للتخلص من وصمة العار التي لحقت به جراء آرائه التي طرحها قبل بضع سنوات عن تغير المناخ، أنه لا يوجد إجماع علمي، لذلك يجب علينا دعم المزيد من النقاش وتقصي الحقائق – ولكن ليس العمل، باستثناء جعل المشاكل أكثر خطورة.

يذكر الديمقراطيون في برنامجهم أن هناك مشكلة، ويوصون بضرورة العمل «نحو اتفاق لوضع حدود للانبعاثات في انسجام مع القوى الناشئة الأخرى». وهذا كل ما يمكن قوله في هذا السياق.

أكد الرئيس باراك أوباما أنه يجب علينا الحصول على 100 عام من الاستقلال في مجال الطاقة من خلال استغلال تقنيات التكسير الهيدروليكي وغيرها من التقنيات الجديدة – دون أن يسأل كيف سيكون شكل العالم بعد قرن من هذه الممارسات.

لذلك هناك اختلافات بين الطرفين: حول مدى حماس القوارض التي ينبغي أن تسير نحو الهاوية.

القضية الرئيسية الثانية، هي الحرب النووية، وهي أيضًا تشغل الصفحات الأولى من الصحف في كل يوم، ولكن بطريقة من شأنها أن تذهل كوكب المريخ الذي يراقب الأعمال الغريبة التي تجري على كوكب الأرض.

التهديد الحالي حاضر مرة أخرى في الشرق الأوسط، خاصة من جانب إيران – على الأقل وفقًا للغرب. لكن في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان تمثلان تهديدات أكبر بكثير.

على عكس إيران، رفضت إسرائيل السماح بعمليات التفتيش أو التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ولديها مئات من الأسلحة النووية وأنظمة نشر الأسلحة النووية المتطورة، وقائمة طويلة من أعمال العنف والعدوان وانتهاك القانون، بفضل الدعم الأمريكي المتواصل. كما أن المخابرات الأمريكية لا تعرف ما إذا كانت إيران تسعى لتطوير أسلحة نووية أم لا.

تقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تقريرها الأخير، إنها لا تستطيع إثبات «غياب المواد والأنشطة النووية غير المعلنة في إيران» – وهي طريقة

ملتوية لإدانة إيران، كما تطالب الولايات المتحدة، وهو اعتراف بعدم قدرة الوكالة على أن تضيف شيئًا إلى استنتاجات المخابرات الأمريكية.

لذلك يجب حرمان إيران من حق تخصيب اليورانيوم الذي كفلته معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأيدته معظم دول العالم، بما في ذلك دول عدم الانحياز التي اجتمعت للتو في طهران.

تؤدي احتمالية أن تطور إيران أسلحة نووية أثناء الحملة الانتخابية. (لا أحد يهتم لحقيقة أن إسرائيل تمتلك هذه الأسلحة بالفعل). إلى بروز موقفين متناقضين: هل ينبغي للولايات المتحدة أن تعلن أنها ستهاجم إذا وصلت إيران إلى القدرة على تطوير أسلحة نووية، الأمر الذي ترغب به العشرات من الدول؟ أم هل ينبغي لواشنطن أن تجعل من ذلك «الخط الأحمر» الذي لا يمكن تجاوزه وإلى أجل غير مسمى؟

الموقف الأخير هو موقف البيت الأبيض. أما الأول فهو ما يطالب به معسكر الصقور في إسرائيل – ويحظى بموافقة الكونجرس الأمريكي. لقد صوت مجلس الشيوخ للتو بأغلبية تسعين صوتًا مقابل صوت واحد على دعم الموقف الإسرائيلي.

ما يغيب عن النقاش هو الطريقة الواضحة لتخفيف أو إنهاء أي تهديد يُعتقد أن إيران تشكله: إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. الفرصة متاحة بسهولة: من المقرر عقد مؤتمر دولي في غضون أشهر قليلة لمتابعة هذا الهدف، بدعم من العالم بأسره تقريبًا، بما في ذلك غالبية الإسرائيليين.

لكن حكومة إسرائيل أعلنت أنها لن تشارك حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام عام في المنطقة، وهو أمر بعيد المنال طالما استمرت إسرائيل في أنشطتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واشنطن تتمسك بالموقف نفسه، وتصر على أنه يجب استبعاد إسرائيل من أي اتفاق إقليمي من هذا القبيل.

يمكن أن نتجه نحو حرب مدمرة، وربما تكون حتى نووية. هناك طرق مباشرة للتغلب على هذا التهديد، لكنها لن تؤخذ ما لم يكن هناك نشاط عام

واسع النطاق يطالب باغتنام الفرصة. وهذا بدوره غير مرجح إلى حد كبير طالما ظلت هذه الأمور خارج جدول الأعمال، ليس في السيرك الانتخابي فقط، ولكن في النقاش الوطني الأكبر.

تدار الانتخابات من قبل صناعة العلاقات العامة. وتتمثل مهمتها الأساسية في صنع الإعلانات التجارية، التي صُمّمت لتقويض حرية الاختيار من خلال خلق مستهلكين غير مطلعين يتخذون خيارات غير عقلانية - وهذا بالضد تمامًا من الطريقة التي من المفترض أن يعمل بها نظام السوق الحر، ولكنه مألوف بالتأكيد لأي شخص يشاهد التلفزيون.

من الطبيعي أنه عند تعبئة الأشخاص لإجراء الانتخابات، فإن صناعة العلاقات العامة ستتبنى نفس الإجراءات لمصلحة دافعي الرواتب، الذين لا يريدون بالتأكيد رؤية خيارات عقلانية.

ومع ذلك، لا يتعين على الضحايا الانصياع في كلتا الحالتين. قد تكون السلبية هي المسار السهل، لكنها بالكاد تكون هي المسار المشرف.

## غزة أكبر سجن مفتوح في العالم

**7 تشرين الثاني 2012**

إن قضاء ليلة واحدة فقط في السجن تكفي لأن يذوق المرء طعم ما يعنيه أن تكون تحت السيطرة الكاملة لبعض القوى الخارجية.

ولا يكاد يستغرق الأمر أكثر من يوم في غزة لتقدير ما يجب أن يكون عليه الحال لمحاولة البقاء على قيد الحياة في أكبر سجن مفتوح في العالم، حيث يخضع حوالي 1.5 مليون شخص في قطاع من الأرض تبلغ مساحته 140 ميلًا مربعًا تقريبًا. للإرهاب العشوائي والعقاب التعسفي، دون أي هدف سوى الإذلال والإهانة.

إن الغرض من هذه القسوة هو لضمان القضاء على آمال الفلسطينيين في مستقبل لائق، وإلغاء الدعم العالمي الساحق للتسوية الدبلوماسية التي تمنح حقوق الإنسان الأساسية. لقد أوضحت القيادة السياسية الإسرائيلية بشكل كبير هذا الالتزام في الأيام القليلة الماضية، محذرة من أنهم «سيصابون بالجنون» إذا تم منح حقوق الفلسطينيين حتى اعتراف محدود من قبل الأمم المتحدة.

هذا التهديد بـ «الإصابة بالجنون» -الذي يعني القيام برد فعل صارم- له جذور عميقة، ويمتد إلى الحكومات التي كان يرأسها حزب العمل الإسرائيلي في الخمسينيات من القرن الماضي، وحتى إلى قصة شمشون الشهيرة الذي هدم المعبد على رؤوس أعدائه.

قبل ثلاثين عامًا، قدم القادة السياسيون الإسرائيليون، بمن فيهم بعض الصقور المشهورين، إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن تقريرًا صادمًا حول

كيفية ارتكاب المستوطنين في الضفة الغربية «أعمالًا إرهابية» بشكل نظامي ضد العرب هناك، وإفلاتهم التام من العقاب.

كتب المحلل السياسي-العسكري البارز يورام بيري، وهو يشعر بالاشمئزاز من تلك الأفعال، يقول إن مهمة الجيش الإسرائيلي، على ما يبدو، لم تكن الدفاع عن الدولة، ولكن «انتهاك حقوق الناس الأبرياء لمجرد أنهم عربوشيم [وهو لقب عنصري ازدرائي باللغة العبرية يطلق على العرب] ويعيشون في الأراضي التي وعدنا بها الله».

لقد تعرّض سكان غزة لأنواع من العقوبات القاسية بشكل خاص. قبل ثلاثين عامًا، وصف المحامي رجاء شحادة في مذكراته الطريق الثالث، المهمة اليائسة المتمثلة في محاولة حماية حقوق الإنسان الأساسية ضمن نظام قانوني مصمم لضمان الفشل، وأشار الى تجربته الشخصية بالبقاء صامدًا، وهو يشاهد وطنه يتحول إلى سجن من قبل المحتلين الوحشيين ولم يستطع فعل شيء سوى «التحمل».

منذ ذلك الحين، أصبح الوضع أسوأ بكثير. كانت اتفاقات أوسلو، التي تم الاحتفال بها بأجواء فخمة كبيرة في عام 1993، قد حددت أن غزة والضفة الغربية كيان إقليمي واحد. بحلول ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد بدأتا بالفعل برنامجهما لفصل غزة والضفة الغربية، من أجل منع قيام تسوية دبلوماسية ومعاقبة السكان العرب في كلتا المنطقتين.

أصبحت معاقبة سكان غزة أكثر قسوة في كانون الثاني عام 2006، عندما ارتكبوا جريمة كبرى: لقد صوتوا «بالطريقة الخطأ» في أول انتخابات حرة تجري في العالم العربي، بانتخابهم لحركة حماس.

كشفت الولايات المتحدة وإسرائيل عن «توقهما إلى الديمقراطية»، وقامتا على الفور وبدعم خجول من دول الاتحاد الأوروبي، بفرض حصار وحشي، إلى جانب شن الهجمات العسكرية. تحولت الولايات المتحدة في الحال إلى إجراءاتها العملية المعتادة عندما ينتخب شعب غير مطيع حكومة خاطئة: جهزوا انقلابًا عسكريًا لاستعادة النظام.

وارتكب سكان غزة بعد عام جريمة أكبر من خلال منع محاولة الانقلاب على سلطة حركة حماس المنتخبة، مما أدى إلى تصعيد حاد في فرض الحصار وشن الهجمات العسكرية. وبلغت ذروتها في شتاء 2008–2009، مع شن عملية الرصاص المصبوب، وهي واحد من أكثر الأمثلة الجبانة والخطيرة لاستخدام القوة العسكرية التي تحتفظ بها الذاكرة الحديثة: حيث تعرض السكان المدنيون العزل، والمحاصرون، إلى هجوم وحشي قام به أحد الأنظمة العسكرية الأكثر تقدمًا في العالم، الذي يعتمد على الأسلحة الأمريكية وتحميه الدبلوماسية الأمريكية.

بالطبع، كانت هناك ذرائع – هناك دائمًا. الشيء المعتاد، الذي يتم عرضه عند الحاجة، هو «الحفاظ على الأمن»: وفي هذه الحالة، من هجمات الصواريخ المحلية الصنع التي تطلق من غزة.

في عام 2008، تم التوصل إلى هدنة بين إسرائيل وحركة حماس. لم يتم إطلاق صاروخ واحد من قبل حركة حماس إلى أن خرقت إسرائيل الهدنة مستغلة انشغال العالم بالانتخابات الأمريكية التي جرت في 4 تشرين الثاني، حيث غزت قطاع غزة دون سبب وجيه وقتلت ستة من أعضاء حماس.

تم توجيه النصح إلى الحكومة الإسرائيلية من قبل أعلى مسؤولي المخابرات بإمكانية تجديد الهدنة من خلال تخفيف الحصار الإجرامي وإنهاء الهجمات العسكرية. لكن حكومة إيهود أولمرت – الذي يقال عنه إنه من معسكر الحمائم – رفض هذه الخيارات، ولجأ إلى الاستخدام المفرط للقوة من خلال شنه ما عرف: بعملية الرصاص المصبوب.

قام المحامي راجي الصوراني المدافع عن حقوق الإنسان في غزة، الذي يحظى بسمعة محترمة دوليًا بتحليل نمط الهجوم في عملية الرصاص المصبوب. حيث تركز القصف في الشمال واستهدف المدنيين العزل في أكثر المناطق كثافة سكانية دون أي أساس عسكري ممكن. أشار الصوراني إلى أن الهدف ربما كان دفع السكان المرعوبين للتوجه إلى الجنوب بالقرب من الحدود المصرية. لكن – أولئك الذين قرروا مواجهة العملية وتحمل عواقبها – بقوا في مكانهم صامدين.

ربما كان الهدف الآخر هو دفعهم إلى ما وراء الحدود. منذ الأيام الأولى للاستعمار الصهيوني كان يُقال إن العرب ليس لديهم سبب حقيقي للبقاء في فلسطين: يمكن أن يكونوا سعداء في مكان آخر، ويجب أن يغادروا – أي «ترحيلهم» بأدب، كما اقترح بعض من ينتمون إلى معسكر الحمائم.

كان هذا بالتأكيد مصدر قلق ليس بالهين في مصر، وربما يكون سببًا لعدم قيام مصر بفتح الحدود بحرية للمدنيين أو حتى لعبور الإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وقد لاحظ الصوراني ومصادر مطلعة أخرى أن انضباط السكان الصامدين يخفي تحته برميل بارود قد ينفجر في أي وقت بشكل غير متوقع، مثلما حدث في الانتفاضة الأولى في غزة التي اندلعت عام 1987، بعد سنوات من القمع.

بعد قضاء المرء عدة أيام في غزة يكون الانطباع السطحي بالضرورة هو الدهشة، ليس من قدرة سكان غزة على الاستمرار في الحياة فقط، ولكن من الحيوية التي يتمتع بها الشباب أيضاً، وخاصة طلاب الجامعة، حيث حضرت هناك مؤتمرًا دوليًا.

لكن يمكن للمرء أن يكتشف العلامات التي تدل على أن الضغط قد يصعب تحمله. تشير التقارير إلى أن هناك إحباطًا محتدمًا بين الشباب – اعترافًا بأن المستقبل في ظل الاحتلال الأمريكي الإسرائيلي لا يحمل شيئًا بالنسبة لهم.

تبدو غزة كأنها دولة من العالم الثالث، فهي تضم مناطق ثرية محاطة بأماكن ينتشر فيها الفقر المروع. ومع ذلك، فهي ليست متخلفة. بدلاً من ذلك، يتم «منع تطورها» بشكل منظوم للغاية، إذا ما استعرنا المصطلح الذي ذكرته سارا روي، الاختصاصية الأكاديمية الرائدة في وصفها للأوضاع في غزة.

كان من الممكن أن يصبح قطاع غزة إحدى مناطق البحر المتوسط المزدهرة، فهو يتمتع بأراض زراعية غنية وصناعة أسماك مزدهرة، وشواطئ رائعة، وكما اكتشف قبل عقد من الزمان، هناك احتمالات جيدة لاكتشاف

احتياطيات من الغاز الطبيعي على نطاق واسع داخل مياهه الإقليمية. وسواء كان الأمر صدفة أم لا، فقد تزامن ذلك مع تكثيف إسرائيل حصارها البحري. تم إحباط الآفاق المواتية لازدهار هذا القطاع في عام 1948، عندما اضطر إلى استيعاب طوفان من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا خوفًا أو طُردوا بالقوة من الأراضي التي باتت تعرف بدولة إسرائيل – وجرت بعض تلك الحالات بعد أشهر من وقف إطلاق النار الرسمي. أدت الفتوحات الإسرائيلية في عام 1967 وما تلاها إلى تلقي القطاع المزيد من الضربات، مع استمرار الجرائم الفظيعة حتى يومنا هذا.

من السهل رؤية العلامات على ذلك، حتى أثناء القيام بزيارة قصيرة. عند الجلوس في فندق بالقرب من الشاطئ، يمكن للمرء أن يسمع نيران المدافع الرشاشة للزوارق الحربية الإسرائيلية التي تقود الصيادين خارج المياه الإقليمية لغزة باتجاه البر، مما يجبرهم على الصيد في المياه الملوثة بشدة بسبب الرفض الأمريكي الإسرائيلي السماح بإعادة بناء أنظمة الصرف الصحي والطاقة التي دمرتها.

وضعت اتفاقيات أوسلو خططًا لمحطتين لتحلية المياه، وهي ضرورة في هذه المنطقة القاحلة. الأولى، منشأة متطورة، بُنيت: في إسرائيل. والثانية في خان يونس جنوب غزة. أوضح المهندس المسؤول في خان يونس أن هذه المحطة صُممت بحيث لا يمكنها استخدام مياه البحر، بل يجب أن تعتمد على المياه الجوفية، وهي عملية أرخص تؤدي إلى زيادة استنزاف طبقة المياه الجوفية الشحيحة، مما يؤدي إلى حدوث مشاكل خطيرة في المستقبل.

لا تزال إمدادات المياه محدودة للغاية. وقد أصدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونـروا)، التي تهتم باللاجئين دون غيرهم من سكان غزة، مؤخرًا تقريرًا يحذر من أن الضرر اللاحق بطبقة المياه الجوفية قد يصبح قريبًا «غير قابل للإصلاح»، وأنه من دون اتخاذ إجراءات علاجية سريعة، فقد لا يعود قطاع غزة «مكانًا مناسبًا للعيش» بحلول عام 2020.

تسمح إسرائيل لمادة الأسمنت بالوصول إلى مشاريع الأونروا، وتمنعها

عن سكان غزة المشاركين في عمليات إعادة الإعمار الضخمة. لا تزال معظم المعدات الثقيلة المحدودة متوقفة عن العمل، لأن إسرائيل لا تسمح بدخول المواد الاحتياطية واللازمة لتشغيلها.

كل هذا جزء من البرنامج العام الذي قدمه دوف فايس جلاس، مستشار رئيس الوزراء أولمرت، بعد أن فشل الفلسطينيون في اتباع الأوامر في انتخابات عام 2006: «الفكرة»، كما قال، «هي إلزام الفلسطينيين باتباع نظام غذائي متقشف، ولكن ليس لجعلهم يموتون من الجوع».

في الآونة الأخيرة، وبعد عدة سنوات من الجهود، نجحت منظمة «مسلك» الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الحصول على أمر من المحكمة يجبر الحكومة على نشر سجلاتها التي تتضمن تفاصيل خطط «النظام الغذائي». يلخص جوناثان كوك، الصحفي المقيم في إسرائيل، الأمر قائلاً: «قدم مسؤولو الصحة حسابات الحد الأدنى لعدد السعرات الحرارية التي يحتاجها سكان غزة البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة لتجنب سوء التغذية. ثم تُرجمت هذه الأرقام إلى شاحنات محملة بالطعام كان من المفترض أن تسمح إسرائيل بدخولها كل يوم... دخل ما معدله 67 شاحنة فقط –أقل بكثير من نصف الحد الأدنى المطلوب– إلى غزة يوميًا. هذا مقارنة بأكثر من 400 شاحنة كانت تدخل إلى القطاع قبل بدء الحصار».

يلاحظ الباحث في شؤون الشرق الأوسط، جوان كول، أن نتيجة فرض النظام الغذائي هي أن «حوالي 10 بالمائة من الأطفال الفلسطينيين في غزة تحت سن الخامسة يعانون من توقف نموهم بسبب سوء التغذية... بالإضافة إلى ذلك، فإن فقر الدم منتشر على نطاق واسع، حيث يصيب أكثر من ثلثي الرضع و58.6 في المائة من أطفال المدارس وأكثر من ثلث الأمهات الحوامل».

يلاحظ المحامي راجي الصوراني، المدافع عن حقوق الإنسان، أن «ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن الاحتلال والإغلاق المطلق للقطاع هما هجوم مستمر على الكرامة الإنسانية للشعب في غزة على وجه الخصوص

وجميع الفلسطينيين بشكل عام. إنه تدمير منهجي، وإذلال، وعزلة وتقسيم للشعب الفلسطيني».

تم تأكيد هذا الاستنتاج من قبل العديد من المصادر الأخرى. في مجلة لانسيت، وهي مجلة طبية رائدة، يصف رجائي بطنجي، وهو طبيب زائر في جامعة ستانفورد، غزة بأنها «تشبه مختبرًا لملاحظة غياب الكرامة»، وهي حالة لها آثار «مدمرة» على الحالة البدنية والعقلية للسكان.

«ويضيف بطنجي أن المراقبة المستمرة من السماء، والعقوبات الجماعية من خلال الحصار والعزل، واقتحام المنازل والتنصت على الاتصالات، والقيود المفروضة على من يحاولون السفر، أو الزواج، أو العمل تجعل من الصعب أن يعيش الأفراد حياة كريمة في غزة». يجب أن يتعلم العربوشيم ألا يرفعوا رؤوسهم.

كانت هناك آمال في أن الحكومة الجديدة التي يرأسها محمد مرسي في مصر، والتي هي أقل عبودية لإسرائيل من دكتاتورية حسني مبارك المدعومة من الغرب، قد تفتح معبر رفح، وهو منفذ غزة الوحيد إلى الخارج الذي لا يخضع للسيطرة الإسرائيلية المباشرة... وقد تم فتحه بشكل محدود وطفيف، لكن ليس بالقدر المطلوب.

كتبت الصحفية ليلى الحداد أن إعادة افتتاح المعبر في عهد مرسي «هي ببساطة عودة إلى الوضع الراهن في السنوات الماضية: يمكن فقط للفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيلية في غزة استخدام معبر رفح». يستثني هذا عددًا كبيرًا جدًا من الفلسطينيين، بمن في ذلك عائلة الحداد، حيث يمتلك أحد الزوجين فقط بطاقة هوية إسرائيلية.

علاوة على ذلك، تتابع، «المعبر لا يؤدي إلى الضفة الغربية، ولا يسمح بمرور البضائع، التي تقتصر على المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل وتخضع

لحظر مواد البناء والتصدير». معبر رفح المقيّد لا يغير حقيقة أن «غزة لا تزال تحت حصار بحري وجوي مشدد، ولا تزال مغلقة أمام العواصم الثقافية والاقتصادية والأكاديمية للفلسطينيين في بقية المناطق (الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي)، وهذا انتهاك واضح للالتزامات الأمريكية الإسرائيلية بموجب اتفاقيات أوسلو».

إن آثار الحصار واضحة بشكل مؤلم. ويصف مدير مستشفى خان يونس، وهو أيضًا رئيس قسم الجراحة، بغضب وألم كيف أنه حتى الأدوية غير متوفرة، الأمر الذي يترك الأطباء عاجزين والمرضى في معاناة.

تتحدث امرأة شابة عن مرض والدها الراحل. على الرغم من أنه كان سيفخر بأنها كانت أول امرأة في مخيم اللاجئين تحصل على درجة علمية متقدمة، إلا أنها تقول: «توفي بعد ستة أشهر من محاربة السرطان، عن عمر يناهز 60 عامًا».

الاحتلال الإسرائيلي منعه من السماح له بالذهاب إلى المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج. اضطررت إلى تعليق دراستي وعملي وحياتي والذهاب للجلوس بجوار سريره. جلسنا جميعًا، بمن فيهم أخي الطبيب وأختي الصيدلانية، وكنا جميعا عاجزين ويائسين، نراقب معاناته. وقد توفي خلال الحصار اللاإنساني لغزة في صيف عام 2006 حيث كانت الخدمات الصحية تصل بشكل ضئيل للغاية.

«أعتقد أن الشعور بالعجز واليأس هو الإحساس الأكثر قتلًا الذي يمكن أن يشعر به الإنسان. فهو يقتل الروح ويحطم القلب. يمكنك محاربة الاحتلال ولكن لا يمكنك محاربة شعورك بالعجز. لا يمكنك حتى أن تتغلب على هذا الشعور أبدًا».

لا يسع زائر غزة إلا أن يشعر بالاشمئزاز من فظاعة الاحتلال، مع الشعور بالذنب، لأنه بوسعنا إنهاء المعاناة والسماح للسكان الصامدين بأن يتمتعوا بالحياة الآمنة والكريمة التي يستحقونها.

# العدوان على غزة

## 1 كانون الأول 2012

كان هناك رجل عجوز في غزة يحمل لافتة كتب عليها: «تستولي على مائي، وتحرق أشجار الزيتون التي زرعتها، وتدمر منزلي، وتأخذ وظيفتي، وتسرق أرضي، وتسجن والدي، وتقتل أمي، وتقصف بلدي، وتجوعنا جميعًا، وتذلنا جميعًا، لكنني المذنب: لأنني أطلقت صاروخًا».

يمكن وضع رسالة الرجل العجوز هذه في السياق المناسب للحلقة الأخيرة من سلسلة أعمال العقاب الوحشية التي تعرض لها سكان قطاع غزة. تعود هذه الجرائم إلى عام 1948، عندما فر مئات الآلاف من الفلسطينيين من منازلهم في حالة من الرعب أو طُردوا إلى غزة على يد القوات الإسرائيلية المحتلة، التي استمرت في نقل الفلسطينيين بالشاحنات عبر الحدود لسنوات بعد وقف إطلاق النار الرسمي.

اتخذت العقوبة أشكالًا جديدة عندما احتلت إسرائيل غزة في عام 1967. وقد جعلتنا الدراسات الإسرائيلية الحديثة (خصوصًا الكتاب الذي ألفه آفي راس الباحث في الدراسات الشرقية بعنوان العروس ومهر زواجها: إسرائيل والأردن والفلسطينيون في أعقاب حرب حزيران 1967)، نعلم أن هدف الحكومة كان دفع اللاجئين إلى شبه جزيرة سيناء - وإذا أمكن، نقل بقية السكان اليها أيضًا.

تمت عمليات الطرد من غزة بأوامر مباشرة من الجنرال يشعياهو غافيش،

قائد القيادة الجنوبية لقوات الدفاع الإسرائيلية. كانت عمليات الطرد من الضفة الغربية أكثر شدة، ولجأت إسرائيل إلى وسائل خادعة لمنع عودة المطرودين، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

تم توضيح الأسباب في النقاشات التي جرت داخل إسرائيل فور انتهاء الحرب. أبلغت غولدا مئير، التي أصبحت رئيسة الوزراء فيما بعد، زملاءها في حزب العمل أن على إسرائيل الحفاظ على قطاع غزة بينما «تتخلص من السكان العرب». ووافق وزير الدفاع موشيه ديان وآخرون على هذه الفكرة.

شرح رئيس الوزراء ليفي أشكول هذه الفكرة قائلًا إنه لا يمكن السماح لهؤلاء المطرودين بالعودة لأننا «لا يمكننا زيادة عدد السكان العرب في إسرائيل» – مشيرًا إلى الأراضي المحتلة حديثًا، التي تعتبر بالفعل جزءًا من إسرائيل.

وفقًا لهذا المفهوم، تم تغيير جميع خرائط إسرائيل، مما أدى إلى حذف الخط الأخضر (الحدود المعترف بها دوليًا) – وعلى الرغم من تأخر نشر الخرائط فقد تم السماح لأبا إيبان، السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، بالحصول على ما أسماه «المأزق المرغوب به» في الجمعية العامة والذي يخفي نوايا إسرائيل.

قد تظل الغاية من إبعاد الفلسطينيين فعالة حتى اليوم، وقد تكون عاملاً في المساهمة في إحجام مصر عن فتح الحدود أمام حرية مرور الأشخاص والبضائع المحظورة بسبب الحصار الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة.

يعود التصعيد الحالي للعنف بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى كانون الثاني (يناير) 2006، عندما صوت الفلسطينيون «بطريقة خاطئة» في أول انتخابات حرة في العالم العربي.

ردت إسرائيل والولايات المتحدة على الفور بمعاقبة أولئك الأوغاد بقسوة، والتحضير لانقلاب عسكري للإطاحة بالحكومة المنتخبة – وهو إجراء روتيني لدى الأمريكان. تم تشديد العقوبة بشكل جذري في عام 2007، عندما تمت هزيمة محاولة الانقلاب وفرضت حكومة حماس المنتخبة سيطرتها الكاملة على غزة.

شنت إسرائيل متجاهلة العروض الفورية التي قدمتها حماس للتوصل إلى هدنة بعد انتخابات عام 2006، عدة هجمات أسفرت عن مقتل 660 فلسطينيًا في عام 2006، معظمهم من المدنيين (ثلثهم من القصّر). وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، قُتل 2879 فلسطينيًا بنيران إسرائيلية من نيسان 2006 حتى تموز 2012، إلى جانب عشرات الإسرائيليين الذين قتلوا بنيران صدرت من قطاع غزة.

تم الالتزام بالهدنة القصيرة الأجل في عام 2008 من قبل حماس حتى خرقتها إسرائيل في تشرين الثاني. شنت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب القاتلة في كانون الأول متجاهلة المزيد من اتفاقيات الهدنة.

وهكذا استمرت الأمور على هذا النحو، فيما تواصل الولايات المتحدة وإسرائيل أيضًا رفض دعوات حركة حماس إلى توقيع هدنة طويلة الأمد وتسوية سياسية لحل الدولتين وفقًا للإجماع الدولي الذي أعاقته الولايات المتحدة منذ عام 1976 عندما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر بهذا المعنى، والذي قدمته الدول العربية الكبرى.

كرست واشنطن هذا الأسبوع كل جهودها لعرقلة مبادرة الفلسطينيين لرفع مستوى تمثيلهم في الأمم المتحدة، لكنها فشلت في فرض عزلة دولية عليهم كالمعتاد. كانت الأسباب واضحة: قد تتقدم فلسطين بدعوى في المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة.

أحد عناصر التعذيب المتواصل في غزة هو «المنطقة العازلة» التابعة لإسرائيل داخل غزة، حيث يُمنع الفلسطينيون من دخول ما يقرب من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في غزة.

وفي الفترة من كانون الثاني 2012 إلى إطلاق عملية القتل الإسرائيلية الأخيرة في 14 تشرين الثاني عند شن إسرائيل عملية عمود السحاب، قُتل إسرائيلي واحد بنيران صدرت من قطاع غزة بينما قُتل 78 فلسطينيًا بنيران إسرائيلية.

القصة الكاملة هي بطبيعة الحال أكثر تعقيدًا وقبحًا. كان أول عمل في

عملية عمود السحاب هو اغتيال أحمد الجعبري. الذي وصفه ألوف بن، رئيس تحرير صحيفة هآرتس، بأنه «المقاول من الباطن» لإسرائيل و«حارس الحدود» في غزة، الذي فرض الهدوء النسبي هناك لأكثر من خمس سنوات.

كانت ذريعة الاغتيال أنه خلال هذه السنوات الخمس كان الجعبري يشكل قوة عسكرية تابعة لحماس، مزودة بصواريخ من إيران. وهناك سبب أكثر مصداقية قدمه ناشط السلام الإسرائيلي غيرشون باسكن، الذي شارك في مفاوضات مباشرة مع الجعبري لسنوات، بما في ذلك خطط للإفراج في نهاية المطاف عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

ويفيد باسكن أنه قبل ساعات من اغتياله، تلقى الجعبري «مسودة اتفاق هدنة دائمة مع إسرائيل، تضمنت آليات للحفاظ على وقف إطلاق النار في حالة اندلاع اشتباكات بين إسرائيل وفصائل المقاومة في قطاع غزة».

ثم تم التوصل إلى هدنة دعت إليها حركة حماس في تشرين الثاني ويبدو أن إسرائيل استغلت الهدنة، حسبما ذكرت وكالة رويترز، مما أدى إلى تحويل الانتباه إلى الحدود السورية على أمل أن يخفف قادة حماس من حذرهم ويسهل اغتيالهم.

طوال هذه السنوات، ظلت غزة في مستوى الحد الأدنى من العيش، مفروضًا عليها الحصار برًا وبحرًا وجوًا. عشية الهجوم الأخير، ذكرت الأمم المتحدة أن 40 في المائة من الأدوية الأساسية وأكثر من نصف المواد الطبية الأساسية نفدت.

في تشرين الثاني، أظهرت إحدى الصور وهي من سلسلة من الصور البشعة المرسلة من غزة طبيباً يحمل جثة متفحمة لطفل مقتول. كان لهذا الحادث صدى شخصي. الطبيب هو مدير ورئيس قسم الجراحة في مستشفى خان يونس الذي كنت قد زرته قبل أسابيع قليلة.

وقد أشرت ضمن ما كتبته عن الرحلة، إلى رغبته الشديدة في الحصول على الأدوية والمعدات الجراحية التي تمس الحاجة إليها. وهذه إحدى جرائم الحصار الأمريكي الإسرائيلي والتواطؤ المصري.

كانت معدلات الضحايا من حادثة تشرين الثاني في المتوسط تقريبًا: أكثر من 160 قتيلًا فلسطينيًا، بما في ذلك العديد من الأطفال، وستة إسرائيليين.

وكان من بين القتلى ثلاثة صحفيين. كان التبرير الرسمي للإسرائيليين أن «هؤلاء الأشخاص لهم صلة بالنشاط الإرهابي». لاحظ المراسل ديفيد كار في تقريره عن حادثة «الإعدام» تلك، الذي نشره في صحيفة نيويورك تايمز، أن «الأمور قد وصلت إلى ما يلي: يمكن تبرير قتل منتسبي وسيلة إعلامية بعبارة غير واضحة مثل «وجود صلة لهم بالنشاط الإرهابي»».

كان الدمار الهائل قد اجتاح قطاع غزة بأكمله. استخدمت إسرائيل معدات عسكرية أمريكية متطورة واعتمدت على الدعم الدبلوماسي الأمريكي، بما في ذلك جهود التدخل الأمريكية المعتادة لعرقلة دعوة مجلس الأمن لوقف إطلاق النار.

مع كل عمل من هذا القبيل، تتآكل صورة إسرائيل العالمية. وهذه الصور ومقاطع الفيديو للإرهاب والدمار، وطابع الصراع، تترك القليل من بقايا المصداقية للجيش الذي أعلن عن نفسه أنه «أكثر جيش أخلاقي في العالم»، على الأقل بين الأشخاص الذين عيونهم مفتوحة.

كانت ذرائع الاعتداء هي الأخرى معتادة. يمكننا أن نضع جانبًا التصريحات المتوقعة للجناة في إسرائيل وواشنطن. لكن حتى الأشخاص المحترمون يتساءلون عما يجب على إسرائيل أن تفعله عندما تتعرض لهجوم بوابل من الصواريخ. إنه سؤال عادل، وهناك إجابات مباشرة.

قد يكون أحد الردود هو مراعاة القانون الدولي، الذي يسمح باستخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن في حالة واحدة بالضبط: دفاعًا عن النفس بعد إبلاغ مجلس الأمن بشن هجوم مسلح، إلى أن يتصرف المجلس، وفقًا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن إسرائيل على دراية جيدة بهذا البند من الميثاق، الذي تذرعت به عند اندلاع حرب حزيران 1967. لكن، بالطبع، ذهبت الدعوات إلى إسرائيل أدراج الرياح عندما تم التأكد بسرعة من أن إسرائيل شنت الهجوم. لم تتبع إسرائيل هذا المسار في تشرين الثاني، وهي تعلم ما ستكشف عنه مناقشات مجلس الأمن.

سيكون الرد المحدود الآخر هو الموافقة على هدنة، كما بدا ممكنًا تمامًا قبل بدء العملية في 14 تشرين الثاني.

هناك المزيد من ردود الأفعال ذات التأثير الهائل. عن طريق الصدفة، تمت مناقشة واحد منها في العدد الحالي من مجلة National Interest. ناشيونال إنترست حيث يصف الباحثان في الشؤون الآسيوية رافايلو بانتوتشي وألكسندروس بي-تيرسن رد فعل الصين بعد أعمال الشغب في مقاطعة شين جيانغ الغربية، «حيث جابت حشود من مواطني الأويغور المسلمين المدينة وقامت بضرب مواطني أقوام الهان (الصينيين) حتى الموت».

سافر الرئيس الصيني هو جينتاو بسرعة إلى المقاطعة ليتولى بنفسه المسؤولية هناك؛ تم فصل قادة كبار في المؤسسة الأمنية؛ ونفذت مجموعة واسعة من مشاريع التنمية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات.

في غزة أيضًا، يمكن حدوث رد فعل حضاري. يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل إنهاء الهجوم الذي لا يرحم ولا ينقطع، وفتح الحدود وتوفير مشاريع إعادة الإعمار - وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، تقديم التعويضات عن عقود من العنف والقمع.

لقد جاء في اتفاق وقف إطلاق النار أن إجـراءات إنهاء الحصار واستهداف السكان في المناطق الحدودية «سيتم التعامل معها بعد 24 ساعة من بدء وقف إطلاق النار».

لا توجد علامة على خطوات في هذا الاتجاه. كما لا يوجد أي مؤشر على استعداد أمريكي - إسرائيلي لإلغاء فصل غزة عن الضفة الغربية في انتهاك لاتفاقات أوسلو، لإنهاء الاستيطان غير القانوني وبرامج التنمية في الضفة الغربية المصممة لتقويض التسوية السياسية، أو أي طريقة أخرى لإنهاء عملية رفض تحقيق السلام التي كانت سائدة في العقود الماضية.

يومًا ما، ويجب أن يكون قريبًا، سيستجيب العالم للنداء الذي أصدره محامي حقوق الإنسان البارز من غزة راجي الصوراني بينما كانت القنابل تنهمر مرة أخرى على المدنيين العزل في غزة حين قال: «نحن نطالب بالعدالة والمساءلة. ونحلم بعيش حياة طبيعية نتمتع فيها بالحرية والكرامة».

# أخطر تهديد للسلم العالمي

## 3 كانون الثاني 2013

في تقرير لها عن المناظرة الأخيرة للحملة الرئاسية الأمريكية، لاحظت صحيفة وول ستريت جورنال أنه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن «الدولة الوحيدة التي ذكرت (أكثر من إسرائيل) كانت إيران، والتي تعتبرها معظم الدول في الشرق الأوسط أخطر تهديد للأمن في المنطقة».

واتفق المرشحان على أن امتلاك إيران للأسلحة النووية يمثل أخطر تهديد للمنطقة، إن لم يكن العالم، كما أكد ميت رومني صراحة، مكررًا وجهة النظر التقليدية التي يتبناها المسؤولون الأمريكان.

فيما يتعلق بإسرائيل، تنافس المرشحان على إعلان إخلاصهما لها، لكن المسؤولين الإسرائيليين كانوا مع ذلك غير راضين. وقد كانوا يأملون في لغة «عدوانية» أكثر من السيد رومني، وفقًا للصحفيين. لم يكن كافيًا أن يطالب رومني بألا يُسمح لإيران «بالوصول إلى مرحلة امتلاك القدرات النووية».

كان العرب غير راضين أيضًا، لأن مخاوف العرب من إيران «نوقشت من خلال منظور الأمن الإسرائيلي بدلاً من منظور الأمن الإقليمي»، بينما تم تجاهل المخاوف العربية إلى حد كبير – وعكس هذا مرة أخرى المعالجة التقليدية للأمور.

تترك مقالة وول ستريت جورنال، مثلها مثل المقالات التي لا تعد ولا

تحصى حول إيران، أسئلة حرجة دون إجابة، من بينها: من هو بالضبط من ينظر إلى إيران على أنها أخطر تهديد أمني؟ وماهي الإجراءات التي يعتقد العرب (ومعظم دول العالم) أنه يمكن القيام بها حيال هذا التهديد، بغض النظر عن نظرتهم إليه؟

السؤال الأول سهل الإجابة. إن «التهديد الإيراني» هو إلى حد كبير مبعث قلق الدول الغربية، ويشاركها في ذلك القلق الطغاة العرب، ولكن ليس أبناء الشعوب العربية.

كما أظهرت العديد من استطلاعات الرأي، على الرغم من أن مواطني الدول العربية لا يحبون إيران بشكل عام، فإنهم لا يعتبرونها تهديدًا خطيرًا للغاية. بدلًا من ذلك، فهم يرون أن التهديد يتمثل في إسرائيل والولايات المتحدة. والعديد منهم، وأحيانًا كثيرة الأغلبية منهم، ينظرون إلى الأسلحة النووية الإيرانية على أنها وسيلة لمواجهة هذه التهديدات.

يتفق بعض كبار القادة في الولايات المتحدة، مع هذا التصور الذي يحمله المواطنون العرب، ومن بينهم الجنرال لي بتلر، الرئيس السابق للقيادة الإستراتيجية. فقد صرح في عام 1998 قائلًا، «إنه لأمر خطير للغاية أنه في مرجل العداوات الذي نسميه الشرق الأوسط»، يجب أن تمتلك دولة واحدة، إسرائيل، ترسانة أسلحة نووية قوية، وهي بذلك «تحث الدول الأخرى على القيام بنفس الخطوة».

والأخطر من ذلك هو استراتيجية الردع النووي التي كان بتلر مصممًا رائدًا لها لسنوات عديدة. فقد كتب في عام 2002 يقول إن مثل هذه الإستراتيجية هي «صيغة لكارثة مخففة»، ودعا الولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى إلى قبول التزامها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) لتعبر عن بذلها جهودًا «بحسن نية» للقضاء على وباء الأسلحة النووية.

وقضت المحكمة الدولية في عام 1996 بأن الدول لديها التزام قانوني بمتابعة هذه الجهود بجدية: «هناك التزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية والانتهاء منها بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة». في عام 2002، أعلنت إدارة جورج دبليو بوش أن الولايات المتحدة ليست ملزمة بهذا الالتزام.

يبدو أن الغالبية العظمى من دول العالم تشارك العرب وجهات النظر حول التهديد الإيراني. أيدت حركة عدم الانحياز بقوة حق إيران في تخصيب اليورانيوم، وكان آخرها في اجتماع قمتها الذي عقد في طهران في آب الماضي.

وجدت الهند، وهي الدولة التي تمتلك أكبر عدد من السكان بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، طرقًا للتهرب من العقوبات المالية الأمريكية المرهقة على إيران. والخطط جارية لربط ميناء تشابهار الإيراني، الذي تم تجديده بمساعدة هندية، بدول آسيا الوسطى عبر أفغانستان. كما أن العلاقات التجارية بين البلدين آخذة في الازدياد. ولولا قوة ضغوط الولايات المتحدة لكان من المحتمل أن تتحسن هذه العلاقات الطبيعية بشكل كبير.

وتفعل الصين، التي تتمتع بوضع مراقب في حركة عدم الانحياز، الشيء نفسه. إذ تعمل على توسيع مشاريع التطوير غربًا، في إطار مبادراتها لإعادة تشكيل طريق الحرير القديم من الصين إلى أوروبا. وتخطط لتشييد خط سكة حديد فائق السرعة يربط الصين بكازاخستان وخارجها. ومن المفترض أن يصل الخط إلى تركمانستان، التي تتميز بمواردها الغنية بالطاقة، ومن المحتمل أن يرتبط بإيران ويمتد إلى تركيا وأوروبا.

كما سيطرت الصين على ميناء جوادار الرئيسي في باكستان، مما مكنها من الحصول على النفط من الشرق الأوسط مع تجنب مضيقي هرمز وملقة، اللذين يعجان بحركة المرور ويخضعان للسيطرة الأمريكية. وذكرت الصحف الباكستانية أن «واردات النفط الخام من إيران ودول الخليج العربي وأفريقيا يمكن نقلها براً إلى شمال غرب الصين عبر الميناء».

أعادت حركة عدم الانحياز في قمتها في طهران في آب، طرح الاقتراح الطويل الأمد لتخفيف أو إنهاء تهديد الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. من الواضح أن التحركات في هذا الاتجاه هي الطريقة الأكثر مباشرة والأقل صعوبة للتغلب على التهديدات. إنها مدعومة من قبل دول العالم بأسره تقريبًا.

سنحت فرصة جيدة لدفع مثل هذه الإجراءات إلى الأمام الشهر الماضي، عندما تم التخطيط لعقد مؤتمر دولي حول هذه المسألة في هلسنكي.

عُقد المؤتمر، ولكن لم يكن المؤتمر الذي تم التخطيط له. شاركت المنظمات غير الحكومية فقط في المؤتمر البديل، الذي استضافه اتحاد السلام في فنلندا. وألغت واشنطن المؤتمر الدولي المخطط له أن يعقد في تشرين الثاني بعد وقت قصير من موافقة إيران على الحضور. كان السبب الرسمي لقرار إدارة أوباما هذا وكما ذكرت وكالة أسوشيتد برس هو «الاضطرابات السياسية – في المنطقة وموقف إيران المتحدي من عدم الالتزام بوقف عمليات التخصيب النووي، إلى جانب عدم وجود توافق في الآراء بشأن «كيفية التعامل مع المؤتمر». وهذا السبب هو الإشارة المعتمدة إلى حقيقة أن القوة النووية الوحيدة في المنطقة، إسرائيل، رفضت الحضور، واصفة طلب القيام بذلك بـ «الإكراه»».

على ما يبدو، فإن إدارة أوباما تتمسك بموقفها السابق بأن «الظروف ليست مناسبة ما لم يشارك جميع أعضاء المنطقة». لن تسمح الولايات المتحدة بإجراءات لوضع المنشآت النووية الإسرائيلية تحت التفتيش الدولي. ولن تنشر الولايات المتحدة معلومات عن «طبيعة ونطاق المنشآت والأنشطة النووية الإسرائيلية».

أفادت وكالة الأنباء الكويتية على الفور أن «المجموعة العربية والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز اتفقت على مواصلة الضغط لعقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط».

في الشهر الماضي، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يدعو إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، 174–6. كانت نتيجة التصويت أن صوّتت 174 دولة بنعم و6 بـ «لا» وكانت تلك الدول الست كالمعتاد: إسرائيل والولايات المتحدة وكندا وجزر مارشيل وميكرونيزيا وبالاو.

بعد أيام قليلة، أجرت الولايات المتحدة تجربة أسلحة نووية، ومنعت

مرة أخرى المفتشين الدوليين من الوصول إلى موقع الاختبار في نيفادا. واحتجت إيران، وكذلك فعل رئيس بلدية هيروشيما وبعض مجموعات السلام اليابانية.

يتطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالطبع تعاون القوى النووية: في الشرق الأوسط، سيشمل ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين ترفضان ذلك. وينطبق الشيء نفسه على أماكن أخرى. تنتظر مثل هذه المناطق في أفريقيا والمحيط الهادئ تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لأن الولايات المتحدة تصر على الحفاظ على قواعد الأسلحة النووية وتحديثها في الجزر التي تسيطر عليها.

مع انعقاد اجتماع المنظمات غير الحكومية في هلسنكي، أقيمت مأدبة عشاء في نيويورك تحت رعاية معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو فرع من اللوبي الإسرائيلي.

وفقًا لتقرير متحمس عن «الاحتفال» نشرته الصحافة الإسرائيلية، أكد دينيس روس وإليوت أبرامز وغيرهما من «كبار المستشارين السابقين لأوباما وبوش» لجمهور الحاضرين أن «الرئيس سيضرب (إيران) في العام المقبل إذا لم تحقق الدبلوماسية نجاحًا» – وكانت تلك أكثر هدايا المناسبة جاذبية.

لا يمكن للأمريكيين أن يدركوا كيف فشلت الدبلوماسية مرة أخرى، لسبب بسيط: عمليًا لم يتم ذكر أي شيء في الولايات المتحدة حول مصير الطريقة الأكثر وضوحًا لمعالجة «أخطر تهديد» للسلم في المنطقة وهو: إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية – في الشرق الأوسط.

## من يملك العالم؟

**5 شباط 2013**

هذا النص مقتطف من كتاب أنظمة الطاقة: حوارات حول الانتفاضات الديمقراطية العالمية والتحديات الجديدة لسياسة الولايات المتحدة الإمبريالية. مقابلة أجراها ديفيد بارساميان مع نعوم تشومسكي.

**ديفيد بارسميان:** يبدو أن السياسة الإمبريالية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تختلف اختلافًا جوهريًا عن نوعها الأقدم من حيث إن الولايات المتحدة قوة اقتصادية متدهورة وبالتالي تشهد قوتها السياسية وتأثيرها انحدارًا.

**نعوم تشومسكي:** أعتقد أن الحديث عن التراجع الأمريكي يجب أن يؤخذ بحذر

لقد أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية في الحرب العالمية الثانية. وكانت أكبر اقتصاد في العالم إلى حد بعيد قبل الحرب بوقت طويل، لكنها كانت قوة إقليمية بطريقة ما. وكانت تسيطر على نصف الكرة الغربي وقامت ببعض الغزوات في المحيط الهادئ. لكن البريطانيين كانوا هم القوة العالمية.

غيرت الحرب العالمية الثانية ذلك. أصبحت الولايات المتحدة القوة العالمية المهيمنة. وباتت الولايات المتحدة تمتلك نصف ثروة العالم. تم إضعاف المجتمعات الصناعية الأخرى أو التخلص منها. كانت الولايات

المتحدة تتمتع بموقع أمني ممتاز. فقد سيطرت على نصف الكرة الأرضية، والمحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، بقوة عسكرية ضخمة.

بالطبع، شهد ذلك الموقع تراجعًا. فقد تعافت دول أوروبا واليابان، وانتهى عصر الاستعمار. بحلول عام 1970، انخفض نصيب الولايات المتحدة، إلى حوالي 25 في المائة من ثروة العالم – وهو يساوي تقريبًا ما كانت عليه، في عشرينيات القرن الماضي. لقد ظلت القوة العالمية المهيمنة، ولكن ليس كما كانت في عام 1950. وكانت منذ عام 1970، مستقرة إلى حد ما، على الرغم من أنها شهدت عدة تغييرات بالطبع.

خلال العقد الماضي، ولأول مرة منذ 500 عام، منذ الفتح الإسباني والبرتغالي، بدأت أمريكا اللاتينية في التعامل مع بعض مشاكلها. فقد بدأت تتجه نحو التكامل فيما بينها. بعد أن كانت تلك البلدان منفصلة للغاية بعضها عن بعض. فقد كانت كل واحدة منها متجهة بشكل منفصل نحو الغرب، نحو أوروبا أولاً ثم الولايات المتحدة.

وهذا التكامل مهم. فهو يعني أنه لم يعد من السهل مهاجمة تلك البلدان واحدة تلو الأخرى. يمكن لدول أمريكا اللاتينية أن تتحد في الدفاع ضد قوة خارجية.

أما التطور الآخر، الأكثر أهمية والأصعب بكثير، فهو أن بلدان أمريكا اللاتينية بدأت بشكل فردي في مواجهة مشاكلها الداخلية الضخمة. يجب أن تكون أمريكا اللاتينية، بمواردها، قارة غنية، وخاصة أمريكا الجنوبية.

تمتلك أمريكا اللاتينية قدرًا هائلاً من الثروة، لكنها مركزة للغاية في نخبة صغيرة، غالبًا ما تكون مؤلفة من أفراد من أوروبا، وغالبًا ما يكونون من ذوي البشرة البيضاء، وتوجد جنبًا إلى جنب مع مظاهر من الفقر والبؤس الهائل. هناك بعض المحاولات للبدء في التعامل مع ذلك، وهو أمر مهم – إذ يمثل شكلًا آخر من أشكال التكامل – وتحاول دول أمريكا اللاتينية فصل نفسها إلى حد ما عن سيطرة الولايات المتحدة.

هناك الكثير من الحديث عن تحول في مراكز القوى العالمية: حيث يدور

الحديث عن أن الهند والصين ستصبحان من القوى العظمى الجديدة، ومن أغناها. لكن يجب أن يكون المرء متحفظًا جدًا بشأن ذلك.

على سبيل المثال، ماذا عن ديون الولايات المتحدة وحقيقة أن الصين صاحبة النصيب الأكبر فيها. قبل بضع سنوات، كانت اليابان تمتلك في الواقع معظم ديون الولايات المتحدة، وقد تجاوزتها الصين الآن.

علاوة على ذلك، فإن الإطار العام لمناقشة التدهور الأمريكي مضلل. لقد تعلمنا الحديث عن عالم من الدول التي يتم تصورها على أنها كيانات موحدة ومتماسكة.

إذا درست نظرية العلاقات الدولية، فهناك ما يسمى بالمدرسة «الواقعية»، التي تقول إن هناك عالمًا فوضوياً من الدول، وإن تلك الدول تسعى باستمرار لضمان مصالحها الوطنية. إن هذا الكلام يمثل في جزء كبير منه نوعًا من الأساطير. هناك القليل من المصالح المشتركة، مثل الرغبة في البقاء. ولكن، في الغالب، يكون للناس داخل الأمة الواحدة مصالح مختلفة تمامًا. تختلف اهتمامات المدير التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك عن اهتمامات البواب الذي ينظف مبنى الشركة.

إن التظاهر بأننا جميعًا عائلة سعيدة، هو جزء من النظام العقائدي في الولايات المتحدة، حيث لا توجد فيه رؤى طبقية، والجميع يعملون معًا في وئام. لكن هذا خطأ جذري.

في القرن الثامن عشر، قال آدم سميث إن الأشخاص الذين يمتلكون المجتمع هم من يصنعون السياسة: «التجار ورجال الصناعة». تتركز القوة اليوم في أيدي المؤسسات المالية والشركات المتعددة الجنسيات.

هذه المؤسسات لها مصلحة في التنمية الصينية. لذا، إذا كنت، على سبيل المثال، المدير التنفيذي لشركة وول مارت أو ديل، فأنت سعيد تمامًا لوجود عمالة رخيصة جدًا في الصين تعمل في ظل ظروف بشعة ومع قيود بيئية قليلة. طالما أن الصين لديها ما يسمى بالنمو الاقتصادي، فلا بأس بذلك.

في الواقع، يعتبر النمو الاقتصادي الصيني نوعًا من الأسطورة. الصين مصنع تجميع إلى حد كبير. تُعد الصين مُصدِّرًا رئيسيًا، ولكن بينما ارتفع

العجز التجاري الأمريكي مع الصين، انخفض العجز التجاري مع اليابان وتايوان وكوريا. والسبب هو أن نظام الإنتاج الإقليمي آخذ في التطور.

ترسل الدول الأكثر تقدمًا في المنطقة - اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان - قطعًا ومكونات تقنية متقدمة إلى الصين، التي تستخدم قوتها العاملة الرخيصة لتجميع البضائع وإرسالها إلى خارج البلاد.

وتقوم الشركات الأمريكية بنفس الشيء: فهي ترسل قطع غيار ومكونات إلى الصين، حيث يقوم الناس بتجميع وتصدير المنتجات النهائية. تسمى هذه الصادرات الصينية، لكنها صادرات إقليمية في كثير من الحالات، ومن جانب آخر فإنها في الواقع تمثل حالة تقوم فيها الولايات المتحدة بتصدير السلع إلى نفسها.

بمجرد الخروج من إطار عمل الدول الوطنية ككيانات موحدة من دون انقسامات داخلية فيها، يمكننا أن نرى أن هناك تحولًا عالميًا للقوة، لكنه تحول من القوى العاملة العالمية إلى مالكي العالم وهم: رأس المال العابر للحدود الوطنية والمؤسسات المالية العالمية.

## هل يمكن للحضارة البشرية أن تستمر في ظل الرأسمالية؟

**4 آذار 2013**

هناك فكر «رأسمالي» ومن ثم هناك «رأسمالية قائمة بالفعل».

يستخدم مصطلح «الرأسمالية» بشكل شائع للإشارة إلى النظام الاقتصادي الأمريكي، الذي يشمل سياسات تدخل واسعة للدولة تمتد من تقديم الإعانات للابتكارات الإبداعية إلى سياسة الدعم الحكومية للبنوك حسب نظرية «أكبر من أن تفشل» (تؤكد هذه النظرية أن بعض الشركات، وخاصة المؤسسات المالية، كبيرة جدًا ومترابطة لدرجة أن فشلها سيكون كارثيًا على النظام الاقتصادي الأكبر، وبالتالي يجب دعمها من قبل الحكومة عندما تواجه فشلاً محتملاً. – م)

تسود النزعة الاحتكارية هذا النظام بشكل كبير، مما يؤدي إلى الحد من الموثوقية في نظام السوق، وبشكل متزايد: في العشرين عامًا الماضية، ارتفعت حصة أرباح أكبر 200 شركة بشكل حاد، وفقًا لتقرير الباحث روبرت دبليو مشيسني في كتابه الجديد الانفصال الرقمي.

إن «الرأسمالية» مصطلح شائع الاستخدام الآن لوصف الأنظمة التي ليس فيها رأسماليون: على سبيل المثال، مثل تكتل موندراغون المملوك للعمال في إقليم الباسك بإسبانيا، أو الشركات المملوكة للعمال التي تتوسع في شمال أوهايو، والتي غالبًا ما تتلقى دعمًا حكوميًا متحفظاً – وكلاهما

تمت مناقشتهما في عمل مهم قام به الباحث غار البيروفتزو قد يستخدم البعض مصطلح «الرأسمالية» حتى للإشارة إلى الديمقراطية الصناعية التي دعا إليها جون ديوي، الفيلسوف الاجتماعي الرائد لأميركا، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

فقد دعا ديوي العمال إلى أن يكونوا «سادة مصيرهم الصناعي» وأن تخضع جميع المؤسسات للرقابة العامة، بما في ذلك وسائل الإنتاج والتبادل والدعاية والنقل والاتصالات. وجادل ديوي بأنه من دون هذا، ستبقى السياسة «تلقي بظلها على المجتمع من خلال الشركات الكبرى».

لقد تركت الديمقراطية المنقوصة التي أدانها ديوي في حالة يرثى لها في السنوات الأخيرة. فصناعة القرار تتركز الآن بشكل مكثف عند أصحاب الدخول المرتفعة جدًا وعلى نطاق واسع، في حين أن الغالبية العظمى من السكان من ذوي الدخل «المنخفض» كانت محرومة فعليًا من حق التصويت. النظام السياسي الاقتصادي الحالي هو شكل من أشكال البلوتوقراطية أو حكم الأثرياء، وهو يختلف بشدة عن الديمقراطية، إذا كنا نعني بهذا المفهوم النظام السياسي الذي تتأثر فيه عملية صنع القرار بشكل كبير بالإرادة العامة.

كانت هناك مناقشات جادة على مر السنين حول ما إذا كانت الرأسمالية متوافقة مع الديمقراطية. إذا التزمنا بالديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل، فستتم الإجابة بشكل فعال على السؤال: إنها غير متوافقة جذريًا.

يبدو لي أنه من غير المحتمل أن تتمكن الحضارة البشرية من البقاء في ظل الرأسمالية القائمة بالفعل والديمقراطية الضعيفة بشدة التي تصاحبها. لكن هل يمكن للديمقراطية الفاعلة أن تحدث فرقًا؟

دعنا ننتقل إلى المشكلة الأكثر خطورة التي تواجهها الحضارة: الكارثة البيئية. تتباعد السياسات الحكومية والمواقف العامة بهذا الشأن بشكل حاد، كما هو الحال غالبًا في ظل الديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل. لقد تم تفحص طبيعة تلك الفجوة بين السياسات والمواقف العامة في العديد من المقالات المنشورة في العدد الحالي من مجلة Daedalus ديدالوس، مجلة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم.

وجدت الباحثة كيلي سيمز غالاغر أن «109 دول قد انتهجت شكلاً من أشكال السياسات فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، وأن 118 دولة تتوجه لاستخدام الطاقة المتجددة، في المقابل، لم تتبنّ الولايات المتحدة أي مجموعة متسقة ومستقرة من السياسات على المستوى الوطني لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة».

ليس الرأي العام هو الذي يدفع السياسة الأمريكية بعيدًا عن المسار العالمي. بل العكس تمامًا. فالرأي العام أقرب بكثير إلى المسار العالمي مقارنة بسياسات الحكومة الأمريكية، وأكثر دعمًا للإجراءات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية المحتملة التي تنبأ بها إجماع علمي ساحق – وهو أمر ليس بعيد المنال، ومن المرجح جدًا أن يؤثر على حياة أحفادنا.

وكما جاء في مقال جون أ. كروسنيك وبو ماكينيس في مجلة دايدالوس:

لقد أثنت أغلبية كبيرة من الناس على الخطوات التي تتخذها الحكومة الفيدرالية لتقليل كمية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تنشأ عندما تنتج المرافق العامة الكهرباء. في عام 2006، فضل 86 بالمائة من السكان الطلب من المرافق العامة، أو تشجيعها بإعفاءات ضريبية، لتقليل كمية غازات الدفيئة التي تنبعث منها... في ذلك العام أيضًا، فضل 87 في المائة من السكان منح الإعفاءات الضريبية للمرافق التي تنتج المزيد من الكهرباء من المياه أو الرياح أو ضوء الشمس... تم الحفاظ على هذه النسب بين عامي 2006 و2010 وتقلصت إلى حد ما بعد ذلك».

إن حقيقة أن الرأي العام يتأثر بما يقوله العلم هو أمر مقلق للغاية لأولئك الذين يسيطرون على الاقتصاد وسياسة الدولة.

إن أحد الأمثلة الحالية على مخاوفهم هو «قانون تحسين خطط محو الأمية البيئية» الذي تم اقتراحه للهيئات التشريعية في الولايات من قبل ALEC، مجلس التبادل التشريعي الأمريكي، وهو جماعة ضغط تمولها الشركات تصوغ تشريعات لخدمة احتياجات قطاع الشركات وأصحاب الثروات العالية.

يفرض هذا القانون «التدريس المتوازن» لعلوم المناخ في الفصول الدراسية

من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر. «التدريس المتوازن» عبارة رمزية تشير إلى تعليم إنكار تغير المناخ، إلى «التوازن» في علم المناخ السائد. إنه مشابه لـ «التدريس المتوازن» الذي دعا إليه معتنقو مبدأ الخلقية (هو المعتقد المشترك بين جميع الديانات الإبراهيمية وهو تصور ديني قديم بأن الإنسان والحياة والأرض والكون أيضًا نشأوا نتيجة تدخل وإبداع رباني إلهي من قبل الخالق – م) لتمكين تدريس «علم الخلق» في المدارس العامة. وتم بالفعل تقديم التشريع المستند إلى نماذج مشابهة لهذا القانون في عدة دول.

بالطبع، كل هذا مغطى بعبارات بلاغية حول تدريس التفكير النقدي – وهي فكرة رائعة، بلا شك، ولكن من السهل التفكير في أمثلة أفضل بكثير من قضية تهدد بقاءنا وقد تم اختيارها بسبب أهميتها من حيث أرباح الشركات.

تعرض التقارير الصحفية عادة الجدل القائم بين فريقين في المجتمع حول تغير المناخ.

يتكون الفريق الأول من الغالبية العظمى من العلماء والأكاديميات الوطنية الرئيسية للعلوم، والمجلات العلمية المتخصصة، واللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC).

إنهم متفقون على حدوث الاحتباس الحراري حاليًا، وأن هناك تدخلًا بشريًا جوهريًا في ذلك، وأن الوضع خطير وربما مؤلم، وأن العالم قد يصل قريبًا جدًا، وربما في غضون عقود، إلى نقطة تحول حيث ستتصاعد العملية بشكل حاد. وستكون لا رجعة فيها، مع عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. من النادر أن تجد مثل هذا الإجماع على القضايا العلمية المعقدة.

يتكون الجانب الآخر من المتشككين، بمن في ذلك عدد قليل من العلماء الذين أُعيد اكتشافهم والذين يحذرون من أن الكثير غير معروف – مما يعني أن الأمور قد لا تكون سيئة كما يعتقد، أو قد تكون أسوأ.

وبعيدًا عن الدخول في نقاش مع مجموعة أكبر من المتشككين: فإن علماء المناخ المرموقين يرون أن التقارير الدورية للجنة الدولية للتغيرات المناخية متحفظة للغاية. وقد ثبت صحة اعتقاد هؤلاء العلماء مرارًا وتكرارًا، للأسف.

يبدو أن الحملة الدعائية كان لها بعض التأثير على الرأي العام الأمريكي، الذي هو أكثر تشككًا من نظيره العالمي. لكن التأثير ليس كبيرًا بما يكفي لإرضاء السادة. من المفترض أن هذا هو السبب في أن قطاعات من عالم الشركات تشن هجومها على النظام التعليمي، في محاولة لمواجهة ميل الجمهور الخطير للانتباه إلى استنتاجات البحث العلمي.

في الاجتماع الشتوي للجنة الوطنية للحزب الجمهوري الذي عقد قبل أسابيع قليلة، حذر حاكم ولاية لويزيانا بوبي جندال قيادة الحزب من أنه «يجب أن نتوقف عن كوننا الطرف الغبي... يجب أن نتوقف عن إهانة ذكاء الناخبين». ضمن نظام الديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل، من الأهمية بمكان أن نصبح أمة غبية، لا يظللها العلم والعقلانية، لمصلحة مكاسب قصيرة المدى لأسياد الاقتصاد والنظام السياسي، ولتذهب العواقب إلى الجحيم.

هذه الالتزامات متجذرة بعمق في مذاهب نظام السوق الأساسية التي يتم التبشير بها داخل الديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل، على الرغم من ملاحظتها بطريقة انتقائية للغاية، من أجل الحفاظ على دولة قوية تخدم الثروة والسلطة.

تعاني المذاهب الرسمية من عدد من «أوجه القصور في نظام السوق» المألوفة، من بينها عدم مراعاة التأثيرات على الآخرين أثناء إجراء المعاملات داخل نظام السوق. يمكن أن تكون عواقب هذه «العوامل الخارجية» كبيرة. والأزمة المالية الحالية مثال على ذلك. يمكن أن نعزوها جزئيًا إلى تجاهل البنوك الكبرى وشركات الاستثمار «المخاطر النظامية» – احتمالية انهيار النظام بأكمله – عند قيامهم بمعاملات محفوفة بالمخاطر.

أما الكارثة البيئية فهي أخطر بكثير: فالتأثير الذي يتم تجاهله هو مصير الأنواع. ولا مكان نلجأ إليه، لمساعدتنا، وإنقاذنا.

في المستقبل، سوف يستذكر المؤرخون (إن وجدوا) هذا المشهد الغريب الذي بدأ يتشكل في أوائل القرن الحادي والعشرين. لأول مرة في تاريخ البشرية، يواجه البشر احتمالية كبيرة لوقوع كارثة خطيرة نتيجة لأفعالهم – وهي أفعال تقوض احتمالات البقاء اللائق لنا.

سوف يلاحظ هؤلاء المؤرخون أن أغنى وأقوى دولة في التاريخ، وتتمتع بمزايا لا تضاهى، تقود الجهود المبذولة لتكثيف احتمالات وقوع الكارثة. وأن من يقود الجهود المبذولة للحفاظ على الظروف التي يمكن أن يعيش فيها أحفادنا حياة كريمة هي ما يسمى بالمجتمعات «البدائية»: وهي الشعوب والقبائل التي ظهرت منذ فجر التاريخ، والسكان الأصليون.

إن البلدان التي تضم تجمعات كبيرة من السكان الأصليين ذات النفوذ هي في طليعة من يبذل الجهود للحفاظ على كوكب الأرض. في حين أن البلدان التي دفعت السكان الأصليين إلى الانقراض أو التهميش الشديد تتسابق نحو الدمار.

وهكذا تسعى الإكوادور، مع عدد سكانها الأصليين الكبير، إلى الحصول على المساعدة من الدول الغنية للسماح لها بالاحتفاظ باحتياطياتها النفطية الضئيلة تحت الأرض، حيث ينبغي أن تكون.

في هذه الأثناء، تسعى الولايات المتحدة وكندا إلى حرق الوقود الأحفوري، بما في ذلك الرمال النفطية الكندية الخطرة للغاية، والقيام بذلك بأسرع ما يمكن، بينما يشيدان بعجائب قرن من الاستقلال في مجال الطاقة (الذي لا معنى له إلى حد كبير) دون نظرة جانبية إلى الشكل الذي قد يبدو عليه العالم بعد هذا التوجه الشديد نحو تدمير الذات.

ويمكن تعميم هذه الملاحظة: في جميع أنحاء العالم، تكافح المجتمعات الأصلية لحماية ما يسمونه أحيانًا «حقوق الطبيعة»، بينما يسخر المتحضرون والمتطورون من هذا السخف.

كل هذا هو عكس ما تتوقعه العقلانية تمامًا – ما لم يكن هذا هو الشكل المنحرف للعقل والمنطق الذي يمر عبر مصفاة الديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل.

# صراع الكرامة والعنف في فلسطين

**1 نيسان 2013**

هذا المقال مقتبس من محاضرة عن المفكر إدوارد سعيد ألقاها نعوم تشومسكي في لندن بتاريخ 18 آذار 2013

يروي لنا الروائي السويدي هينينغ مانكل حادثة جرت له في موزمبيق خلال الحرب الأهلية التي اندلعت هناك قبل 25 عامًا، عندما رأى شابًا يسير باتجاهه بملابس ممزقة.

يقول مانكل: «لقد لاحظت شيئًا لن أنساه أبدًا طيلة حياتي». «نظرت إلى قدميه كان حافيًا. وبدلاً من ذلك قام بطلاء قدميه على شكل حذاء. لقد استخدم الأصباغ والتربة وجذور النباتات ليصنع منها حذاء بديلًا. لقد توصل إلى طريقة للحفاظ على كرامته».

مثل هذه المشاهد سوف تستحضر ذكريات مؤثرة بين أولئك الذين اختبروا مشاهد من القسوة والانحطاط، وهي مشاهد موجودة في كل مكان. كانت إحدى الحالات اللافتة للنظر، على الرغم من كونها واحدة فقط من بين حالات كثيرة، هي ما يجري في قطاع غزة، التي تمكنت من زيارتها لأول مرة في تشرين الأول الماضي.

هناك عنف يقابله مقاومة مستمرة من قبل السكان الصامدين – أولئك الذين تحملوا قسوة الاحتلال، باستعارة المصطلح المثير الذي ذكره المحامي رجا شحادة في كتابه الطريق الثالث The Third Way (صدر باللغة الإنجليزية عام 1982 – م)، الذي يروي فيه ذكرياته عن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، والذي نشر قبل 30 عامًا.

استقبلتني عند عودتي إلى الوطن تقارير صحفية تتحدث عن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني، بدعم من الولايات المتحدة وتسامح أوروبا بأدب كالمعتاد.

إسرائيل ليست العدو الوحيد لغزة. لا تزال الحدود الجنوبية لغزة إلى حد كبير تحت سيطرة المخابرات المصرية المخيفة. التي تتبادل المعلومات بشكل وثيق مع وكالة المخابرات المركزية وجهاز الموساد الإسرائيلي.

في الشهر الماضي فقط، أرسل لي صحفي شاب من غزة مقالة تصف هجوم الحكومة المصرية الأخير على سكان غزة.

تشكل شبكة الأنفاق الموجودة في غزة باتجاه الأراضي المصرية شريان الحياة بالنسبة لسكان غزة الذين يعيشون تحت الحصار القاسي والهجوم المستمر. وقد ابتكرت الحكومة المصرية الآن طريقة جديدة لإغلاق الأنفاق: إغراقها بمياه الصرف الصحي.

في هذه الأثناء، أفادت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية عن استخدام الجيش الإسرائيلي لجهاز جديد لمواجهة الاحتجاجات اللاعنفية الأسبوعية ضد جدار الفصل الإسرائيلي غير القانوني – الذي يعتبر في الواقع جداراً للضم.

لقد كان السكان الصامدون بارعين في التعامل مع الغاز المسيل للدموع، لذا فقد صعد الجيش من أساليبه، وقام برش المتظاهرين والمنازل بواسطة الطائرات بسائل ضار بالصحة يشبه مياه الصرف الصحي الخام.

توفر هذه الهجمات المزيد من الأدلة على أن العقول العظيمة تفكر بنفس الطريقة، وتجمع بين القمع الإجرامي والإذلال.

تعود مأساة غزة إلى عام 1948، عندما فر مئات الآلاف من الفلسطينيين خوفًا من الإرهاب أو طردوا قسراً إلى غزة من خلال احتلال القوات الإسرائيلية.

أكد رئيس الوزراء دافيد بن غوريون أن «عرب أرض إسرائيل ليس أمامهم سوى طريقة واحدة – الهروب».

يشار إلى أن أقوى دعم تحصل عليه إسرائيل اليوم في الساحة الدولية

يأتي من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وسكان المجمعات الاستيطانية القائمة على إبادة أو طرد السكان الأصليين لمصلحة أفراد العرق الأعلى، حيث يعتبر هذا السلوك طبيعيًا وجديرًا بالثناء.

كانت غزة لعقود من الزمان مسرحًا لشتى أعمال العنف. ومن بين الأمثلة على ذلك الفظائع التي خطط لارتكابها بعناية أثناء عملية الرصاص المصبوب التي جرت في عامي 2008-2009، والتي وصفها الطبيبان النرويجيان مادس جيلبرت وإريك فوس، اللذان عملا في مستشفى الشفاء بغزة مع أطباء فلسطينيين ونرويجيين إبان تلك العملية. بأنها كانت عملية «إبادة للأطفال الرضع» وهذا الوصف مناسب جدًا، بالنظر إلى ما شهدته من عمليات ذبح لمئات الأطفال.

تشمل أعمال العنف كل أنواع القسوة من تلك التي يستخدم فيها البشر أرقى ملكاتهم العقلية مرورًا بأحدث أجهزة القمع، وانتهاء بعمليات الإبعاد وما تسببه من مشاعر مؤلمة.

يتركز الألم الشديد بشكل خاص في قطاع غزة، حيث لا يزال بإمكان كبار السن النظر عبر الحدود باتجاه المنازل التي تم طردهم منها - وحيث لا يمكن أن يكونوا قادرين على الاقتراب من الحدود دون أن يُقتلوا.

كان أحد أشكال العقوبة هو إغلاق معظم أجزاء الشريط الحدودي من جانب قطاع غزة، وتحويله إلى منطقة عازلة، بما في ذلك نصف الأراضي الصالحة للزراعة في غزة، وفقًا لما ذكرته سارا روي الباحثة البارزة من جامعة هارفارد، والمختصة بالأوضاع في غزة.

وفي حين أن غزة تمثل عرضًا للقدرة البشرية على العنف، فهي أيضًا نموذج ملهم للمطالبة بالكرامة.

تروي غادة عقيل، وهي شابة هربت من غزة إلى كندا، قصة جدتها اللاجئة البالغة من العمر 87 عامًا، والتي لا تزال محاصرة في سجن غزة. قبل إبعاد جدتها من قريتها التي باتت مدمرة الآن، «كانت تمتلك منزلاً ومزرعة وأرضًا وتتمتع بالشرف والكرامة والأمل».

المثير للدهشة، أن هذه المرأة المسنة مثل الفلسطينيين بشكل عام، لم تفقد الأمل.

وتكتب غادة عقيل قائلة: «عندما رأيت جدتي في تشرين الثاني عام 2012، كانت سعيدة بشكل غير عادي». «فوجئت بمعنوياتها العالية، طلبت تفسيرًا لذلك. نظرت في عيني، ولدهشتي، قالت إنها لم تعد قلقة على «قريتها الأصلية والحياة الكريمة التي فقدتها بشكل لا رجعة فيه.

أخبرتها جدتها: أن تحملي القرية في قلبك، وأنا أعلم أيضًا أنك لست وحدك في رحلتك. لا تفقدي الأمل. سوف نكون هناك يومًا ما».

البحث عن الكرامة مفهوم بشكل غريزي من قبل أولئك الذين يحملون الهراوات والذين يدركون ذلك بصرف النظر عن العنف الذي يتلقونه، وأن أفضل طريقة لتقويض الكرامة هي الإذلال.

هذه هي الطبيعة الثانية في السجون.

والممارسات المعتادة في السجون الإسرائيلية أصبحت من جديد تحت المجهر. في شباط، توفي عرفات جرادات، 30 عامًا، عامل في محطة بنزين، في الحجز الإسرائيلي. إن مثل هذه الظروف قد تؤدي إلى اندلاع انتفاضة أخرى.

تم القبض على جرادات في منزله في منتصف الليل (ساعة مناسبة لتخويف عائلته) ووجهت إليه تهمة إلقاء الحجارة وزجاجة مولوتوف قبل بضعة أشهر، خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة في تشرين الثاني.

وشوهد جرادات، الذي كان يتمتع بصحة جيدة عند إلقاء القبض عليه، حيًا لآخر مرة في المحكمة من قبل محاميه، الذي وصفه بأن جسمه «كان منحنيًا وخائفًا ومرتبكًا ومنكمشًا».

وأعادته المحكمة إلى السجن لمدة 12 يومًا أخرى. ثم تم العثور على جرادات ميتًا في زنزانته.

كتبت الصحفية عميرة هاس تقول إن «الفلسطينيين ليسوا بحاجة إلى تحقيقات الإسرائيليين. بالنسبة لهم، كانت وفاة جرادات أكبر بكثير من المأساة التي عانى منها هو وعائلته. ومن خلال تجربتهم، فإن موت جرادات هو دليل على أن النظام الإسرائيلي يستخدم التعذيب بشكل روتيني. ومن واقع خبرتهم، فإن هدف التعذيب ليس إدانة شخص ما فقط، ولكن بشكل أساسي ردع وإخضاع شعب بأكمله».

الوسائل هي الإذلال والإهانة والإرهاب – وهي سمات مألوفة للقمع في الداخل والخارج.

إن الحاجة إلى إذلال أولئك الذين يرفعون رؤوسهم عنصر لا مفر منه في العقلية الاستعمارية.

في حالة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كان هناك منذ فترة طويلة شبه إجماع دولي على تحقيق تسوية دبلوماسية، أعاقتها الولايات المتحدة لمدة 35 عامًا، بقبول أوروبي ضمني.

إن ازدراء الضحايا الذين لا قيمة لهم ليس سوى جزء بسيط من العوائق التي تحول دون تحقيق تسوية بقدر ضئيل من العدالة واحترام كرامة الإنسان وحقوقه. وليس أمرًا يفوق الخيال أنه يمكن التغلب على تلك العوائق من خلال العمل المخلص، كما حدث في أماكن أخرى.

ما لم يكن الأقوياء قادرين على تعلم احترام كرامة الضحايا، فستبقى الحواجز قائمة، وسيكون العالم محكومًا بالعنف والقسوة والمعاناة المريرة.



# ما بعد تفجيرات ماراثون بوسطن

**1 أيار 2013**

عادةً ما يكون شهر نيسان شهرًا مبهجًا في نيو إنجلاند، مع ظهور أولى علامات الربيع، ثم انحسار الشتاء القاسي أخيرًا. ولكنه لم يكن هكذا في هذا العام.

هناك قلة في بوسطن لم تتأثر بطريقة ما بتفجيرات الماراثون التي وقعت في 15 نيسان والأسبوع المتوتر الذي تلاه. كان العديد من أصدقائي يقفون عند خط النهاية عندما انفجرت القنابل. ويعيش آخرون بالقرب من المكان الذي تم فيه القبض على المشتبه به الثاني جوهر تسارناييف... وقد قُتل ضابط الشرطة الشاب شون كولير خارج مبنى مكتبي مباشرة.

مثل هذا الحدث نادر الوقوع للغربيين فيجعلهم يرون ما يمر به الكثيرون يوميًا – على سبيل المثال، في قرية نائية في اليمن، في نفس أسبوع تفجيرات الماراثون.

في 23 نيسان، قام الناشط والصحفي اليمني فارع المسلمي، الذي كان قد درس في مدرسة ثانوية أمريكية، بتقديم شهادته أمام لجنة في مجلس الشيوخ الأمريكي بعد تفجيرات الماراثون مباشرة، حول ضحايا غارات الطائرات بدون طيار التي قامت بها القوات الأمريكية على قريته في اليمن.

أرهبت الضربة القرويين، وحولتهم إلى أعداء للولايات المتحدة – وهو الشيء الذي فشلت سنوات من الدعاية الجهادية في تحقيقه.

قال المسلمي للجنة، إن جيرانه كانوا معجبين بالولايات المتحدة، لكن «الآن، عندما يفكرون في أمريكا، يفكرون في الخوف الذي يشعرون به من الطائرات بدون طيار التي تحوم فوق رؤوسهم. ما فشل المتطرفون في تحقيقه في قريتي، أنجزته ضربة واحدة بطائرة بدون طيار في لحظة واحدة».

وهناك انتصار آخر للإرهابيين حققه برنامج القيام بعمليات اغتيال دولية الذي تبناه الرئيس أوباما، والذي يخلق الكراهية للولايات المتحدة وتهديدات لمواطنيها بسرعة أكبر مما يفعل قتل الأشخاص الذين يشتبه في أنهم يشكلون خطرًا محتملاً علينا يومًا ما.

وقد أشار المسلمي إلى أن هدف عملية القصف التي شهدتها القرية اليمنية – والتي نفذت بطريقة بثت أقصى درجات الرعب بين السكان – كان معروفًا ويمكن القبض عليه بسهولة. وهذه سمة مألوفة أخرى لعمليات الإرهاب العالمية.

لم تكن هناك طريقة مباشرة لمنع القتلة من ارتكاب جريمتهم التي حدثت في بوسطن. لكن هناك بعض الطرق السهلة لمنع الاحتمالات المستقبلية لحدوث أعمال مشابهة لها: من خلال عدم استفزازهم. وينطبق هذا أيضًا على حالة أخرى لعملية قتل شخص معين، والتخلص من جثته دون تشريح، عندما كان من السهل القبض عليه وتقديمه للمحاكمة ألا وهو: أسامة بن لادن.

كان لهذا القتل أيضًا عواقب. فلغرض تحديد مكان تواجد بن لادن، أطلقت وكالة المخابرات المركزية حملة تطعيم مزيفة في أحد الأحياء الفقيرة، ثم تحولت بها، وهي غير مكتملة، إلى منطقة أكثر ثراءً حيث كان يُعتقد أن المشتبه به موجود فيها.

انتهكت عملية وكالة المخابرات المركزية المبادئ الأساسية للعمل الصحي القديمة قدم قسم أبقراط. كما عرضت للخطر العاملين الصحيين المرتبطين ببرنامج التطعيم ضد شلل الأطفال في باكستان، حيث تم اختطاف وقتل العديد منهم، مما دفع الأمم المتحدة إلى سحب فريق مكافحة شلل الأطفال.

كما ستؤدي حيلة وكالة المخابرات المركزية إلى وفاة أعداد غير معروفة

من الباكستانيين الذين حُرموا من الحماية من شلل الأطفال لأنهم يخشون أن القتلة الأجانب ربما لا يزالون يستغلون برامج التطعيم.

حددت عالمة الصحة بجامعة كولومبيا ليزلي روبرتس أن مئة ألف حالة إصابة بشلل الأطفال قد تتبع هذا الحادث. وأخبرت مجلة ساينتفيك أميريكان Scientific American أن «الناس سيقولون إن هذا المرض قد انتشر، وإن هؤلاء الأطفال قد أصيبوا بالشلل لأن الولايات المتحدة قد اشتد بها الجنون من أجل أن تقبض على أسامة بن لادن».

وقد يختارون أن يتصرفوا، كما يفعل الأشخاص المتضررون أحيانًا، بطرق من شأنها أن تسبب ذعرًا وغضبًا لمعذبيهم.

حتى إنه قد تم التحذير من حدوث عواقب أكثر خطورة.

كانت لدى أفراد قوة العمليات الخاصة للبحرية الأمريكية أوامر بقتال كل من يعترض طريقها إذا لزم الأمر. لدى باكستان جيش جيد التدريب، ملتزم بالدفاع عن الدولة. ولو قام بمواجهة الغزاة من أفراد قوة العمليات الخاصة، لما تركتهم واشنطن لمصيرهم. وربما قامت بدلاً من ذلك، باستخدام القوة الكاملة لآلة القتل الأمريكية لتخليصهم، مما قد يؤدي إلى نشوب حرب نووية.

هناك أمثلة تاريخية عديدة ومفيدة للغاية تظهر رغبة السلطات الحكومية في المخاطرة بمصير شعوبها، ويكون في بعض الأحيان بشكل مبالغ به، من أجل تحقيق أهداف سياساتها، وليس آخرها أقوى دولة في العالم. ونحن نتجاهل هذا الأمر مما سيعرضنا للخطر.

ليست هناك حاجة إلى تجاهله الآن. والحل يقدمه الصحفي الاستقصائي جيريمي سكاهيل في كتابه الحروب القذرة: العالم ساحة المعركة.

بتفصيل مخيف، يصف سكاهيل الآثار على الأرض للعمليات العسكرية الأمريكية، والضربات الإرهابية من الجو (الطائرات بدون طيار)، ومآثر الجيش السري للسلطة التنفيذية، قيادة العمليات الخاصة المشتركة، التي توسعت بشكل سريع في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ثم أصبحت السلاح المفضل للرئيس أوباما.

يجب أن نضع في اعتبارنا ملاحظة ذكية أشار إليها الكاتب والناشط فريد برانفمان، الذي كشف بمفرده تقريبًا الفظائع الحقيقية لـ «الحروب السرية» الأمريكية في لاوس في الستينيات، وامتداداتها بعد ذلك.

فحين يناقش موضوع آلة القتل المتمثلة بالطائرات بدون طيار التي تستخدمها وكالة الاستخبارات المركزية وقيادة العمليات الخاصة المشتركة، يذكرنا برانفمان بالشهادة التي أدلى بها أمام مجلس الشيوخ في عام 1969 مونتيغل ستيرنز، نائب رئيس البعثة الأمريكية في لاوس من عام 1969 إلى عام 1972.

فعند سؤاله عن سبب تصعيد الولايات المتحدة لعمليات قصفها بشكل سريع بعد أن أمر الرئيس جونسون بوقف قصف فيتنام الشمالية في تشرين الثاني 1968، قال ستيرنز، «حسنًا، كان لدينا كل تلك الطائرات جاثمة في قواعدها ولم يكن بإمكاننا السماح لها بالبقاء هناك دون أن تفعل أي شيء». لذلك يمكننا استخدامها لدفع الفلاحين الفقراء في القرى النائية في شمال لاوس للذهاب إلى الكهوف من أجل الحفاظ على حياتهم، وقمنا حتى باختراق الكهوف بتقنياتنا المتقدمة.

إن قيادة العمليات الخاصة المشتركة والطائرات بدون طيار هما أداة إرهابية ذاتية التوليد ستنمو وتتوسع، وفي الوقت نفسه تخلق أهدافًا محتملة جديدة لأنها تجتاح الكثير من مناطق العالم. والمسؤولون عنها لا يريدون لها أن تبقى «جاثمة» في أماكنها.

لن يضر التفكير في حادثة أخرى من التاريخ، جرت في فجر القرن العشرين.

يستكشف المؤرخ ألفريد مكوي بعمق في كتابه حفظ النظام في إمبراطورية أمريكا: الولايات المتحدة والفلبين وصعود دولة المراقبة، قيام الولايات المتحدة بتهدئة الأوضاع في الفلبين بعد غزوٍ قتل مئات الآلاف وشهد أعمال تعذيب وحشية.

أنشأ الغزاة نظامًا متطورًا للمراقبة والتحكم، باستخدام أكثر التقنيات تقدمًا في ذلك الوقت لضمان طاعة السكان، وكان لذلك عواقب مازالت تعاني منها الفلبين حتى الوقت الحاضر.

وكما يوضح مكوي، لم يمض وقت طويل قبل أن تجد النجاحات طريقها إلى أرض الوطن، حيث تم استخدام مثل هذه الأساليب للسيطرة على السكان المحليين – بطرق أكثر ليونة بالتأكيد، ولكنها ليست جذابة للغاية.

يمكننا أن نتوقع نفس الشيء. مخاطر السلطة الاحتكارية غير المدروسة وغير المنظمة، ولا سيما في السلطة التنفيذية للدولة، ليست جديدة. ورد الفعل الصحيح يجب ألا يكون إذعانًا سلبيًا.

# مذنب في غواتيمالا

**3 حزيران 2013**

في عيد الأم، 12 أيار، نشرت صحيفة بوسطن غلوب صورة لامرأة شابة مع طفلها الصغير وهو ينام بين ذراعيها.

كانت المرأة، وهي من شعب المايا الذي تعود أصوله إلى الهنود الحمر، قد عبرت الحدود لتتوجه إلى أمريكا سبع مرات أثناء فترة الحمل، وتم القبض عليها وإرجاعها عبر الحدود في ست من تلك المحاولات. لقد سارت أميالاً عديدة، وتحملت أيامًا شديدة الحرارة وليالي شديدة البرودة، بلا ماء أو مأوى، وسط رجال مسلحين كانوا يتجولون في تلك المناطق. في المرة الأخيرة التي عبرت فيها، وهي حامل في شهرها السابع، أنقذها نشطاء متضامنون مع المهاجرين وساعدوها في أن تشق طريقها إلى ولاية بوسطن.

معظم عابري الحدود هم من دول أمريكا الوسطى. يقول الكثيرون إنهم يفضلون العودة إلى الوطن، لو لم يتم تدمير إمكانية العيش الكريم. لا يزال شعب المايا مثل هذه الأم الشابة يفرون من حطام عمليات الإبادة الجماعية التي طالت السكان الأصليين في مرتفعات غواتيمالا قبل 30 عامًا.

في العاشر من أيار أدين المذنب الرئيسي في تلك العمليات، الجنرال إفراين ريوس مونت، الدكتاتور السابق الذي حكم غواتيمالا خلال عامين من أكثر الأعوام دموية في الحرب الأهلية التي دامت عقودًا في البلاد، أمام محكمة غواتيمالية بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

ولكن، بعد 10 أيام، أُلغيت القضية في ظل ظروف مثيرة للشكوك. ومن غير الواضح ما إذا كانت المحاكمة ستستمر.

قتلت قـوات، الجنرال إفراين ريوس مونت عشرات الآلاف من الغواتيماليين، ينحدر معظمهم من شعب المايا، في عام 1982 وحده.

مع انتهاء تلك السنة الدموية، أكد الرئيس ريغان للأمة أن القاتل كان «رجلاً يتمتع بقدر كبير من النزاهة والالتزام الشخصي»، وأن منظمات حقوق الإنسان كانت «تتهمه زورًا» وأنه «يريد تحسين نوعية الحياة لجميع الغواتيماليين وتعزيز العدالة الاجتماعية». لذلك، تابع الرئيس، «فإن إدارتي ستفعل كل ما في وسعها لدعم جهوده التقدمية».

كان الدليل الوافر على «الجهود التقدمية» لريوس مونت متاحًا لواشنطن، ليس من المنظمات الحقوقية فقط، ولكن من المخابرات الأمريكية أيضًا.

لكن الحقيقة كانت غير مرحب بها. فقد تقاطعت مع الأهداف التي وضعها فريق ريغان للأمن القومي في عام 1981. كما أفاد الصحفي روبرت باري، وكان ينطلق في قوله اعتمادًا على وثيقة اكتشفها في مكتبة ريغان، كان هدف الفريق هو تقديم المساعدة العسكرية إلى النظام اليميني في غواتيمالا من أجل القضاء ليس على «العصابات الماركسية» فقط ولكن مساندة «آليات الدعم المدني» أيضًا – التي تعني، بشكل فعال، أعمال الإبادة الجماعية.

تم تنفيذ المهمة بتفان. أرسل ريغان معدات «غير قاتلة» إلى القتلة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر من طراز بيل التي تم تسليحها على الفور وإرسالها في مهمات الموت والدمار.

لكن الطريقة الأكثر فاعلية كانت تجنيد شبكة من الدول العميلة لتولي المهمة، بما في ذلك تايوان وكوريا الجنوبية، اللتان لا تزالان تحت حكم الدكتاتوريات المدعومة من الولايات المتحدة، وكذلك نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والأنظمة الدكتاتورية في الأرجنتين وتشيلي.

وكانت في المقدمة إسرائيل، التي أصبحت المورد الرئيسي للأسلحة إلى غواتيمالا. وقدمت مدربين للقتلة وشاركت في عمليات مكافحة التمرد.

من المفيد التذكير بخلفية الأحداث من جديد. في عام 1954، أنهى

انقلاب عسكري تديره وكالة المخابرات المركزية فاصلًا ديمقراطيًا استمر 10 سنوات في غواتيمالا – «سنوات الربيع» كما هي معروفة هناك – وأعاد نخبة متوحشة من القادة إلى السلطة.

في التسعينيات، أفادت المنظمات الدولية التي تجري تحقيقات في القتال هناك أنه منذ عام 1954 قُتل حوالي مائتي ألف شخص في غواتيمالا، كان 80 بالمائة منهم من السكان الأصليين. كان القتلة في الغالب من قوات الأمن الغواتيمالية والجماعات شبه العسكرية المرتبطة بها بشكل وثيق.

نُفِّذت الفظائع بدعم ومشاركة قوية من الولايات المتحدة. كان من بين الحجج التي سادت في الحرب الباردة أن غواتيمالا كانت «رأس جسر» للنفوذ الروسي في أمريكا اللاتينية.

كما أن الأسباب الحقيقية، الموثقة بإسهاب، كانت أيضًا قاسية: القلق على مصالح المستثمرين الأمريكيين والخوف من أن تؤدي التجربة الديمقراطية التي تمكّن الأغلبية الفلاحية المكبوتة بشدة من التحرر إلى «نشر ذلك الفيروس» وانتقال «العدوى» إلى بلدان أخرى، حسب العبارة المميزة التي صرح بها هنري كيسنجر، في إشارة إلى تجربة سلفادور أليندي زعيم الاشتراكية الديمقراطية في تشيلي.

لم يقتصر هجوم ريغان القاتل على أمريكا الوسطى على غواتيمالا بالطبع. في معظم أنحاء المنطقة، كانت أجهزة الإرهاب عبارة عن قوات أمن حكومية تم تسليحها وتدريبها من قبل واشنطن.

كانت هناك دولة واحدة مختلفة: نيكاراغوا. فقد كان لديها جيش للدفاع عن سكانها. لذلك كان على ريغان أن ينظم قوات حرب العصابات اليمينية لشن القتال ضده.

في عام 1986، قامت المحكمة الدولية، التي انعقدت تحت شعار نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة بإدانة الولايات المتحدة بسبب «الاستخدام غير القانوني للقوة» في نيكاراغوا وأمرت بدفع تعويضات لها. كان رد الولايات المتحدة على قرار المحكمة هو تصعيد الحرب بالوكالة.

أمرت القيادة الجنوبية لقوات الولايات المتحدة رجال حرب العصابات

بمهاجمة أهداف لمدنيين عزل، وليس «القتال» مع جيش نيكاراغوا، وفقًا لشهادة الجنرال جون غافن من القيادة الجنوبية أمام الكونغرس في عام 1987.

أدانت المنظمات الحقوقية (وهي نفس المنظمات التي فضحت عمليات الإبادة الجماعية التي قامت بها قوات الجنرال ريوس مونت) الحرب في نيكاراغوا طوال الوقت ولكنها احتجت بشدة على تكتيكات «الهدف الضعيف» لقوات القيادة الجنوبية.

قام المعلق الأمريكي مايكل كينسلي -بإلقاء اللوم على منظمات حقوق الإنسان بخروجها عن المنطق السليم. وأوضح أن «السياسة المعقولة» يجب أن «تجتاز اختبار تحليل التكلفة والعائد»، وتقييم «كمية الدماء والبؤس التي ستُخلفها، واحتمال انبثاق الديمقراطية في الطرف الآخر».

بطبيعة الحال، يحق لنا نحن الأمريكيين إجراء التحليل - ويرجع الفضل، على الأرجح، إلى سجلنا النبيل المتأصل والممتاز منذ الأيام التي تم فيها تطهير القارة من بلاء السكان الأصليين.

لم تكن طبيعة «الديمقراطية التي ستنشأ» غامضة. وقد تم وصفها بدقة من قبل الباحث الرائد في «تعزيز الديمقراطية»، توماس كاروثرز، الذي عمل في مثل هذه المشاريع في وزارة الخارجية في عهد ريغان.

استنتج كاروثرز، مع الأسف، أن تأثير الولايات المتحدة كان متناسبًا عكسيًا مع التقدم الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، لأن واشنطن لا تتسامح إلا مع «أشكال محدودة من التغيير الديمقراطي من أعلى إلى أسفل ولا تخاطر بزعزعة الهياكل التقليدية للسلطة التي كانت الولايات المتحدة متحالفة معها منذ فترة طويلة في مجتمعات غير ديمقراطية تمامًا».

لم يطرأ أي تغيير منذ ذلك الحين.

في عام 1999، اعتذر الرئيس كلينتون عن الجرائم الأمريكية في غواتيمالا، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء.

هناك دول ترقى إلى مستوى أعلى من الاعتذار العاطل الذي يكون بدون القيام بتصرف. قامت غواتيمالا، على الرغم من معاناتها المستمرة، بعمل

غير مسبوق يتمثل في محاكمة رئيس دولة سابق على جرائمه، وهو أمر قد نتذكره في الذكرى العاشرة للغزو الأمريكي للعراق.

وربما هناك شيء لم يسبق له مثيل أيضًا هو مقال في صحيفة نيويورك تايمز بقلم إليزابيث مالكين بعنوان «المحاكمة بشأن مذبحة الحرب الأهلية في غواتيمالا تتجاهل دور الولايات المتحدة». حتى الاعتراف بالإقرار بجرائم المرء نادر جدًا.

من النادر بل ومن غير الموجود أن تكون هناك إجراءات يمكن أن تخفف من حدة بعض العواقب الوخيمة للجرائم – على سبيل المثال، أن تدفع الولايات المتحدة تعويضات لنيكاراغوا أمرت بها المحكمة العالمية. يوفر غياب مثل هذه الإجراءات مقياسًا واحدًا للهوة التي تفصلنا عن المكان الذي يجب أن يكون فيه المجتمع المدني.

## من يملك كوكب الأرض؟

**4 تموز 2013**

هذا المقال مقتبس من الخطاب الذي ألقاه نعوم تشومسكي في 14 حزيران 2013 في الجامعة الأمريكية في بيروت.

مع وجود المآسي المؤلمة في أماكن لا تبعد عنا سوى أميال قليلة، وكوارث أسوأ لا تختلف عنها كثيرًا، قد يبدو من الخطأ، وربما من القسوة، تحويل الانتباه إلى نواح إيجابية أخرى، قد توفر رغم كونها مجردة وغير مؤكدة، طريقًا إلى عالم أفضل – قد يتحقق في المستقبل القريب.

لقد زرت لبنان عدة مرات وشهدت لحظات من الأمل الكبير واليأس، كانت مشوبة بعزم الشعب اللبناني اللافت للتغلب عليها والمضي قدمًا.

المرة الأولى التي زرت – إذا كانت هذه هي الكلمة الصحيحة – فيها لبنان كانت بالفعل قبل 60 عامًا، تقريبًا من يومنا هذا. كنت أنا وزوجتي نتنزه في مدينة الجليل شمال إسرائيل ذات مساء، عندما مرت سيارة جيب بالقرب منا وصرخ أحدهم بأن علينا العودة إلى الوراء: كنا في البلد الخطأ. لقد عبرنا الحدود عن غير قصد، فلم تكن هناك أية علامات – أما الآن، على ما أعتقد، فهي مليئة بالقطعات العسكرية.

كان حدثًا صغيرًا، لكنه علمني درسًا: أن شرعية الحدود – بين الدول، في هذا الصدد – هي في أحسن الأحوال مشروطة ومؤقتة.

تم فرض جميع الحدود تقريبًا بين الدول والحفاظ عليها عن طريق

العنف، وهي تعسفية تمامًا. تم إنشاء الحدود اللبنانية الإسرائيلية قبل قرن من الزمان بموجب اتفاقية سايكس بيكو، التي قسمت الإمبراطورية العثمانية السابقة لمصلحة القوتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية، دون أي اعتبار للأشخاص الذين عاشوا هناك، أو حتى للتضاريس...

الحدود لا معنى لها، ولهذا كان من السهل عبورها عن غير قصد.

من الواضح من خلال استعراض الصراعات الرهيبة التي شهدها العالم، أن كل ما خلفته هو الجرائم التي ارتكبها المستعمرون والحدود التي رسمتها القوى العظمى لأغراض مصالحها الخاصة.

فقبائل البشتون، على سبيل المثال، لم تقبل قط بشرعية خط ديورند الحدودي، الذي رسمته بريطانيا لفصل باكستان عن أفغانستان؛ ولم تقبله أي حكومة أفغانية. من مصلحة القوى الإمبريالية اليوم أن يتم تصنيف أفراد قبائل البشتون الذين يعبرون خط ديورند على أنهم «إرهابيون» حتى تتعرض منازلهم لهجمات قاتلة من قبل الطائرات الأمريكية بدون طيار وقوات العمليات الخاصة.

لا تخضع إلا قلة من الحدود في العالم لحراسة مشددة من خلال التكنولوجيا المتطورة للغاية، وبالتالي فهي تخضع لعبارات البلاغة الحماسية، مثل تلك التي تفصل المكسيك عن الولايات المتحدة، وهما دولتان تربطهما علاقات دبلوماسية ودية.

تم إنشاء تلك الحدود خلال العدوان الأمريكي خلال القرن التاسع عشر. لكنها ظلت مفتوحة إلى حد ما حتى عام 1994، عندما بدأ الرئيس بيل كلينتون ما يعرف بعملية Gatekeeper، وقام بنشر قطعات عسكرية فيها.

قبل ذلك، كان الناس يعبرونها بانتظام لرؤية الأقارب والأصدقاء. من المحتمل أن تكون العملية مدفوعة بحدث آخر في ذلك العام: فرض اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وهي تسمية خاطئة بسبب عبارة «التجارة الحرة».

لا شك في أن إدارة كلينتون أدركت أن المزارعين المكسيكيين، مهما كانت فعاليتهم، لا يمكنهم التنافس مع الأعمال التجارية الزراعية الأمريكية

المدعومة بشدة، وأن الشركات المكسيكية لا يمكنها التنافس مع الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات، التي بموجب قواعد نافتا يجب أن تحصل على امتيازات خاصة مثل مبدأ الرعاية الوطنية في المكسيك. مثل هذه الإجراءات ستؤدي حتمًا إلى تدفق المهاجرين عبر الحدود.

بعض الحدود آخذة في التآكل مع تفاقم الأحقاد القاسية والصراعات التي ترمز لها وتتسبب بها. الحالة الأكثر دراماتيكية هي أوروبا. على مدى قرون، كانت أوروبا المنطقة الأكثر وحشية في العالم، والتي مزقتها الحروب البشعة والمدمرة. طورت أوروبا تكنولوجيا وثقافة الحرب التي مكنتها من غزو العالم. بعد التفجر الأخير للأعمال الوحشية التي لا يمكن وصفها، توقف التدمير المتبادل بين بلدانها في نهاية الحرب العالمية الثانية.

يعزو العلماء هذه النتيجة إلى فرضية السلام الديمقراطي – التي تجعل دولة ديموقراطية تتردد في شن الحرب ضد دولة أخرى. لكن ربما يكون الأوروبيون قد فهموا أيضًا أنهم طوروا مثل هذه القدرات على التدمير لدرجة أنه في المرة التالية التي يلعبون فيها لعبتهم المفضلة، ستكون الأخيرة.

ومع هذا فإن التكامل الوثيق الذي نشأ منذ ذلك الحين لا يخلو من مشاكل خطيرة، لكنه تحسن كبير عما حدث من قبل.

ومثل هذه النتيجة تكاد تكون جديدة على الشرق الأوسط، الذي كان حتى وقت قريب بلا حدود بشكل أساسي. والحدود آخذة في التآكل، وإن كان ذلك بطرق مروعة.

إن اندفاع سوريا الذي لا يرحم على ما يبدو نحو الانتحار يمزق أوصال البلاد. يتنبأ باتريك كوكبيرن المراسل المخضرم في شؤون الشرق الأوسط، الذي يعمل الآن في صحيفة الإندبندنت، بأن الصراع في سوريا وتأثيره الإقليمي قد يؤديان إلى نهاية نظام سايكس بيكو.

أعادت الحرب الأهلية السورية إشعال الصراع السني الشيعي الذي كان إحدى أفظع عواقب غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق قبل 10 سنوات.

تتجه المناطق الكردية في العراق والآن في سوريا نحو الحكم الذاتي

والاتحاد فيما بينها. يتوقع العديد من المحللين الآن أنه قد يتم إنشاء دولة كردية قبل قيام دولة فلسطينية.

إذا حصلت فلسطين على الاستقلال من خلال صيغة تتوافق مع شروط الإجماع الدولي الساحق، فمن المرجح أن تتآكل حدودها مع إسرائيل من خلال التبادلات التجارية والثقافية العادية كما حدث في الماضي خلال فترات الهدوء النسبي.

يمكن أن يكون هذا التطور خطوة نحو تكامل إقليمي أوثق، وربما الاختفاء البطيء للحدود المصطنعة التي تقسم الجليل بين إسرائيل ولبنان، بحيث يمكن للمتجولين فيها وغيرهم المرور بحرية حيث عبرت أنا وزوجتي قبل 60 عامًا.

يبدو لي أن مثل هذا التطور يقدم الأمل الواقعي الوحيد لحل بجزء من محنة اللاجئين الفلسطينيين، وهي الآن واحدة فقط من كوارث اللاجئين التي تعصف بالمنطقة منذ غزو العراق وانزلاق سوريا إلى الجحيم.

إن طمس الحدود وهذه التحديات لسلطة الدول تثير أسئلة جدية حول من يملك الأرض. من الذي يمتلك الغلاف الجوي العالمي الملوث بالغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تجاوزت للتو عتبة خطرة بشكل خاص، كما علمنا في شهر أيار؟

أو، باقتباس العبارة التي يستخدمها السكان الأصليون في معظم أنحاء العالم، طرح أسئلة من قبيل من سيدافع عن الأرض؟ ومن سيدافع عن حقوق الطبيعة؟ ومن الذي سيتبنى دور الراعي للمشاعات العامة، وممتلكاتنا الجماعية؟

إن حاجة الأرض الماسة الآن للدفاع عنها في وجه كارثة بيئية وشيكة أمر واضح بالتأكيد لأي شخص عقلاني ومتعلم. ردود الفعل المختلفة للأزمة هي أبرز سمات التاريخ الحالي.

يقف في طليعة المدافعين عن الطبيعة، أولئك الذين يطلق عليهم غالبًا «البدائيون»: أفراد من المجموعات الأصلية والقبلية، مثل الأمم الأولى في كندا أو السكان الأصليين في أستراليا – بقايا الشعوب التي نجت من

الهجمات الاستعمارية. وفي طليعة الهجوم على الطبيعة، هناك أولئك الذين يسمون أنفسهم الأكثر تقدمًا وحضارة: أغنى وأقوى الدول.

يتخذ النضال من أجل الدفاع عن المشاعات العامة عدة أشكال. على نطاق مصغر، يحدث ذلك الآن في ميدان تقسيم في تركيا، حيث يحمي الرجال والنساء الشجعان واحدة من آخر بقايا المشاعات العامة في إسطنبول من التحطيم على يد القوانين التجارية الجائرة والأحكام الاستبدادية التي تحاول تدمير هذا الكنز القديم.

يقف المدافعون عن ميدان تقسيم في طليعة النضال العالمي للحفاظ على المشاعات العالمية من هجوم نفس الفئات المدمرة - وهو صراع يجب أن نشارك فيه جميعًا، بتفان وعزم، إذا كان هناك أي أمل في عيش الإنسان بكرامة في عالم لا حدود له. إنه ملكنا المشترك إما أن ندافع عنه أو نتركه للتدمير.

## هل إن إدوارد جوزيف. سنودن على وشك الوصول على هذه الطائرة؟

**31 تموز 2013**

في 9 تموز، عقدت منظمة الدول الأمريكية (OAS) جلسة خاصة لمناقشة السلوك الصادم لأوروبا، وهي الدول التي رفضت السماح للرئيس البوليفي إيفو موراليس بدخول مجالها الجوي.

وكان موراليس في طريق عودته إلى بلاده بعد حضوره مؤتمرًا للدول المصدرة للغاز في موسكو عقد في 3 تموز. وفي مقابلة أجريت معه، قال إنه مستعد لتقديم اللجوء السياسي إلى إدوارد ج. سنودن، وهو متعاقد تقني وعميل وموظف سابق لوكالة التجسس الأمريكية ومطلوب من واشنطن بتهم تجسس، وكان في مطار موسكو.

أعربت منظمة الدول الأمريكية عن تضامنها مع موراليس، ورفضت «الأعمال التي تنتهك القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي مثل حرمة رؤساء الدول»، ودعت «بحزم» الحكومات الأوروبية - فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا - لتوضيح أسباب خطوتها وتقديم الاعتذار عنها.

ندد اجتماع طارئ لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية «بالانتهاك الصارخ للمعاهدات الدولية» من قبل الدول الأوروبية.

كان لرؤساء دول أمريكا اللاتينية موقفهم أيضًا. أعربت الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف عن «سخط البلاد وإدانتها للوضع الذي فرضته بعض الدول

الأوروبية على الرئيس إيفو موراليس» وحذرت من أن هذا يعد «عدم احترام خطيرًا للقانون... ويؤدي إلى إلغاء الحوار بين القارتين والمفاوضات المحتملة بينهما».

كان المعلقون أقل تحفظًا. ندد العالم السياسي الأرجنتيني أتيليو بورون بفعلة أوروبا ووصفها بأنها «عاهرة بابل»، التي تتذلل للقوي.

ومع تحفظات متطابقة تقريبًا، رفضت دولتان التوقيع على قرار منظمة الدول الأمريكية وهما: الولايات المتحدة وكندا. إن عزلة هاتين الدولتين المتزايدة في نصف الكرة الأرضية في وقت تحرر أمريكا اللاتينية نفسها من نير الاستعمار الذي استمر 500 عام لها أهمية تاريخية.

تم تعديل مسار طائرة الرئيس موراليس، التي أبلغت عن وجود مشاكل فنية فيها، لتهبط في النمسا. أعلنت بوليفيا أن الطائرة تم تفتيشها لاكتشاف ما إذا كان سنودن على متنها. وردت النمسا قائلة «لم يكن هناك تفتيش رسمي». كل ما حدث كان تبعًا لتحذيرات أصدرتها واشنطن. عدا ذلك فإن القصة تبدو غامضة.

لقد أوضحت واشنطن أن أي دولة ترفض تسليم سنودن ستواجه عقوبة قاسية. وحذر السناتور ليند سي جراهام من أن الولايات المتحدة سوف «تلاحقه حتى أقاصي الأرض».

لكن المتحدثين باسم الحكومة الأمريكية أكدوا للعالم أن سنودن سيُمنح الحماية الكاملة وفقًا للقانون الأمريكي – في إشارة إلى تلك القوانين نفسها التي أبقت على جندي الجيش الأمريكي برادلي مانينغ (الذي كشف النقاب عن أرشيف ضخم من الوثائق العسكرية والدبلوماسية الأمريكية وقام بتسريبه إلى موقع ويكيليكس) في السجن لمدة ثلاث سنوات، وقضى الكثير منها في الحبس الانفرادي في ظروف مذلة. لقد ولت منذ زمن طويل الفكرة القديمة المتمثلة في إجراء محاكمة سريعة أمام هيئة محلفين من الأقران. في 30 تموز، وجد قاض عسكري أن مانينغ مذنب بتهم قد تؤدي إلى الحكم عليه بعقوبة قصوى تصل إلى السجن لمدة 136 سنة.

مثل سنودن، ارتكب مانينغ جريمة إطلاع الأمريكيين – وآخرين – عما

تفعله حكومتهم. وهذا خرق خطير لـ «الأمن» بالمعنى العملي للمصطلح، وهو مألوف لأي شخص يطلع على الوثائق التي رفعت عنها السرية. عادةً ما يعني مصطلح «الأمن» أمن المسؤولين الحكوميين من أعين المتطفلين من الجمهور الذين يكونون مسؤولين أمامه - من الناحية النظرية.

تتذرع الحكومات دائمًا بالأمن كحجة لها - في قضية سنودن كانت الذريعة الحذر من هجوم إرهابي. تصدر هذه الذريعة من إدارة تقوم بحملة إرهابية دولية كبرى باستخدام طائرات بدون طيار وقوات عمليات خاصة تعمل على توليد إرهابيين محتملين في كل خطوة تقوم بها.

لم تكن هناك حدود لسخط الأمريكان من فكرة أن شخصًا مطلوبًا من قبل الولايات المتحدة يجب أن يحصل على حق اللجوء في بوليفيا، التي لديها معاهدة لتسليم المجرمين مع الولايات المتحدة. ومن الغريب أن ما لم تتم الإشارة إليه وسط كل هذا الضجيج حقيقة أن التسليم يعمل في كلا الاتجاهين - وهذا موجود مرة أخرى، من الناحية النظرية.

في أيلول الماضي، رفضت الولايات المتحدة التماس بوليفيا المقدم عام 2008 لتسليم الرئيس السابق غونزالو سانشيز دي لوزادا - «غوني» - لمواجهة اتهامات بقيامه بعمليات للإبادة الجماعية وارتكابه جرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، سيكون من الخطأ مقارنة طلب بوليفيا لتسليم المجرمين بطلب واشنطن، حتى لو افترضنا أن القضايا لها مزايا مماثلة.

السبب قدمه القديس أوغسطينوس في قصته عن القرصان الذي سأله الإسكندر الأكبر، «كيف تجرؤ على التحرش بالسفن في البحر؟» فأجاب القرصان: «كيف تجرؤ على الاعتداء على العالم كله؟ لأنني أفعل ذلك بسفينة صغيرة فقط، أُدعى لصًا؛ وأنت، عندما تفعل ذلك بأسطول بحري كبير، يُطلق عليك اسم إمبراطور».

يصف القديس أوغسطين إجابة القرصان بأنها كانت «أنيقة ورائعة». لكن الفيلسوف القديم، وهو أسقف في أفريقيا الرومانية، ليس سوى صوت من الجنوب العالمي، يمكن استبعاده بسهولة. يدرك المتحضرون المعاصرون أن للإمبراطور حقوقًا لا يمكن لقوم مثل البوليفيين أن يطمحوا إليها.

غوني ليس سوى واحد من بين العديد من الأشياء التي اختار الإمبراطور عدم تسليمها. هناك حالة أخرى هي حالة لويس بوسادا كاريليس، الذي وصفه بيتر كورنبلوه، المحلل المختص بشؤون الإرهاب في أمريكا اللاتينية، بأنه «أحد أخطر الإرهابيين في التاريخ الحديث». وبوسادا مطلوب من فنزويلا وكوبا لدوره في تفجير طائرة تجارية كوبية عام 1976، مما أسفر عن مقتل 73 شخصًا. تعرفه وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي على أنه مشتبه به. لكنّ الكوبيّين والفنزويليّين يفتقرون إلى امتيازات الإمبراطور، الذي نظم ودعم عهدًا من الإرهاب تعرض له الكوبيون منذ تحررهم.

كما أن المرحوم أورلاندو بوش، شريك بوسادا في الإرهاب، استفاد من كرم الإمبراطور. فقد طلبت وزارة العدل الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ترحيله باعتباره يمثل تهديدًا لأمن الولايات المتحدة، واتهمته بالعشرات من الأعمال الإرهابية. في عام 1990، بعد أن ألغى الرئيس جورج بوش الأب أمر الترحيل، عاش أورلاندو بوش بقية حياته بسعادة في ميامي، دون أن تزعجه دعوات تسليمه من قبل كوبا وكوستاريكا، فتانك الدولتان مجرد قرصانين.

هناك قرصان آخر غير مهم هو إيطاليا، التي تسعى الآن إلى تسليم 23 من عملاء وكالة المخابرات المركزية المتهمين باختطاف حسن مصطفى أسامة نصر، وهو رجل دين مصري يعيش في ميلانو، وقاموا بتسليمه إلى مصر وتعريضه للتعذيب (تبين لاحقًا أنه بريء). حظًا سعيدًا يا إيطاليا.

هناك حالات أخرى، لكن جريمة الترحيل تعيدنا إلى مسألة استقلال أمريكا اللاتينية. أصدر معهد المجتمع المفتوح مؤخرًا دراسة بعنوان «عولمة التعذيب: الاعتقال السري لدى السي آي إيه والتسليم الاستثنائي». استعرضت فيه المشاركة العالمية في الجريمة التي أصبحت واسعة جدًا، بما في ذلك بين الدول الأوروبية.

أشار الباحث في شؤون أمريكا اللاتينية جريج غراندين إلى أن منطقة واحدة كانت غائبة عن قائمة العار: أمريكا اللاتينية. وهذا أمر رائع للغاية. لطالما كانت أمريكا اللاتينية «الفناء الخلفي» الموثوق للولايات المتحدة.

إذا سعى أي من السكان المحليين إلى رفع رأسه، فسيتم قطع رأسه عن طريق اتهامه بالإرهاب أو الانقلاب العسكري. وبما أن أمريكا اللاتينية كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة طوال النصف الأخير من القرن الماضي، فقد كانت واحداً من أكبر أماكن التعذيب في العالم.

لم يعد هذا هو الحال، حيث يتم طرد الولايات المتحدة وكندا فعليًا من نصف الكرة الأرضية.

# حين يكون الوسيط النزيه مخادعاً

**30 آب 2013**

تتزامن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الجارية حاليًا في القدس مع الذكرى العشرين لاتفاقات أوسلو. قد يساعد إلقاء نظرة على طبيعة الاتفاقات ومصيرها في تفسير الشكوك السائدة حول ما يجري حاليًا.

في أيلول 1993، رعى الرئيس كلينتون تلك المصافحة الشهيرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض - في ذروة «يوم الرعب»، كما وصفته الصحافة.

وكانت المناسبة هي الإعلان عن مبادئ التسوية السياسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي نتج عن اجتماعات سرية في أوسلو رعتها الحكومة النرويجية.

بدأت المفاوضات العامة بين إسرائيل والفلسطينيين في مدريد في تشرين الثاني 1991، بمبادرة من واشنطن في وهج الانتصار بعد حرب العراق الأولى. وقد وصلت إلى طريق مسدود لأن الوفد الفلسطيني، بقيادة الشخصية الوطنية المحترمة حيدر عبد الشافي، أصر على إنهاء توسيع إسرائيل لمستوطناتها غير القانونية في الأراضي المحتلة.

وفي سياق مباشر كانت تصدر المواقف الرسمية بشأن القضايا الأساسية

التي اتفقت عليها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة. في إعلان صدر في تشرين الثاني 1988، دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى إقامة دولتين على الحدود المعترف بها دوليًا، وهو اقتراح كانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض ضده في مجلس الأمن عام 1976 واستمرت في منعه، متحدية بذلك الإجماع الدولي الساحق.

في أيار 1989 ردت إسرائيل، معلنة أنه لا يمكن أن تكون هناك «دولة فلسطينية إضافية» بين الأردن وإسرائيل (الأردن دولة فلسطينية بإملاء إسرائيلي)، وأن المفاوضات اللاحقة ستكون «وفقًا للمبادئ التوجيهية الأساسية للحكومة [الإسرائيلية]». صادقت إدارة بوش الأول على هذه الخطة دون شروط، ثم افتتحت مفاوضات مدريد باعتبارها «وسيطًا مخلصًا».

ثم في عام 1993، كان إعلان المبادئ صريحًا تمامًا فيما يتعلق بتلبية مطالب إسرائيل ولكنه لم يتطرق إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية. وهو يتوافق مع المفهوم الذي طرحه دينيس روس، مستشار كلينتون الرئيسي في الشرق الأوسط والمفاوض في كامب ديفيد عام 2000، وأصبح روس لاحقًا مستشار الرئيس أوباما الرئيسي أيضًا. وكما أوضح روس، فإن لإسرائيل احتياجات ولكن الفلسطينيين لديهم فقط رغبات، ومن الواضح أنها أقل أهمية.

تنص المادة الأولى من إعلان المبادئ على أن النتيجة النهائية للعملية هو تحقيق «تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و338»، وهي تسوية لا تذكر شيئًا عن الحقوق الفلسطينية، باستثناء الإشارة الغامضة إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

إذا أُنجزت «عملية السلام» كما نص إعلان المبادئ بوضوح، يمكن للفلسطينيين أن يودعوا آمالهم في درجة محدودة من الحقوق الوطنية في أرض إسرائيل.

تنص مواد إعلان المبادئ الأخرى على أن السلطة الفلسطينية تمتد على «أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: مثل القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية الإسرائيلية» - أي باستثناء كل قضية ذات مغزى.

علاوة على ذلك، «ستستمر إسرائيل في تحمل المسؤولية عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. قد تستمر القوات العسكرية والمدنيون الإسرائيليون في استخدام الطرق بحرّية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا»، وهما المنطقتان اللتان تعهدت إسرائيل بالانسحاب منهما في نهاية المطاف.

باختصار، لن تكون هناك تغييرات ذات مغزى. كما أن إعلان المبادئ لم يتضمن كلمة واحدة عن برامج الاستيطان التي تمثل قلب الصراع: حتى قبل عملية أوسلو، كانت المستوطنات تقوض الآفاق الواقعية لتحقيق أي تقرير مصير فلسطيني ذي مغزى.

فقط من خلال الاستسلام لما يسمى أحيانًا «الجهل المتعمد» يمكن للمرء أن يعتقد أن عملية أوسلو كانت طريقًا إلى السلام. ومع ذلك، أصبحت هذه عقيدة افتراضية بين المعلقين الغربيين.

مع افتتاح مفاوضات مدريد، توقع داني روبنشتاين، أحد أفضل المحللين الإسرائيليين المطلعين، أن توافق إسرائيل والولايات المتحدة على شكل من أشكال «الحكم الذاتي» الفلسطيني، لكنه سيكون «حكمًا ذاتيًا كما هو الحال في معسكر أسرى الحرب، حيث السجناء» مستقلون «في طهي وجباتهم دون تدخل وتنظيم أحداث ثقافية». تبين أن روبنشتاين كان على صواب.

استمرت برامج الاستيطان بعد اتفاقيات أوسلو، على نفس المستوى العالي الذي وصلت إليه عندما أصبح إسحق رابين رئيسًا للوزراء في عام 1992، وامتدت إلى الشرق من القدس الكبرى التي تم ضمها بشكل غير قانوني.

كما أوضح رابين، يجب على إسرائيل أن تستولي على «معظم أراضي إسرائيل [فلسطين السابقة]، وعاصمتها القدس».

في غضون ذلك، تحركت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى قطاع غزة المنفصل عن الضفة الغربية بإغلاق ممرات الوصول إليه، في انتهاك صريح لبنود الاتفاقات، وبالتالي ضمان عزل أي كيان فلسطيني محتمل عن العالم الخارجي.

أعقبت تلك المعاهدة توقيع اتفاقيات إضافية بين إسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية، حدّدت بشكل أكثر وضوحًا شروط الحكم الذاتي لمعسكر أسرى الحرب. بعد اغتيال رابين، أصبح شيمون بيريز رئيسًا للوزراء. عندما ترك بيريز منصبه عام 1995، أكد للصحافة أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية.

خلصت الباحثة النرويجية هيلدا هنريكسن واج إلى أن «عملية أوسلو يمكن أن تكون بمنزلة دراسة حالة مثالية لعيوب» نموذج «وساطة طرف ثالث من قبل دولة صغيرة في صراعات غير متكافئة للغاية. السؤال الذي يجب طرحه هو ما إذا كان هذا النموذج يمكن أن يكون مناسبًا في أي وقت».

هذا السؤال يستحق التفكير فيه، لا سيما أن الرأي الغربي المثقف يتبع الآن الافتراض السخيف بأن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الهادفة يمكن إجراؤها بجدية تحت رعاية الولايات المتحدة - وهي ليست «وسيطًا أمينًا»، ولكنها في الواقع شريكة لإسرائيل.

مع بدء المفاوضات الحالية، أوضحت إسرائيل على الفور موقفها من خلال توسيع «قائمة الأولويات الوطنية» للإعانات الخاصة للمستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية ومن خلال المضي قدمًا في خططها لبناء خط سكة حديد لدمج المستوطنات بشكل أوثق في إسرائيل.

يسير أوباما على نفس النهج السابق من خلال تعيينه مارتن إنديك رئيسًا للمفاوضين، وهو مساعد مقرب لدينيس روس، تشير خلفيته إلى أنه يعمل في جماعة ضغط لمصلحة إسرائيل، وهو يوضح أن العرب غير قادرين على فهم «المثالية» و«كرم الروح» التي تتميز بها جهود واشنطن.

وتوفر المفاوضات غطاء لاستيلاء إسرائيل على الأراضي التي ترغب في السيطرة عليها، وينبغي أن تجنب الولايات المتحدة مزيدًا من الإحراج في الأمم المتحدة. أي أن فلسطين قد توافق على تأجيل المبادرات التي من شأنها أن تعزز وضعها في الأمم المتحدة - والتي ستضطر الولايات المتحدة إلى منعها، وانضمت إليها إسرائيل وربما ستنضم إليها دولة بالاو.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تعزز هذه المفاوضات آفاق التوصل إلى تسوية سلمية ذات مغزى.

# عقيدة أوباما

**4 تشرين الأول 2013**

أثار الخلاف الأخير بين أوباما وبوتين حول الخصوصية الأمريكية (راجع هامش سابق بهذا الصدد – م) نقاشًا مستمرًا حول عقيدة أوباما: هل يتجه الرئيس نحو الانعزالية؟ أم أنه سيفتخر بحمل لواء الخصوصية؟

والنقاش أضيق مما قد يبدو. هناك أرضية مشتركة معتبرة بين الموقفين، كما عبر عنها بوضوح هانز مورغنثاو، مؤسس المدرسة الواقعية اللاعاطفية المهيمنة الآن.

خلال عمله، يصف مورغنثاو أمريكا بأنها فريدة من نوعها بين جميع القوى العالمية في الماضي والحاضر من حيث إن لها «هدفًا ساميًا» يجب أن تدافع عنه وتعززه في جميع أنحاء العالم: وهو «نشر الحرية والمساواة».

ورغم أن كلا المفهومين المتنافسين «الخصوصية» و«الانعزالية» يقبلان هذا المذهب وصيغته المختلفة لكنهما يختلفان فيما يتعلق بتطبيقه.

دافع الرئيس أوباما بقوة عن ذلك في خطابه الذي ألقاه في العاشر من أيلول إلى الأمة: «ما يجعل أمريكا مختلفة»، كما أعلن، «ما يجعلنا متفردين»، هو أننا ملتزمون بالعمل، «بتواضع، ولكن بتصميم»، عندما نكتشف الانتهاكات في مكان ما.

«منذ ما يقرب من سبعة عقود، كانت الولايات المتحدة هي أساس الأمن

العالمي»، وهو الدور الذي «يعني أكثر من مجرد صياغة اتفاقيات دولية. بل يعني فرضها».

أما العقيدة المنافسة، وهي الانعزالية، فترى أننا لم نعد قادرين على تنفيذ المهمة النبيلة المتمثلة في التسابق لإخماد الحرائق التي أشعلها الآخرون. وما يجعل الأمر يؤخذ على محمل الجد ملاحظة تحذيرية أطلقها منذ 20 عامًا كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان حين قال إن «منح المثالية حقًا شبه حصري على حساب سياستنا الخارجية» قد يؤدي بنا إلى إهمال مصالحنا الخاصة في تكريسنا جهودنا لتلبية احتياجات الآخرين.

بين هذين الطرفين، يحتدم الجدل حول السياسة الخارجية.

على الهامش، يرفض بعض المراقبين الافتراضات المشتركة، ويثيرون السجل التاريخي: على سبيل المثال، هناك حقيقة أن الولايات المتحدة «لما يقرب من سبعة عقود» قادت العالم بوسائل العدوان والتخريب - الإطاحة بالحكومات المنتخبة وفرض الدكتاتوريات الشريرة. ودعم الجرائم الفظيعة وتقويض الاتفاقيات الدولية وترك آثار من الدماء والدمار والبؤس.

قدم هانز مورغنثاو إجابة لهذه المخلوقات المضللة. وباعتباره باحثًا رصينًا، اعترف أن أمريكا انتهكت باستمرار «هدفها السامي».

ولكن في طرحه هذا الاعتراض، يوضح أنه ارتكب «خطأ الإلحاد، الذي ينفي صلاحية الدين لأسباب مماثلة». إن الهدف السامي لأمريكا هو «الواقعية». أما السجل التاريخي الفعلي فهو مجرد «إساءة للواقع».

باختصار، فإن مفهومي «الخصوصية الأمريكية» و«الانعزالية» يُمكن فهمهما عمومًا على أنهما متغيرات تكتيكية للدين العلماني، بقبضة استثنائية تمامًا، تتجاوز العقيدة الدينية العادية من حيث إنه بالكاد يمكن حتى أن يتم تحديدها. نظرًا لعدم وجود بديل يمكن التفكير فيه، يتم اعتماد هذا الإيمان كرد فعل طبيعي.

يعبر آخرون عن هذه العقيدة بوقاحة أكثر. فقد ابتكرت جين كيركباتريك، السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة في عهد الرئيس ريغان، طريقة جديدة لصرف النقد عن جرائم الدولة. فأولئك الذين لا يرغبون في اعتبارها مجرد

«أخطاء فادحة» أو «سذاجة بريئة» يمكن الرد عليهم بـ «المماثل الأخلاقي» – بالادعاء بأن الولايات المتحدة لا تختلف عن ألمانيا النازية، أو أي شيطان حالي. تم استخدام هذا النهج المبتكر منذ ذلك الحين على نطاق واسع لحماية السلطة من التدقيق.

حتى الدوريات الأكاديمية الرصينة تؤكد ذلك. وهكذا نرى في العدد الحالي من مجلة التاريخ الدبلوماسي، كيف يؤكد الباحث جيفري أ. إنجل على أهمية التاريخ بالنسبة لواضعي السياسات.

يستشهد إنجل بفيتنام، حيث جرى الاعتماد على «الإقناع السياسي»، ويكون الدرس إما «تجنب الرمال المتحركة للتدخل المتصاعد [الانعزالية] أو الحاجة إلى تزويد القادة العسكريين بزمام الحرية للعمل من دون ضغط سياسي» – كما قمنا بمهمتنا لتحقيق الاستقرار والمساواة والحرية من خلال تدمير ثلاث دول وترك الملايين من الجثث.

يستمر عدد القتلى في فيتنام في الارتفاع حتى الوقت الحاضر بسبب الحرب الكيماوية التي بدأها الرئيس كينيدي هناك – حتى عندما تحول الدعم الأمريكي لدكتاتورية قاتلة إلى هجوم شامل، وهو أسوأ حالة عدوان خلال «السبعة عقود من عمر أوباما».

وهناك «إقناع سياسي» آخر يمكن تخيله: وهي حالة الغضب التي يشعر بها الأمريكان عندما تغزو روسيا أفغانستان أو قيام صدام حسين بغزو الكويت. لكن الدين العلماني يمنعنا من رؤية أنفسنا من خلال عدسة مماثلة.

تتمثل إحدى آليات الحماية الذاتية في التباكي على عواقب فشلنا في التصرف. وهكذا، استنتج ديفيد بروكس، كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز، وهو يتأمل انجراف سوريا إلى حالة الرعب «الشبيهة برواندا»، أن القضية الأعمق هي العنف السني الشيعي الذي يمزق المنطقة.

هذا العنف هو شهادة بإخفاق الإستراتيجية الأميركية الحالية في انسحاب يترك بصمة خفيفة «بل خسارة تخفيف نفوذ القوات الأميركية كما صرح بذلك المسؤول السابق في الخارجية الأميركية غاري غرابو...».

وهذا لا شك خاضع لتضليل الإساءة للواقعية وهي حقيقة ربما تستدعي

أن العنف السني الشيعي قد نتج عن أسوأ جرائم العدوان في الألفية الجديدة، الغزو الأمريكي للعراق. وقد يتذكر أولئك المثقلون بالذكريات الأكثر ثراءً أن محاكمات نورمبرغ حكمت على مجرمي النازية بالإعدام شنقًا لأن العدوان، طبقًا لحكم المحكمة، هو أعلى جريمة دولية لا تختلف عن جرائم الحرب سوى في أنها تحوي في ذاتها الشر المتراكم للجميع».

نفس التباكي أيضًا هو موضوع دراسة تم الاحتفاء بها أجرتها سامانثا باور، السفيرة الأمريكية الجديدة لدى الأمم المتحدة. بعنوان مشكلة من الجحيم: أمريكا في عصر الإبادة الجماعية، تحدثت فيها باور عن جرائم الآخرين وردنا غير الكافي عليها. وقالت فيها من بين الحالات القليلة في العقود السبعة التي ربما تصنف بحق إبادة جماعية هي الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقية عام 1975.

وعلى نحو مأساوي، كما تقول باور، فقد غضت الولايات المتحدة طرفها. وكان سلفها في منصب سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أثناء الغزو دانيال باتريك موينيهان قد رأى الأمر من زاوية مختلفة. ففي كتابه مكان خطير كان فخورًا بوصف كيف أنه جعل الأمم المتحدة غير فعاّلة تمامًا في أي إجراءات اتخذتها لإنهاء العدوان، لأن الولايات المتحدة كانت تأمل أن تتحول الأمور كما حدثت..

بل إن الأمر قد تعدى في الحقيقة غضّ الطرف إلى إعطاء واشنطن الضوء الأخضر للغزاة الأندونيسيين، وسرعان ما قدّمت لهم الأسلحة الفتاكة، ومنعت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي من التحرك، واستمرت في توفير الدعم القوي للمعتدين في أعمال الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية عام 1999، حتى دعا الرئيس كلينتون إلى التوقف، على غرار ما كان يمكن أن يحدث في أي وقت أثناء الخمسة والعشرين عامًا الماضية، لكن هذا لا يعدو أن يكون إساءة للواقعية، من السهل أن يستمر، لكن دون جدوى. وكان بروكس محقًا في إصراره على القول لابد أن نذهب إلى ما وراء الحوادث المريعة التي تقع أمام أعيننا وأن يُمعن النظر في الإجراءات الأكثر عمقًا وفي دروسها».

وسط ذلك كله، لا توجد مهمة أكثر إلحاحًا من تحرير أنفسنا من المذاهب الدينية التي تجعل أحداث التاريخ الفعلية في طي النسيان، وبالتالي تعزز الأسس التي لدينا لمزيد من «الانتهاكات للواقعية».

# العالم يرفض أمريكا

**4 تشرين الثاني 2013**

خلال الحلقة الأخيرة من مهزلة واشنطن التي أذهلت عالمنا المرتبك، قال أحد المعلقين الصحفيين الصينيين إنه إذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تكون عضوًا مسؤولاً في النظام العالمي، فربما يجب على العالم «التخلي عن أمريكا» - وفصل نفسه عن دولة مارقة على رغم أنها صاحبة القوة العسكرية المهيمنة فإنها تفقد مصداقيتها في مجالات أخرى.

كان المصدر المباشر لكارثة واشنطن هو التحول الحاد إلى اليمين بين الطبقة السياسية. في الماضي، كانت الولايات المتحدة توصف أحيانًا بسخرية - ولكن ليس بشكل غير دقيق - بدولة الحزب الواحد: حزب رجال الأعمال، له فصيلان يسميان الديمقراطيين والجمهوريين.

هذا لم يعد صحيحًا. لا تزال الولايات المتحدة دولة ذات حزب واحد، حزب رجال الأعمال. لكن لديها فصيل واحد فقط: وهم الجمهوريون المعتدلون، وهذا الفصيل يسمى الآن الديمقراطيين الجدد (كما هو الحال مع تحالف الكونغرس الأمريكي نفسه).

لا يزال هناك تنظيم للحزب الجمهوري، لكنه تخلى منذ فترة طويلة عن أي مظهر يشير إلى أنه حزب برلماني عادي. يصف المعلق المحافظ نورمان أورنستين من معهد أمريكان إنتربرايز الجمهوريين اليوم بأنهم «متمردون راديكاليون، ومتطرفون أيديولوجيًا، ويحتقرون الحقائق والتسويات، ويرفضون شرعية معارضيهم السياسيين»: إنهم يمثلون خطرًا جسيمًا على المجتمع.

يكرس الحزب نشاطه لخدمة الأثرياء وقطاع الشركات. وبما أنه لا يمكن الحصول على أصوات الناخبين وفق هذا النهج، فقد اضطر الحزب إلى تحشيد قطاعات المجتمع المتطرفة وفقًا للمعايير العالمية. الجنون هو المعيار الجديد بين أعضاء حفلات الشاي ومجموعة أخرى من خارج التيار السائد.

توقع الحزب الجمهوري ورعاته من رجال الأعمال استخدامه كأداة في الهجوم النيوليبرالي على السكان – من خلال خصخصة القطاع العام وتقييد التدخل الحكومي، مع الاحتفاظ بتلك الأجزاء التي تخدم الثروة والسلطة، مثل الجيش.

حقق الحزب الجمهوري بعض النجاح، لكنه يجد الآن أنه لم يعد قادرًا على السيطرة على قاعدته، ويثير استياءها كثيرًا. وبالتالي يصبح تأثيره على المجتمع الأمريكي أكثر حدة. مثال على ذلك: رد فعله الخبيث ضد قانون الرعاية الصحية والإغلاق الوشيك للمؤسسات الصحية الحكومية.

ملاحظة المعلق الصيني ليست جديدة تمامًا. في عام 1999، حذر المحلل السياسي صمويل ب. هنتنغتون من أن الولايات المتحدة، بالنسبة لمعظم أنحاء العالم، «تصبح القوة العظمى المارقة»، التي يُنظر إليها على أنها «أكبر تهديد خارجي منفرد لمجتمعاتها».

بعد أشهر قليلة من ولاية بوش، حذر روبرت جيرفيس، رئيس جمعية العلوم السياسية، من أن «أمريكا أصبحت في نظر الكثير من دول العالم، في الواقع، الدولة المارقة الرئيسية اليوم». حذر كل من هنتنغتون وجيرفيس من أن مثل هذا المسار غير حكيم. وقد تكون عواقبه على الولايات المتحدة وخيمة.

في العدد الأخير من مجلة فورين أفيرز، Foreign Affairs وهي المجلة الرائدة لمفكري النخبة، يراجع ديفيد كاي جانبًا واحدًا من ابتعاد واشنطن عن العالم: وهو رفض المعاهدات المتعددة الأطراف «كما لو كان الأمر في مباراة رياضية».

ويوضح أن بعض المعاهدات تم رفضها تمامًا، كما حدث عندما «صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي ضد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2012 ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) في عام 1999».

يتم رفض البعض الآخر بسبب التقاعس عن العمل بها، بما في ذلك «مواضيع مثل العمل، والحقوق الاقتصادية والثقافية، والأنواع المهددة بالانقراض، والتلوث، والنزاع المسلح، وحفظ السلام، والأسلحة النووية، وقانون البحار، والتمييز ضد المرأة».

ويقول كاي إن رفض الالتزامات الدولية «أصبح مترسخًا إلى درجة أن الحكومات الأجنبية لم تعد تتوقع تصديق واشنطن أو مشاركتها الكاملة في المعاهدات الأساسية التي قامت بصياغتها. العالم يتقدم. والقوانين يتم سنّها في مكان آخر، بتدخل أمريكي محدود (هذا إن وجد أصلاً)».

على الرغم من أن هذه الممارسة ليست جديدة، فقد أصبحت بالفعل أكثر رسوخًا في السنوات الأخيرة، إلى جانب القبول الهادئ في الداخل للعقيدة القائلة بأن للولايات المتحدة كل الحق في التصرف كدولة مارقة.

لنأخذ مثالًا نموذجيًا، قبل بضعة أسابيع، اختطفت قوات العمليات الخاصة الأمريكية المشتبه به، أبو أنس الليبي، من شوارع العاصمة الليبية طرابلس، ونقلته إلى سفينة بحرية للاستجواب دون محامٍ. أبلغ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الصحافة أن هذه الإجراءات قانونية لأنها تتوافق مع القانون الأمريكي، ولم يصدر أي تعليق محدد.

المبادئ صالحة فقط إذا كانت عالمية. وغني عن القول إن ردود الفعل ستكون مختلفة بعض الشيء، إذا اختطفت القوات الخاصة الكوبية الإرهابي البارز لويس بوسادا كاريليس في ميامي، وأحضرته إلى كوبا للاستجواب والمحاكمة وفقًا للقانون الكوبي.

تقتصر مثل هذه الأعمال على الدول المارقة. وبشكل أكثر دقة، على الدولة المارقة التي تتمتع بالقوة الكافية للتصرف مع الإفلات من العقاب: حيث قامت في السنوات الأخيرة، بشن الأعمال العدوانية كما تشاء، لإرهاب مناطق كبيرة من العالم بهجمات الطائرات بدون طيار، وغير ذلك الكثير.

ولتحدي العالم بطرق أخرى، على سبيل المثال من خلال التمسك بالحظر المفروض على كوبا على الرغم من الموقف المعادي الطويل الأمد لها من قبل دول العالم بأسره، باستثناء إسرائيل، التي صوتت مع حاميها عندما أدانت الأمم المتحدة الحظر مرة أخرى في قرار مجلس الأمن (188–2) الذي صدر في تشرين الأول.

أيًا كان ما قد يظنه العالم، فإن تصرفات الولايات المتحدة مشروعة لأننا نقول ذلك. تم الإعلان عن هذا المبدأ من قبل رجل الدولة البارز دين أتشيسون في عام 1962، عندما أصدر تعليماته للجمعية الأمريكية للقانون الدولي بعدم رفع أي قضية قانونية عندما تقوم الولايات المتحدة برد فعل لمن يتحدى «سلطتها ومكانتها وسمعتها».

لقد ارتكبت كوبا تلك الجريمة عندما انتصرت على غزو الولايات المتحدة ثم امتلكت الجرأة للنجاة من هجوم مصمم لتسليط «رعب الأرض» على كوبا، على حد تعبير مستشار كينيدي والمؤرخ آرثر شليزنجر.

عندما حصلت الولايات المتحدة على استقلالها، سعت للانضمام إلى المجتمع الدولي في ذلك الوقت. وهذا هو سبب افتتاح إعلان الاستقلال بالتعبير عن الاهتمام بـ «الاحترام اللائق لآراء الجنس البشري».

كان العنصر الحاسم هو التطور من كونفدرالية غير منظمة إلى «أمة جديرة بالانضمام إلى المعاهدات الدولية» وموحدة، على حد تعبير المؤرخ الدبلوماسي إيليجا إتش. جولد، وكانت تحترم اتفاقيات النظام الأوروبي. من خلال تحقيق هذا الوضع، اكتسبت الأمة الجديدة أيضًا الحق في التصرف كما تشاء داخليًا.

وهكذا يمكن أن تمضي في تخليص نفسها من السكان الأصليين وتوسيع عمليات الرق، وهي مؤسسة «بغيضة» لدرجة أنه لا يمكن التسامح معها في إنجلترا، كما حكم بذلك الفقيه البارز ويليام موراي، إيرل مانسفيلد، في عام 1772. وكان تطور القانون الإنجليزي عاملاً يدفع من يمتلك العبيد إلى الهروب من نطاق تنفيذه.

وبالتالي، فإن التحول إلى دولة جديرة بالانضمام إلى المعاهدات الدولية

يمنحها مزايا متعددة: الاعتراف الخارجي بها، وحرية التصرف في شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي. توفر القوة المهيمنة الفرصة لتصبح أمريكا دولة مارقة، تتحدى بحرّيةٍ القانون والأعراف الدولية، بينما تواجه مقاومة متزايدة في الخارج وتساهم في تدهورها من خلال جروحها الداخلية.

## «إعادة النظر في مفهوم» محور الشر

**3 كانون الأول 2013**

تم الإعلان في 24 تشرين الثاني عن اتفاق مؤقت بشأن سياسات إيران النووية من شأنه أن يوفر فترة ستة أشهر لإجراء مفاوضات جوهرية.

كتب مايكل غوردون، مراسل صحيفة نيويورك تايمز، «كانت هذه هي المرة الأولى منذ ما يقرب من عقد من الزمان، كما قال مسؤولون أمريكيون، يتم فيها التوصل إلى اتفاق دولي لوقف الكثير من أجزاء برنامج إيران النووي وتخليها عن بعض عناصره».

تحركت الولايات المتحدة في الحال لفرض عقوبات صارمة على شركة سويسرية قامت بانتهاك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة. وأوضح ريك جلادستون في صحيفة التايمز: «يبدو أن الهدف من توقيت الإعلان جزئيًا هو إرسال إشارة إلى أن إدارة أوباما لا تزال تعتبر إيران خاضعة للعزلة الاقتصادية».

يتضمن «الاتفاق التاريخي» بالفعل تنازلات إيرانية مهمة – رغم أنه ليس فيه تنازلات مقابلة من جانب الولايات المتحدة، التي وافقت فقط على الحد مؤقتًا من عقوباتها لإيران.

من السهل تخيل تنازلات أمريكية محتملة. يمكن ذكر تنازل واحد فقط: الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تنتهك بشكل مباشر معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية (NPT) – والأكثر خطورة، ميثاق الأمم المتحدة – من خلال الحفاظ على تهديدها باستخدام القوة ضد إيران. يمكن للولايات المتحدة أيضًا أن تصرّ على أن يمتنع حليفها الإسرائيلي عن هذا الانتهاك الخطير للقانون الدولي – وهو مجرد انتهاك واحد من بين العديد من الانتهاكات.

في الخطاب السائد، من الطبيعي أن تقدم إيران وحدها تنازلات. بعد كل شيء، الولايات المتحدة هي الفارس الأبيض، وتقود المجتمع الدولي في جهوده لاحتواء إيران – التي تعتبر أخطر تهديد للسلام العالمي – وإجبارها على الامتناع عن العدوان والإرهاب والجرائم الأخرى.

هناك منظور مختلف، لم يسمع عنه الكثير، رغم أنه قد يستحق الذكر على الأقل. ويبدأ برفض التأكيد الأمريكي على أن الاتفاقية تنهي 10 سنوات من عدم رغبة إيران في معالجة هذا التهديد النووي المزعوم.

قبل عشر سنوات عرضت إيران حل خلافاتها مع الولايات المتحدة حول البرامج النووية، إلى جانب جميع القضايا الأخرى. رفضت إدارة بوش العرض بغضب ووبخت الدبلوماسي السويسري الذي نقله.

ثم سعى الاتحاد الأوروبي وإيران إلى ترتيبٍ تعلِّق إيران بموجبه تخصيب اليورانيوم بينما يقدم الاتحاد الأوروبي تأكيدات بأن الولايات المتحدة لن تهاجمها. كما ذكر سيليج هاريسون في صحيفة فاينانشيال تايمز، «لقد تعرقلت خطط الاتحاد الأوروبي بفعل الولايات المتحدة... التي رفضت مناقشة القضايا الأمنية، وبذلك فشلت جهوده».

في عام 2010، قبلت إيران اقتراحًا قدمته تركيا والبرازيل لشحن اليورانيوم المخصّب إلى تركيا للتخزين. في المقابل، سيوفر الغرب نظائر لمفاعلات الأبحاث الطبية الإيرانية. شجب الرئيس أوباما بشدة البرازيل وتركيا لانشقاقهما عن الصفوف، وسرعان ما فرض عقوبات أشد. وأصدرت البرازيل بسخط شديد رسالة من أوباما اقترح فيها هذا الترتيب، على افتراض أن إيران سترفضه. سرعان ما اختفى الحادث عن الأنظار.

وفي عام 2010 أيضًا، دعا أعضاء معاهدة حظر الانتشار النووي إلى مؤتمر دولي للمضي قدمًا في مبادرة عربية طويلة الأمد لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، من المقرر عقده في هلسنكي في كانون الأول 2012. رفضت إسرائيل حضوره. فيما وافقت إيران على القيام بذلك دون قيد أو شرط.

ثم أعلنت الولايات المتحدة إلغاء المؤتمر، مكررة اعتراضات إسرائيل. دعت الدول العربية والبرلمان الأوروبي وروسيا إلى إعادة عقد المؤتمر بسرعة، بينما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت 174 دولة مقابل 6 إلى قرار بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها للتفتيش. صوتت الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا وجزر مارشال وميكرونيزيا وبالاو بـ«لا» - وهي نتيجة تشير إلى تنازل أمريكي آخر محتمل اليوم.

إن مثل هذه العزلة للولايات المتحدة في الساحة الدولية أمر طبيعي تمامًا، في مجموعة واسعة من القضايا.

في المقابل، أيدت حركة عدم الانحياز (التي تضم معظم دول العالم)، في اجتماعها العام الماضي في طهران، بقوة مرة أخرى حق إيران، كدولة موقعة على معاهدة حظر الانتشار النووي، في تخصيب اليورانيوم. ترفض الولايات المتحدة هذه الحجة، مدعية أن الحق مشروط بتقديم تأكيدات من المفتشين، لكن لا توجد مثل هذه الصياغة في المعاهدة.

تؤيد غالبية كبيرة من العرب حق إيران في رفع دعوى قضائية ضد برنامجها النووي. العرب معادون لإيران، لكنهم ينظرون إلى الولايات المتحدة وإسرائيل على أنهما التهديدان الأساسيان اللذان يواجهونهما، كما أفاد الباحث شبلي تلحمي مرة أخرى في مراجعته الشاملة الأخيرة للرأي العام العربي.

يبدو المسؤولون الغربيون في حيرة من أمرهم من رفض إيران التخلي عن حق تخصيب اليورانيوم، كما يلاحظ فرانك روز في صحيفة نيويورك تايمز، مقدمًا تفسيراً نفسياً. فقد يتبادر إلى الذهن الآخرون إذا خرجنا قليلاً من الصندوق.

لا يمكن توقع قيام الولايات المتحدة بقيادة المجتمع الدولي إلا إذا تم تعريف هذا المجتمع على أنه الولايات المتحدة وكل من يتماشى معها، غالبًا من خلال الترهيب، كما يتم الاعتراف بذلك ضمنيًا في بعض الأحيان.

منتقدو الاتفاقية الجديدة، كما أفاد ديفيد إي سانجر وجودي رودورن في صحيفة نيويورك تايمز، حذروا من أن «الوسطاء المخادعين، الصينيين المتحمسين لمصادر الطاقة والأوروبيين الذين يبحثون عن طريق للعودة إلى الأيام القديمة، عندما كانت إيران المصدر الرئيسي للتجارة، سيعتقدون أن هذه هي فرصتهم لتخطي الحواجز». باختصار، إنهم يقبلون حاليًا الأوامر الأمريكية فقط بسبب الخوف. وفي الواقع، سعت الصين والهند والعديد من الدول الأخرى إلى طرقها الخاصة لتجنب العقوبات الأمريكية على إيران.

يتحدى البديل المنظور بقية المعايير القياسية للولايات المتحدة. إنها لا تتغاضى عن حقيقة أن الولايات المتحدة تعذب الإيرانيين منذ 60 عامًا دون انقطاع. بدأت تلك العقوبة في عام 1953 مع الانقلاب الذي قادته وكالة المخابرات المركزية والذي أطاح بالحكومة البرلمانية الإيرانية وساند الشاه، وهو طاغية كان يجمع بانتظام أحد أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم كحليف للولايات المتحدة.

عندما أطيح بالشاه في عام 1979، تحولت الولايات المتحدة على الفور إلى دعم غزو صدام حسين الشرس لإيران، وانضمت لدعمه مباشرة عن طريق تغيير العلم المرفوع على سفن العراق بعلم حليفته الكويت حتى تتمكن من كسر الحصار الإيراني. في عام 1988، أسقطت سفينة تابعة للبحرية الأمريكية أيضًا طائرة ركاب إيرانية في المجال الجوي التجاري، مما أسفر عن مقتل 290 شخصًا، ثم حصلت على تكريم رئاسي عند عودتها إلى الوطن.

بعد أن أُجبرت إيران على الاستسلام، جددت الولايات المتحدة دعمها لصديقها صدام، حتى إنها دعت المهندسين النوويين العراقيين إلى الولايات المتحدة لتلقي تدريب متقدم في إنتاج الأسلحة. ثم فرضت إدارة كلينتون عقوبات على إيران، كانت الأكثر قسوة في السنوات الأخيرة.

في الواقع، هناك دولتان مارقتان تعملان في المنطقة، تلجآن إلى العدوان والإرهاب وتخرقان القانون الدولي متى شاءتا: الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل. لقد نفذت إيران بالفعل عملاً عدوانيًا: احتلال ثلاث جزر عربية تحت حكم الشاه المدعوم من الولايات المتحدة. لكن أي شيء يُنسب إلى إيران بشكل موثوق به يتضاءل مقارنةً بالدول المارقة.

من المفهوم أن تلك الدول المارقة يجب أن تعترض بشدة على وجود رادع في المنطقة، ويجب أن تقود حملة لتحرير نفسها من أي قيود من هذا القبيل.

إلى أي مدى ستذهب الدولة الأقل شراسة للقضاء على الرادع المخيف بحجة «التهديد الوجودي»؟ يخشى البعض أن تذهب بعيداً جداً. ميخا زينكو من المجلس في العلاقات الخارجية يحذر في مجلة فورين بوليسي من أن إسرائيل قد تلجأ إلى حرب نووية. يحث محلل السياسة الخارجية زبيغنيو بريجنسكي واشنطن على أن توضح لإسرائيل أن القوات الجوية الأمريكية ستوقفها إذا حاولت القيام بعمليات قصف.

أي من هذه المنظورات المتضاربة أقرب إلى الواقع؟ الإجابة على السؤال هي أكثر من مجرد تمرين مفيد. فالجواب يحتمل حدوث عواقب عالمية وخيمة.

# ما هي المصلحة العامة؟

**6 كانون الثاني 2014**

هذا المقال مقتبس من محاضرة عن جون ديوي ألقاها نعوم تشومسكي في جامعة كولومبيا في نيويورك في 6 كانون الأول 2013.

البشر كائنات اجتماعية، ويعتمد نوع المخلوق الذي يصبح الفرد عليه بشكل أساسي على الظروف الاجتماعية والثقافية والمحيطة بحياته.

لذلك فإننا مضطرون إلى البحث عن القوانين الاجتماعية التي تؤدي إلى ضمان حقوق الناس ورفاهيتهم، وتحقيق تطلعاتهم العادلة – باختصار، إلى المصلحة العامة.

للبحث في هذا الموضوع، أود استذكار ما يبدو لي من الحقائق البديهية. إنها تتعلق بمجموعة مهمة من المبادئ الأخلاقية: التي تنتشر في جميع أنحاء العالم، حيث يتم الحديث بها دائمًا، ولكنها أيضًا في نفس الوقت عالمية من زاوية أخرى حيث يرفض الجميع الالتزام بها خلال الممارسة العملية.

تكون البداية مع المبادئ الأخلاقية العامة المتعارف عليها، مثل الحقيقة البديهية التي تنص على أنه يجب أن نطبق على أنفسنا نفس المعايير التي نطبقها على الآخرين (إن لم تكن أكثر قسوة)، إلى أن تصل بنا إلى مبادئ أكثر تحديدًا، مثل التفاني في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي يتم الإعلان عنها على نطاق العالم، حتى من قبل أسوأ الحكام وحشية – على الرغم من أن السجل الفعلي لتطبيقها قاتم، من جميع النواحي.

أفضل نقطة ننطلق منها هي كتاب الفيلسوف جون ستيوارت مل (عن الحرية) الذي يعد من المؤلفات الكلاسيكية. إذ يقول في مقدمته «المبدأ الرئيسي الرائد، الذي تتقارب فيه كل حجة تتكشف في هذه الصفحات بشكل مباشر: الأهمية المطلقة والأساسية للتنمية البشرية في تنوعها الأغنى».

هذه الكلمات مقتبسة من الفيلسوف فيلهلم فون همبولت، مؤسس المدرسة الليبرالية الكلاسيكية. حيث يتبع ذلك بالقول إن المؤسسات التي تقيد مثل هذا التطور غير شرعية، ما لم تتمكن بطريقة ما من تبرير أفعالها.

يجب أن يدفعنا الاهتمام بالمصلحة العامة إلى إيجاد طرق لتحفيز التنمية البشرية في أغنى تنوعها.

شعر آدم سميث، وهو مفكر آخر في عصر التنوير وله وجهات نظر مشابهة، أنه لا ينبغي أن يكون من الصعب للغاية وضع سياسات بشرية. حيث يؤكد في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية، «كيف يمكن أن نفترض أن الإنسان أناني، من الواضح أنه يحمل في طبيعته بعض المبادئ الأخلاقية، التي تجعله يهتم بثروة الآخرين، وتجعل سعادتهم ضرورية له، على الرغم من أنه لا يحصل منها إلا على متعة رؤيتها».

يعترف سميث بقوة ما يسميه «المبدأ الخسيس لسادة البشرية»: «كل شيء لأنفسنا، ولا شيء للآخرين». لكن «المشاعر المتأصلة في الطبيعة البشرية» الأكثر اعتدالًا قد تعوّض عن هذا المرض.

تحطمت الليبرالية الكلاسيكية في المياه الضحلة لرأس المال، لكن التزاماتها وتطلعاتها الإنسانية لم تمت. فرودولف روكر، وهو مفكر فوضوي وناشط من القرن العشرين، يردد أفكارًا مماثلة.

وصف روكر ما يسميه «اتجاه محدد في التطور التاريخي للبشرية» وهو يسعى جاهدًا من أجل «الكشف الحر دون عوائق لجميع القوى الفردية والاجتماعية في الحياة».

كان روكر يرسم الخطوط العريضة لتقليد فوضوي بلغ ذروته في ظهور اللاسلطوية النقابية – حسب المصطلحات الأوروبية، وهي مجموعة متنوعة من فصائل «الاشتراكية الليبرالية»

هذا النوع من الاشتراكية، كما قال، لا يصور «نظامًا اجتماعيًا ثابتًا ومنغلقًا على نفسه» مع إجابة محددة لجميع الأسئلة والمشاكل المتنوعة للحياة البشرية، بل بالأحرى اتجاه في التطور البشري يسعى جاهدًا لتحقيق الأفكار التنويرية والمثل العليا.

وبهذا المفهوم، فإن اللاسلطوية هي جزء من نطاق أوسع من الفكر والعمل الاشتراكي التحرري الذي يشمل الإنجازات العملية التي شهدتها إسبانيا الثورية في عام 1936؛ ويصل إلى أبعد من ذلك إلى الشركات المملوكة للعمال التي تنتشر اليوم في حزام الصدأ الأمريكي (مصطلح يطلق على المنطقة المتداخلة العليا شمال شرق الولايات المتحدة،... كانت هذه المنطقة معروفة سابقًا باسم قلب المنطقة الصناعية الأمريكية -م )، وفي شمال المكسيك، وفي مصر، والعديد من البلدان الأخرى، وعلى نطاق واسع في بلاد الباسك في إسبانيا؛ ويشمل العديد من الحركات التعاونية حول العالم وجزءًا كبيرًا من المبادرات النسوية والمدنية ومبادرات حقوق الإنسان.

يسعى هذا الاتجاه الواسع في التنمية البشرية إلى تحديد هياكل التسلسل الهرمي والسلطة والهيمنة التي تقيد التنمية البشرية، ومن ثم إخضاعها لتحدٍ معقول للغاية: تبرير أفعالك.

إذا لم تستطع هذه الهياكل مواجهة هذا التحدي، فيجب تفكيكها – ويعتقد اللاسلطويون، «إعادة تشكيلها من الأسفل»، كما لاحظ المعلق ناثان شنايدر.

يبدو هذا جزئيًا كأنه حقيقة بديهية: لماذا يجب على أي شخص التخلص من الهياكل والمؤسسات غير الشرعية؟ لكن البديهيات لها على الأقل ميزة كونها صحيحة، مما يميزها عن قدر كبير من الخطاب السياسي. وأعتقد أنهم يؤيدون نقاط انطلاق مفيدة لإيجاد المصلحة العامة.

بالنسبة لروكر، «المشكلة المحددة لعصرنا هي تحرير الإنسان من لعنة الاستغلال الاقتصادي والاستعباد السياسي والاجتماعي».

وتجدر الإشارة إلى أن العلامة الأمريكية المميزة لليبرالية تختلف

اختلافًا حادًا عن التقليد التحرري، حيث تقبل وتؤيد بالفعل خضوع العمال لأسياد الاقتصاد، وإخضاع الجميع للانضباط التقييدي والسمات المدمرة للأسواق.

تشتهر الفوضوية بأنها تعارض الدولة، بينما تنادي بـ «الإدارة المخططة للأشياء في مصلحة المجتمع»، على حد تعبير روكر. وأكثر من ذلك، إنشاء اتحادات واسعة النطاق للمجتمعات وأماكن العمل الذاتية الحكم.

اليوم، غالبًا ما يدعم اللاسلطويون المخلصون لهذه الأهداف سلطة الدولة لحماية الناس والمجتمع والأرض نفسها من ويلات رأس المال الخاص المركّز. هذا ليس تناقضًا. يعيش الناس ويعانون في المجتمع القائم. يجب استخدام الوسائل المتاحة لحمايتهم والاستفادة منهم، حتى لو كان الهدف الطويل الأجل هو بناء بدائل مفضلة.

في الحركة العمالية الريفية البرازيلية، يتحدثون عن «توسيع أرضيات القفص» - قفص المؤسسات التعاونية القائمة التي يمكن توسيعها من خلال النضال الشعبي - كما حدث بالفعل على مدى سنوات عديدة.

يمكننا توسيع الصورة لنفكر في قفص مؤسسات الدولة على أنه حماية من الوحوش الشرسة التي تتجول في الخارج: المؤسسات الرأسمالية المفترسة المدعومة من الدولة والتي تخدم في الأساس مصالح وسلطة وهيمنة القطاع الخاص، لتخدم مصلحة المجتمع والشعب المهمشة، التي يتم ذكرها في الخطب الإبلاغية ولكن يتم التغاضي عنها في الممارسة العملية باعتبارها مسألة مبدئية أو حتى قانونية.

يقارن الكثير من الأعمال الأكثر احترامًا في العلوم السياسية الأكاديمية بين المواقف العامة وسياسة الحكومة. في كتابه الغنى والنفوذ: عدم المساواة الاقتصادية والسياسة - في أمريكا، يكشف الباحث في جامعة برينستون مارتن جيلينز أن غالبية سكان الولايات المتحدة محرومون من حق التصويت.

ويخلص جيلينز إلى أن حوالي 70 في المائة من السكان، في الطرف الأدنى من مقياس الثروة / الدخل، ليس لديهم أي تأثير على السياسة.

وبالتحرك من خلال هذا المقياس، يزداد التأثير ببطء. في القمة، أولئك الذين يحددون السياسة إلى حد كبير، من خلال وسائل ليست غامضة. النظام الناتج ليس ديموقراطيًا بل بلوتوقراطيًا.

أو ربما، بلطف أكثر بقليل، هو ما يسميه الباحث القانوني كونور جيرتي «الديمقراطية الجديدة»، وهي شريكة لنظام الليبرالية الجديدة – وهو نظام يتمتع فيه القلة بالحرية، والأمن بمعناه الكامل متاح فقط للنخبة، ولكن ضمن نظام حقوق رسمية أكثر عمومية.

على النقيض من ذلك، كما كتب روكر، فإن النظام الديمقراطي حقًا من شأنه أن يحقق طابع «تحالف المجموعات الحرة من الرجال والنساء على أساس العمل التعاوني والإدارة المخططة للأشياء لمصلحة المجتمع».

لا أحد يعتبر الفيلسوف الأمريكي جون ديوي فوضويًا. لكن حين التمعن في أفكاره. نجده يعترف بأن «القوة اليوم تكمن في التحكم في وسائل الإنتاج والتبادل والدعاية والنقل والمواصلات. من يملكها يتحكم بالحياة في هذه البلاد»، حتى لو بقيت الأشكال الديمقراطية. وإلى أن تصبح هذه المؤسسات في أيدي الجمهور، ستظل السياسة «الظل الذي تلقيه الشركات الكبرى على المجتمع»، كما نراه اليوم.

تؤدي هذه الأفكار بشكل طبيعي جدًا إلى رؤية المجتمع على أساس سيطرة العمال على المؤسسات الإنتاجية، كما تصورها مفكرو القرن التاسع عشر، ولا سيما كارل ماركس، ولكن أيضًا – الأقل شهرة – جون ستيوارت ميل.

كتب جون ستيوارت ميل يقول: «يجب أن نتوقع أن شكل الارتباط، الذي سيسود في حال إذا استمرت البشرية في التطور هو... اتحاد العمال أنفسهم على أساس المساواة، والملكية الجماعية لرأس المال الذي يباشرون به عملهم، والعمل تحت إشراف مديرين ينتخبونهم ويقيلونهم بأنفسهم».

كان الآبـاء المؤسسون للولايات المتحدة يدركون جيدًا مخاطر الديمقراطية. وقد حذر، جيمس ماديسون كبير الآباء المؤسسين في مناقشات المؤتمر الدستوري، من هذه المخاطر.

من الطبيعي أن يتخذ ماديسون إنجلترا نموذجًا له، وقد أكد أنه «في إنجلترا، في هذا اليوم، إذا كانت الانتخابات مفتوحة لجميع طبقات الناس، فإن ممتلكات أصحاب الأرض ستكون غير آمنة. سيصدر قريباً قانون زراعي» يقوض الحق في الملكية.

كانت المشكلة الأساسية التي توقعها ماديسون في «تأطير نظام نرغب في أن يدوم لعصور» هي التأكد من أن الحكام الفعليين سيكونون الأقلية الثرية من أجل «ضمان حقوق الملكية. يكمن الخطر الناجم عن المساواة والتنوع في حق الاقتراع، في إسناد سلطة كاملة على الممتلكات في أيدي أشخاص ليس لهم نصيب فيها».

تتفق الدراسات الأكاديمية بشكل عام مع تقييم الباحث في جامعة براون جوردون إس. وود بأن «الدستور كان في جوهره وثيقة أرستقراطية مصممة للتحقق من الاتجاهات الديمقراطية في تلك الفترة».

قبل ماديسون بوقت طويل، اعترف أرسطو في كتابه «السياسة» بوجود نفس المشكلة مع الديمقراطية.

بمراجعة مجموعة متنوعة من الأنظمة السياسية، اعتبر أرسطو أن هذا النظام هو أفضل – أو ربما الأقل سوءًا – شكل من أشكال الحكومة. لكنه أدرك وجود عيب: يمكن للغالبية العظمى من الفقراء استخدام قوتهم التصويتية للاستيلاء على ممتلكات الأغنياء، وهو أمر غير عادل.

توصل ماديسون وأرسطو إلى حلول معاكسة: نصح أرسطو بالحد من عدم المساواة، من خلال ما نعتبره تدابير دولة الرفاهية. شعر ماديسون أن الجواب هو تقليص الديمقراطية.

في سنواته الأخيرة، استوعب توماس جيفرسون، الرجل الذي صاغ إعلان استقلال الولايات المتحدة، الطبيعة الأساسية للصراع، الذي لم ينته بعد. كانت لدية مخاوف جدية بشأن جودة ومصير التجربة الديمقراطية. وميز بين «الأرستوقراطيين والديمقراطيين».

الأرستقراطيون هم «أولئك الذين يخافون الناس ولا يثقون بهم، ويرغبون في سحب كل السلطات منهم إلى أيدي الطبقات العليا». على

النقيض من ذلك، فإن الديمقراطيين «يتماهون مع الناس، ويثقون بهم، ويعتزون بهم ويعتبرونهم الأكثر صدقًا وأمانًا، على الرغم من أنهم ليسوا المستودع الأكثر حكمة للمصلحة العامة».

اليوم قد يجادل خلفاء «الأرستقراطيين» من أتباع جيفرسون حول من يجب أن يلعب الدور التوجيهي: التكنوقراطيون والمفكرون ذوو التوجه السياسي، أم المصرفيون والمسؤولون التنفيذيون في الشركات.

هذه الوصاية السياسية هي التي يسعى التقليد الليبرالي الأصيل إلى تفكيكها وإعادة بنائها من أسفل، مع تغيير النظام الصناعي أيضًا، على حد تعبير ديوي، «من نظام اجتماعي إقطاعي إلى نظام اجتماعي ديمقراطي» قائم على الرقابة العمالية، مع احترام كرامة المنتج كشخص أصيل وليس أداة في أيدي الآخرين.

ومثل التشبيه الذي أطلقه كارل ماركس عن حيوان الخلد حين قال – «صديقنا القديم، حيوان الخلد، الذي يعرف جيدًا كيف يعمل تحت الأرض، ثم يظهر فجأة» – فإن التقليد التحرري دائمًا ما يكون قريبًا من السطح، ومستعدًا دائمًا لإلقاء نظرة خاطفة، أحيانًا بطرق مفاجئة وغير متوقعة، سعياً لتحقيق ما يبدو لي أنه تقدير معقول للمصلحة العامة.

# امتيازات السلطة

**4 شباط 2014**

مع اقتراب عام 2013 من نهايته، أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي نتائج الاستطلاع الذي قام به ائتلاف وين / غالوب WIN / Gallup العالمي (هو ائتلاف تجاري عالمي في مجال الأبحاث بين الشبكة العالمية المستقلة ومؤسسة غالوب الدولية –م) الذي كان يتمحور حول هذا السؤال: «ما هي الدولة التي تعتقد أنها تشكل أكبر تهديد للسلام في العالم اليوم؟»

احتلت الولايات المتحدة المركز الأول وبفارق كبير عن باكستان صاحبة المركز الثاني، حيث حصدت ثلاثة أضعاف أصوات باكستان صاحبة المركز الثاني.

على النقيض من ذلك، يدور الجدل في الأوساط الأكاديمية والإعلامية الأمريكية حول ما إذا كان يمكن احتواء إيران، وما إذا كان نظام المراقبة الضخم لوكالة الأمن القومي ضروريًا لحماية أمن الولايات المتحدة.

بالنظر إلى نتائج الاستطلاع، يبدو أن هناك أسئلة أكثر صلة بالموضوع: هل يمكن احتواء الولايات المتحدة وتأمين الدول الأخرى من التهديد الأمريكي؟

تحتل الولايات المتحدة في بعض أنحاء العالم مرتبة أعلى باعتبارها تهديدًا متصورًا للسلام العالمي، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث تعتبر الأغلبية الساحقة من السكان الولايات المتحدة وحليفتها المقربة إسرائيل من التهديدات الرئيسية التي تواجهها، وليس كما تعتقد أمريكا وإسرائيل أنها: إيران.

من المرجح أن قلة من الأمريكيين اللاتينيين يشككون في صحة ما قاله البطل القومي الكوبي خوسيه مارتي، في عام 1894، «كلما ابتعدنا عن الولايات المتحدة، كان شعب أمريكا اللاتينية أكثر حرية وازدهارًا».

تم تأكيد مقولة مارتي في السنوات الأخيرة، من خلال دراسة عن نسبة الفقر في تلك القارة أجرتها لجنة الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصدرت الدراسة الشهر الماضي.

يُظهر تقرير الأمم المتحدة أن الإصلاحات البعيدة المدى قد أدت إلى الحد من الفقر بشكل حاد في البرازيل وأوروغواي وفنزويلا وبعض البلدان الأخرى التي يكون تأثير الولايات المتحدة فيها ضئيلًا.

لا يزال الوضع سيئًا في البلدان الأخرى - وبالتحديد، تلك التي كانت لفترة طويلة تحت السيطرة الأمريكية، مثل غواتيمالا وهندوراس. حتى في المكسيك الغنية نسبيًا، والمنضوية تحت مظلة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كانت نسبة الفقر عالية، حيث أصبح مليون شخص في عداد الفقراء في عام 2013.

في بعض الأحيان، يتم الاعتراف بأسباب مخاوف العالم بشكل غير مباشر في الولايات المتحدة، كما هو الحال عندما أقر مدير وكالة المخابرات المركزية السابق مايكل هايدن، أثناء مناقشة حملة أوباما للقتل باستخدام طائرة بدون طيار، بأنه «في الوقت الحالي، لا توجد حكومة على هذا الكوكب تتفق معنا على شرعية هذه العمليات، باستثناء أفغانستان وربما إسرائيل».

إن الدولة الطبيعية ستشعر بالقلق إزاء الكيفية التي ينظر بها إليها في العالم. بالتأكيد سيكون هذا صحيحًا بالنسبة لبلد يعتمد «الاحترام اللائق لآراء البشرية»، على حد تعبير الآباء المؤسسين. لكن الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن أن تكون دولة طبيعية. فهي تمتلك أقوى اقتصاد في العالم

منذ قرن من الزمان، ولم تواجه أي تحد حقيقي لهيمنتها العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، على الرغم من بعض التراجع، الذي يحدث بشكل جزئي.

إن الولايات المتحدة، التي تعي «القوة الناعمة»، تقوم بحملات كبيرة من «الدبلوماسية العامة» (المعروفة أيضًا باسم الدعاية) لخلق صورة مؤيدة لها، مصحوبة أحيانًا بسياسات تستحق الاهتمام. ولكن عندما يصر العالم على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة هي أكبر تهديد للسلام إلى حد بعيد، فإن الصحافة الأمريكية نادراً ما تنشر هذه الحقيقة.

القدرة على تجاهل الحقائق غير المرغوب فيها هي واحدة من الشروط المسبقة للسلطة بدون منافسين. وهو أمر وثيق الصلة عند مراجعة التاريخ بشكل جذري.

والمثال الحالي هو التباكي بشأن الصراع السني الشيعي المتصاعد الذي يمزق الشرق الأوسط، لا سيما في العراق وسوريا. الموضوع السائد للتعليقات الأمريكية هو أن هذا الصراع هو نتيجة انسحاب القوة الأمريكية من المنطقة الذي يعتبر درساً في مخاطر «الانعزالية»

العكس هو الصحيح تقريبًا. إن جذور الصراع داخل الإسلام عديدة ومتنوعة، ولكن لا يمكن إنكار أن الانقسام قد تفاقم بشكل كبير بسبب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق. ولا يمكن في كثير من الأحيان تكرار أن العدوان تم تعريفه في محاكمات نورمبرغ على أنه «الجريمة الدولية الكبرى»، وهو يختلف عن الأعمال الأخرى من حيث إنه يشمل كل الشرور التي تتبعه، بما في ذلك الكارثة الحالية.

من الأمثلة الرائعة على هذا التزوير السريع لحقائق التاريخ هو رد الفعل الأمريكي على الفظائع التي ترتكب حاليًا في الفلوجة. الموضوع السائد هو الشعور بالحزن على التضحيات التي ذهبت عبثًا للجنود الأمريكيين الذين حاربوا وماتوا من أجل تحرير الفلوجة. إن إلقاء نظرة على التقارير الإخبارية

عن الهجمات الأمريكية على الفلوجة في عام 2004 يكشف بسرعة أن هذه كانت من بين جرائم الحرب الأكثر شناعة وفظاعة في ذلك العدوان.

يوفر رحيل نيلسون مانديلا فرصة أخرى للتفكير في التأثير الملحوظ لما يسمى «هندسة التاريخ» أي: إعادة تشكيل حقائق التاريخ لخدمة احتياجات السلطة.

عندما حصل مانديلا أخيرًا على حريته، أعلن أنه «خلال كل سنواتي في السجن، كانت كوبا مصدر إلهام لي وكان فيدل كاسترو يمثل بالنسبة لي معيناً لا ينضب من القوة... دمرت الانتصارات الكوبية أسطورة المستبد الأبيض الذي لا يقهر وألهمت الجماهير المقاتلة في جنوب أفريقيا... كانت نقطة تحول لتحرير قارتنا - وشعبي - من ويلات الفصل العنصري... لا يمكن لأي دولة أخرى أن تشير إلى أنها تمتلك سجلًا من نكران الذات أكبر مما أظهرته كوبا في علاقاتها مع أفريقيا؟»

توجد اليوم، أسماء الكوبيين الذين لقوا حتفهم وهم يدافعون عن أنغولا في مواجهة العدوان الجنوب أفريقي المدعوم من الولايات المتحدة، متحدين مطالب الأمريكان بمغادرة البلاد، منقوشة على جدار الأسماء «في منتزه الحرية في بريتوريا. ولم يتم نسيان آلاف عمال الإغاثة الكوبيين الذين دعموا أنغولا، إلى حد كبير».

النسخة المعتمدة من الولايات المتحدة مختلفة تمامًا. فمنذ الأيام الأولى بعد موافقة جنوب أفريقيا على الانسحاب من ناميبيا المحتلة بشكل غير قانوني في عام 1988، مما مهد الطريق لإنهاء الفصل العنصري، أشادت صحيفة وول ستريت جورنال بالنتيجة باعتبارها «إنجازًا رائعًا» للدبلوماسية الأمريكية، و«أحد أكبر الإنجازات للسياسة الخارجية لإدارة ريغان».

تم توضيح الأسباب التي جعلت مانديلا ومواطني جنوب أفريقيا يرون صورة مختلفة جذريًا في البحث العلمي الرائع الذي قام به البروفسور بييرو غليغيسيس بعنوان: رؤى الحرية: هافانا، واشنطن وبريتوريا والنضال من أجل جنوب أفريقيا 1976-1991.

كما يوضح غليغيسيس بشكل مقنع، فإن عدوان جنوب أفريقيا وإرهابها في أنغولا واحتلالها لناميبيا قد فشلت جميعها بواسطة «القوة العسكرية الكوبية» مصحوبة بـ«المقاومة السوداء الشرسة» داخل جنوب أفريقيا وبشجاعة الفدائيين الناميبيين. فازت قوات التحرير الناميبية بسهولة في انتخابات نزيهة جرت بأسرع ما يمكن. وبالمثل، في الانتخابات في أنغولا، كانت الحكومة المدعومة من كوبا قد حظيت بقبول مسبق - بينما واصلت الولايات المتحدة دعم إرهابيي المعارضة الشرسين هناك حتى بعد أن اضطرت جنوب أفريقيا إلى التراجع.

ظل أتباع سياسة الرئيس ريغان وحدهم تقريبًا في النهاية في دعمهم القوي لنظام الفصل العنصري وأعمال النهب المروعة في البلدان المجاورة. على الرغم من أن هذه الحلقات المخزية قد تُمحى من التاريخ الداخلي للولايات المتحدة، فمن المرجح أن تجعل الآخرين يفهمون كلمات مانديلا.

في هذه الحالات والعديد من الحالات الأخرى، تحمي السلطة العليا نفسها مما يحدث في الواقع - وهذا هو صلب الموضوع.

# الأمن وسياسة الدولة

**3 آذار 2014**

هذا هو القسم الأول من مقالة مقتبسة، من محاضرة ألقاها نعوم تشومسكي في 28 شباط، في ندوة رعتها منظمة السلام في العصر النووي في سانتا باربرا، كاليفورنيا.

يشير المبدأ الرئيسي لنظرية العلاقات الدولية إلى أن الأولوية القصوى للدولة هي ضمان الأمن. وقد أصبحت العبارة التي صاغها السياسي الشهير جورج ف. كينان الذي يعتبر مهندس الحرب الباردة بمنزلة أفضل تعبير عن هذا المبدأ حين قال، تتأسس الحكومات «لحفظ النظام والعدالة داخليًا وصد أي اعتداء خارجي».

تبدو هذه الفرضية معقولة، وغالبًا ما تكون بديهية، لكن يجب أن نمعن النظر فيها عن كثب ونسأل: توفير الأمن لمن؟ لعامة السكان؟ أم من أجل سلطة الدولة نفسها؟ أم للفئات المحلية المهيمنة؟

اعتمادًا على ما نعنيه، تتراوح درجة مصداقية تلك الفرضية من الضئيلة إلى المرتفعة جدًا.

إن أمن سلطة الدولة في أقصى درجاته، هو كناية عن الجهود التي تبذلها الدول لحماية نفسها من رقابة شعوبها.

في مقابلة له بثها التلفزيون الألماني، قال إدوارد ج. سنودن إن «نقطة

التحول» بالنسبة له كانت «رؤية مدير المخابرات الوطنية، جيمس كلابر، يعلن وهو تحت القسم أمام الكونغرس» عدم وجود برنامج تجسس محلي نفذته وكالة الأمن القومي.

وأوضح سنودن أن «للناس الحق في معرفة هذه البرامج. ولهم الحق في معرفة ما تفعله الحكومة باسمهم، وما تفعله الحكومة ضدهم».

يمكن قول الشيء نفسه بحق أفراد من أمثال دانيال إلسبرغ، وتشيلسي مانينغ وشخصيات شجاعة أخرى تصرفت على نفس المبدأ الديمقراطي.

موقف الحكومة مختلف تمامًا: لا يحق للرأي العام أن يعرف ذلك لأن الأمن حينها يتعرض لاختراق كبير - كما يشدد على ذلك المسؤولون الحكوميون.

هناك العديد من الأسباب الوجيهة للشك في مثل ردود الفعل هذه. الأول هو أنه يمكن التنبؤ بذلك بشكل شبه كامل: فعندما يتم الكشف عن عمل من قبل الحكومة، فإن الحكومة تدافع عن الأمن بشكل لا إرادي. وبالتالي فإن الاستجابة المتوقعة لا يمكن أن تحتوي إلا على القليل من المعلومات.

السبب الثاني للشك هو طبيعة الأدلة المقدمة. كتب الباحث في العلاقات الدولية جون ميرشايمر يقول، «لقد ادعت إدارة أوباما، بشكل غير مفاجئ، في البداية أن تجسس وكالة الأمن القومي لعب دورًا رئيسيًا في إحباط 54 مؤامرة إرهابية ضد الولايات المتحدة، مما يعني أنها انتهكت التعديل الرابع (المقصود هنا التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التعديل يمنع الحكومة من التفتيش والحجز من دون سبب وأن الحكومة تحذر الفرد قبل قيامها بذلك - م) لسبب وجيه.

لكن هذه كانت كذبة. فقد اعترف الجنرال كيث ألكساندر، مدير وكالة الأمن القومي، للكونغرس في نهاية المطاف أنه لا يمكنه الادعاء سوى أنهم حققوا نجاحًا واحدًا، وهو القبض على مهاجر صومالي وثلاثة شركاء له يعيشون في سان دييغو أرسلوا 8500 دولار إلى جماعة إرهابية في الصومال».

تم التوصل إلى نتيجة مماثلة من قبل مجلس مراقبة الخصوصية

والحريات المدنية، الذي أنشأته الحكومة للتحقيق في برامج وكالة الأمن القومي، ونتج عن ذلك التعرف بشكل واسع على الوثائق السرية ونشاطات المسؤولين الأمنيين.

هناك، بالطبع، شعور بأن الأمن يهدده وعي الرأي العام – أي الخوف من أن ينكشف أمن سلطة الدولة أمام الرأي العام.

تم التعبير عن هذه الرؤية الأساسية بشكل جيد من قبل عالم السياسة بجامعة هارفارد صمويل ب. هنتنغتون حين قال: «يجب على مخططي السلطة في الولايات المتحدة إنشاء قوة يمكن الشعور بها ولكن لا يمكن رؤيتها. تظل هذه القوة قوية عندما تبقى في الظلام؛ ولكن بعد تعرضها لأشعة الشمس تبدأ في التبخر».

في الولايات المتحدة كما في أي مكان آخر، يفهم مخططو السلطة ذلك جيدًا. أولئك الذين عملوا من خلال الكم الهائل من الوثائق التي رفعت عنها السرية، على سبيل المثال، التاريخ الرسمي لوزارة الخارجية «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة»، لم يخفقوا في ملاحظة كم كان الهم الرئيسي على الدوام للمسؤولين هو ألا يطلع الرأي العام على أمن سلطة الدولة، وليس الحفاظ على الأمن القومي بأي معنى مهما كان.

غالبًا ما تكون محاولة الحفاظ على السرية مدفوعة بالحاجة إلى ضمان أمن القطاعات المحلية القوية. أحد الأمثلة المستمرة على ذلك هو «اتفاقيات التجارة الحرة» التي سمّيت بشكل خاطئ – حيث أُسيئت تسميتها لأنها تنتهك بشكل جذري مبادئ التجارة الحرة ولا تتعلق إلى حد بعيد بالتجارة على الإطلاق، بل تتعلق بحقوق المستثمر.

يتم التفاوض على هذه الأدوات بشكل سري ومنتظم، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ الحالية – ليس في السر تمامًا بالطبع. إنها ليست سرية بالنسبة لمئات من أعضاء لوبيات الضغط في الشركات والمحامين الذين يكتبون الأحكام التفصيلية لها، مع بعض الأجزاء القليلة التي وصلت إلى الجمهور عبر موقع ويكيليكس.

وكما يستنتج عالم الاقتصاد جوزيف إي. ستيغليتز بشكل معقول، فإن مهمة مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة هو «تمثيل مصالح الشركات»، وليس مصالح الجمهور، «فإن احتمالات أن ما يمكن أن ينبثق من المحادثات القادمة سيخدم مصالح الأمريكيين العاديين قليلة للغاية؛ كما أن التوقعات المستقبلية للمواطنين العاديين في البلدان الأخرى أكثر قتامة».

يعتبر أمن قطاع الشركات من الاهتمامات المنتظمة للحكومة - وهو أمر لا يثير الدهشة، بالنظر إلى دورها في صياغة السياسات الحكومية في المقام الأول.

في المقابل، هناك أدلة قوية على أن أمن السكان المحليين - «الأمن القومي» كما يفترض أن يكون المصطلح - لا يمثل أولوية عليا لسياسة الدولة.

على سبيل المثال، فإن برنامج الاغتيال العالمي بواسطة الطائرات المسيرة الذي تبناه الرئيس أوباما، والذي يعتبر إلى حد بعيد أكبر حملة إرهابية في العالم، هو أيضًا حملة لتوليد الإرهاب. فقد تحدث الجنرال ستانلي ماكريستال، الذي كان قائد القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في أفغانستان إلى حين إعفائه من الخدمة، عن «معادلة رياضية خاصة بعمليات التمرد»: مقابل كل شخص بريء تقتله، فإنك تخلق 10 أعداء جدد.

يخبرنا مفهوم «الشخص البريء» هذا إلى أي مدى تقدمنا في الثمانمائة عام الماضية، منذ الميثاق الأعظم، الوثيقة التي أرست مبدأ افتراض البراءة الذي كان يُعتقد في السابق أنه أساس القانون الأنجلو أمريكي.

أما اليوم، فان كلمة «مذنب» تعني «مستهدف بالاغتيال من قبل أوباما»، و«بريء» تعني «لم يُمنح هذا الوضع بعد».

نشر معهد بروكينغز للتو دراسة «النباتات الشوكية والطائرة المسيرة»، وهي دراسة أنثروبولوجية قيّمة عن المجتمعات القبلية من إعداد أكبر أحمد، وعنوانها الفرعي كيف أصبحت حرب أمريكا على الإرهاب حربًا عالمية على القبائل الإسلامية.

تضغط هذه الحرب العالمية على الحكومات المركزية القمعية لشن هجمات ضد القبائل التي تعادي واشنطن. ويحذر أحمد من أن هذه الحرب قد تؤدي إلى «انقراض» بعض القبائل - مع وقوع خسائر فادحة في المجتمعات نفسها، كما نشهد الآن في أفغانستان وباكستان والصومال واليمن. وفي النهاية خسائر للأميركيين أنفسهم.

ويشير أحمد إلى أن الثقافات القبلية تقوم على الشرف والانتقام: «كل عمل عنيف في هذه المجتمعات القبلية يثير هجمة مضادة: كلما زادت حدة الهجمات على رجال القبائل، كانت الهجمات المضادة أكثر شراسة ودموية».

إن استهداف الإرهاب قد يتسبب في حدوث هجمات إرهابية في عقر دارنا. يوضح ديفيد هاستينغز دن في صحيفة الشؤون الدولية البريطانية، كيف أن الطائرات المسيرة التي تطورت بشكل متزايد هي سلاح مثالي للجماعات الإرهابية. الطائرات بدون طيار رخيصة الثمن ويمكن الحصول عليها بسهولة و«تمتلك العديد من الصفات التي تجعلها الوسيلة المثالية للهجوم الإرهابي في القرن الحادي والعشرين».

كتب السناتور أدلاي ستيفنسون الثالث، مشيرًا إلى سنوات خدمته العديدة في لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ الأمريكي، أن «المراقبة الإلكترونية وجمع البيانات الوصفية هما جزء من رد الفعل المستمر على أحداث 11 أيلول، لإظهار أن هناك عدداً قليلاً من الإرهابيين، هذا إن وجدوا أصلاً. والحصول على إدانة عالمية لتلك الهجمات. يُنظر إلى الولايات المتحدة على نطاق واسع على أنها تشن حربًا على الإسلام وعلى الشيعة والسنة في آن واحد بشكل مباشر وبواسطة الطائرات بدون طيار أو بالوكالة في فلسطين، وفي المنطقة الممتدة من الخليج العربي حتى آسيا الوسطى. لقد امتعضت ألمانيا والبرازيل من تدخلاتنا، فما الذي جنيناه من ذلك؟»

الجواب هو أنها تسببت في تزايد التهديدات الإرهابية بالإضافة إلى العزلة الدولية.

حملات الاغتيال بطائرات بدون طيار هي إحدى الوسائل التي من

خلالها تهدد سياسة الدولة الأمن عن قصد. وينطبق الشيء نفسه على عمليات القوات الخاصة الإجرامية. وغزو العراق، الذي أدى إلى زيادة الإرهاب بشكل حاد في الغرب، تأكيدًا لتوقعات المخابرات البريطانية والأمريكية.

كانت هذه الأعمال العدوانية، مرة أخرى، مصدر قلق ضئيل للمخططين، الذين يسترشدون بمفاهيم أمنية مختلفة تمامًا. حتى التدمير الفوري بالأسلحة النووية لم يحتل مرتبة عالية قط بالنسبة لسلطات الدولة - وهو موضوع المناقشة في المقال التالي.



# آفاق البقاء والاستمرار

**31 آذار 2014**

هذا هو القسم الثاني من مقال مقتبس من محاضرة ألقاها نعوم تشومسكي في 28 شباط في ندوة رعتها منظمة السلام في العصر النووي في سانتا باربرا، كاليفورنيا.

استكشف المقال السابق كيف أن الأمن يمثل أولوية قصوى للمخططين الحكوميين: إن الأمن، يعني حماية سلطة الدولة ودوائرها الأساسية، وسلطة القطاع الخاص المركزة – وأن كل ذلك يستلزم أن تكون السياسة الرسمية محمية من تطفل رقابة الرأي العام.

وفي هذا السياق، فإن الإجراءات الحكومية تعتبر عقلانية تمامًا، بما في ذلك عقلانية الانتحار الجماعي. حتى التدمير الفوري بواسطة الأسلحة النووية لم يحتل مكانة بارزة بين اهتمامات سلطات الدولة.

لنستشهد بمثال من أواخر أيام الحرب الباردة: في تشرين الثاني 1983، أجرت منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة (الناتو) تدريبات عسكرية تهدف إلى التحقق من فاعلية الدفاعات الجوية الروسية، ومحاكاة الهجمات الجوية والبحرية بل وحتى الإنذار بوقوع هجوم نووي.

تم تنفيذ هذه الإجراءات في لحظة شديدة التوتر. فقد تم نشر صواريخ بيرشينغ 2 الاستراتيجية في أوروبا. وأعلن الرئيس ريغان، الذي كان قد أطلق لتوه تعبيره الشهير «إمبراطورية الشر»، عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، التي

أطلق عليها اسم «حرب النجوم»، والتي فهم الروس أنها سلاح الضربة الأولى بشكل فعال – وهو تفسير معياري للدفاع الصاروخي من جميع الجوانب.

بطبيعة الحال، تسببت هذه الإجراءات في إثارة قلق شديد في روسيا، التي، على عكس الولايات المتحدة، كانت ضعيفة للغاية وتعرضت للغزو بشكل متكرر.

أوضحت الوثائق التي تم الكشف عنها أخيراً، أن الخطر كان متساويًا بل وأشد مما افترضه المؤرخون في السابق. أصبحت مناورات الناتو «تقريبًا مقدمة لضربة نووية [روسية] وقائية»، وفقًا لمقال بقلم ديمتري أدامسكي نشر العام الماضي في مجلة الدراسات الاستراتيجية.

ولم يكن هذا هو الحادث الوحيد الذي جعل الأمور تقترب من حافة الحرب النووية. في أيلول 1983، سجلت أنظمة الإنذار المبكر الروسية ضربة صاروخية قادمة من الولايات المتحدة وأعلنت حالة التأهب القصوى. كان البروتوكول العسكري السوفيتي يشير إلى الرد بهجوم نووي خاص به.

قرر الضابط السوفيتي المناوب، ستانيسلاف بيتروف، وهو يستشعر أن هذا كان إنذارًا كاذبًا، عدم إبلاغ التحذيرات إلى رؤسائه. بفضل تقصيره في أداء الواجب، مازلنا نحن أحياء لنروي ذلك الحادث.

لم يكن أمن السكان أولوية قصوى لمخططي إدارة ريغان أكثر من أسلافهم. يستمر التغاضي عن هذا الأمر حتى وقتنا الحاضر، حتى مع استبعاد عدد الحوادث شبه الكارثية، التي تمت مراجعتها في كتاب جديد تقشعر له الأبدان. عنوان الكتاب هو، القيادة والتحكم: الأسلحة النووية، حادثة دمشق، ووهم الأمان، بقلم إريك شلوسر.

من الصعب الطعن في الاستنتاج الذي توصل إليه آخر قائد للقيادة الجوية الاستراتيجية، وهو الجنرال لي بتلر، من أن الإنسان قد نجا حتى الآن من العصر النووي «من خلال مزيج من المهارة والحظ والتدخل الإلهي، وأعتقد أن هذا الأخير يحتل النسبة الأكبر».

إن قبول الحكومة المنتظم والسهل للتهديدات التي تطال الحياة على كوكب الأرض يكاد يكون غير عادي للغاية بحيث يصعب فهمه بالكلمات.

في عام 1995، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بوقت طويل، نشرت القيادة الاستراتيجية الأمريكية، أو ستراتكوم، المسؤولة عن الأسلحة النووية، دراسة بعنوان جوهر سياسة الردع في فترة ما بعد الحرب الباردة.

كان الاستنتاج الرئيسي للدراسة هو أن الولايات المتحدة يجب أن تحتفظ بحقها في توجيه ضربة نووية أولى، حتى ضد الدول غير النووية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الأسلحة النووية دائمًا متاحة، لأنها «تلقي بظلالها على أي أزمة أو صراع». لذلك يتم استخدام الأسلحة النووية دائمًا، تمامًا كما تستخدم البندقية إذا صوبتها ولكن لا تطلق منها النار عند سرقة متجر – وهي ملاحظة شدد عليها دانيال إلسبيرغ، الذي سرب أوراق البنتاغون، مرارًا وتكرارًا.

تستمر ستراتكوم في تقديم النصيحة بأن «المخططين لا ينبغي أن يكونوا عقلانيين للغاية في تحديد... الأشياء الثمينة لدى الخصم، فجميعها يجب أن تكون مستهدفة. من المؤلم أن نصور أنفسنا على أننا أناس عقلانيون للغاية وهادئون... إن كون الولايات المتحدة قد تصبح غير عقلانية وانتقامية إذا تم التعامل مع مصالحها الحيوية يجب أن يكون جزءًا من الشخصية الوطنية التي نعرضها على جميع الخصوم».

من المفيد لموقفنا الاستراتيجي أن بعض العناصر قد تبدو «خارجة عن السيطرة» – وبالتالي تشكل تهديدًا مستمرًا لحدوث هجوم نووي.

هناك الكثير من فقرات هذه الوثيقة لا علاقة لها بالالتزام ببنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وببذل جهود «حسنة النية» لإزالة آفة الأسلحة النووية من على وجه الأرض. ما يبدو، بالأحرى، هو تعديل للبيت الشعري الشهير الذي كتبه الشاعر الفرنسي هيلاير بيلو عام 1898 حول الرشاش الآلي المعروف باسم مكسيم (هو أول رشاش آلي في العالم اخترعه السير وليم ماكسيم عام 1884– م):

مهما حدث لنا،

فإنه وسقوط القنبلة الذرية سواء.

أما خطط المستقبل فهي بالكاد واعدة. فقد أفاد مكتب الميزانية في

الكونغرس في كانون الأول أن الترسانة النووية الأمريكية ستكلف 355 مليار دولار على مدى سنوات العقد المقبل. وفي كانون الثاني، قدر مركز جيمس مارتن للدراسات المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية أن الولايات المتحدة ستنفق تريليون دولار على ترسانتها النووية في الثلاثين سنة القادمة.

وبالطبع فإن الولايات المتحدة ليست وحدها في سباق التسلح هذا. وكما لاحظ بتلر، فإن نجاتنا من الدمار حتى الآن هو أمر أشبه بالمعجزة. وكلما طالت مدة تلاعبنا بالقدر، قل على الأرجح أملنا في التدخل الإلهي وحدوث المعجزة.

في حالة الأسلحة النووية، نحن نعرف على الأقل مبدئيًا كيفية التغلب على التهديد بنهاية العالم: وذلك من خلال القضاء عليها.

لكن هناك خطر رهيب آخر يلقي بظلاله على أي تفكير في المستقبل – إنه الكارثة البيئية. ليس من الواضح ما إذا كان هناك مهرب منها، على الرغم من أنه كلما تأخرنا في معالجتها، أصبح التهديد أكثر خطورة – وقريبًا وليس في المستقبل البعيد. وبالتالي، فإن التزام الحكومات بأمن شعوبها هو التزام يظهر بوضوح من خلال كيفية معالجة هذه المشكلة.

اليوم، تصرخ الولايات المتحدة حول تحقيقها «100 عام من الاكتفاء الذاتي بالطاقة» حيث تصبح «المملكة العربية السعودية للقرن القادم» – ومن المحتمل جدًا أن يكون القرن الأخير للحضارة الإنسانية إذا استمرت السياسات الحالية.

قد ينظر المرء إلى خطاب الرئيس أوباما قبل عامين في مدينة كوشينغ النفطية بولاية أوكلاهوما على أنه دق ناقوس خطر موت الكائنات الحية.

لقد أعلن بكل فخر، وسط تصفيق كبير، «حاليًا، وخلال سنوات حكم إدارتي، فإن أمريكا تنتج من النفط أكثر من أي وقت مضى مقارنة بالسنوات الثماني الماضية. وهذا من المهم أن تعرفوه. على مدى السنوات الثلاث الماضية، وجهت إدارتي بتخصيص ملايين الأفدنة للتنقيب عن الغاز والنفط عبر 23 ولاية مختلفة. نحن نتوسع لأكثر من 75 في المائة من استثماراتنا النفطية في الخارج. لقد ضاعفنا عدد منصات التشغيل إلى مستوى قياسي.

لقد أضفنا ما يكفي من خطوط أنابيب النفط والغاز الجديدة التي تطوق الأرض بل وأكثر من ذلك».

يكشف التصفيق الذي قوبلت به هذه الكلمات أيضًا عن شيء ما عن التزام الحكومة بالأمن. من المؤكد أن أرباح الشركات الصناعية سيتم ضمانها لأن «إنتاج المزيد من النفط والغاز هنا في الداخل» سيستمر ليكون «جزءًا مهمًا» من استراتيجية الطاقة، كما وعد الرئيس.

يقوم قطاع الشركات بحملات دعائية كبيرة لإقناع الجمهور بأن تغير المناخ، إذا حدث على الإطلاق، لا ينتج عن النشاط البشري. تهدف هذه النتائج إلى التغلب على العقلانية المفرطة للجمهور، الذي لا يزال قلقًا بشأن التهديدات التي يعتبرها العلماء بشكل كبير شبه مؤكدة ومشؤومة.

لنقلها بصراحة، في الحسابات الأخلاقية لرأسمالية اليوم، فإن الحصول على المكافأة الأكبر غدًا أثمن من مصير أحفاد المرء.

ما هي احتمالات البقاء إذن؟ إنها ليست مشرقة. لكن إنجازات أولئك الذين ناضلوا لقرون من أجل قدر أكبر من الحرية والعدالة تترك إرثًا يمكن حمله والمضي به قدمًا - ويجب أن يكون الأمر كذلك، وقريبًا، إذا أردنا استمرار الآمال في البقاء اللائق. ولا شيء يمكن أن يخبرنا بشكل أكثر بلاغة عن نوع المخلوقات التي نحن عليها.

# الخطوط الحمر موجودة في أوكرانيا وفي أمكنة أخرى

**30 نيسان 2014**

إن أزمة أوكرانيا الحالية جدية وخطيرة لدرجة أن بعض المعلقين يقارنونها بأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962.

يلخص تاناسيس كامبانيس كاتب العمود في صحيفة بوسطن غلوب جوهر الموضوع بإيجاز قائلا: «إن ضم الرئيس فلاديمير بوتين لشبه جزيرة القرم هو خرق للنظام العالمي الذي تتبناه أمريكا وحلفاؤها منذ نهاية الحرب الباردة. - الذي يقوم على مبدأ، أن لا تتدخل القوى الكبرى عسكريًا في أية دولة إلا عندما يكون هناك إجماع دولي إلى جانبها، وإن فشلت في ذلك، عليها ألّا تتجاوز الخطوط الحمر للقوى المنافسة».

وبالتالي، لم يكن غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق الذي يعد من أخطر الجرائم الدولية في هذه الحقبة بمنزلة خرق للنظام العالمي - لأنه بعد فشلهما في الحصول على دعم دولي، لم يتجاوز المعتدون الخطوط الحمر الروسية أو الصينية.

في المقابل، فإن سيطرة بوتين على شبه جزيرة القرم وطموحاته في أوكرانيا تتعارض مع الخطوط الحمر الأمريكية. لذلك «يركز أوباما على عزل روسيا عن طريق قطع روابطها الاقتصادية والسياسية مع العالم

الخارجي، والحد من طموحاتها التوسعية في البلدان المجاورة وجعلها دولة منبوذة بشكل فعال»، حسبما أفاد بيتر بيكر في صحيفة نيويورك تايمز.

باختصار، فإن الخطوط الحمر الأمريكية موضوعة بحزم على حدود روسيا. لذلك فإن الطموحات الروسية «في البلدان المجاورة» تنتهك النظام العالمي وتخلق الأزمات.

وقد يتم تعميم هذا المبدأ. يُسمح أحيانًا للدول الأخرى بوضع خطوط حمراء – على حدودها (حيث توجد الخطوط الحمراء للولايات المتحدة أيضًا). لكن هذا الأمر لا يشمل العراق على سبيل المثال. أو إيران، التي تهددها الولايات المتحدة باستمرار بالهجوم («لا توجد خيارات مطروحة على الطاولة»).

إن مثل هذه التهديدات لا تنتهك ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تنتهك أيضًا قرار الجمعية العامة الذي يدين روسيا والذي وقعته الولايات المتحدة للتو. بدأ القرار بالتشديد على ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على منع «التهديد بالقوة أو استخدامها» في الشؤون الدولية.

وقد كشفت أزمة الصواريخ الكوبية بشكل حاد عن الخطوط الحمراء للقوى العظمى. حين اقترب العالم بشكل خطير من الحرب النووية عندما رفض الرئيس كينيدي عرض رئيس الوزراء خروتشوف بإنهاء الأزمة عن طريق الانسحاب العلني المتزامن للصواريخ السوفيتية من كوبا والصواريخ الأمريكية من تركيا. (كان من المقرر بالفعل استبدال الصواريخ الأمريكية بغواصات بولاريس الأكثر فتكًا، وهي جزء من النظام الضخم الذي يهدد تدمير روسيا).

في هذه الحالة أيضًا، كانت الخطوط الحمراء للولايات المتحدة على حدود روسيا، وقد تم قبول ذلك من جميع الأطراف.

لم يتجاوز الغزو الأمريكي للهند الصينية، كما هو الحال مع غزو العراق، الخطوط الحمراء، ولم يكن هناك العديد من عمليات النهب الأمريكية الأخرى في جميع أنحاء العالم. يجب هنا تكرار النقطة الحاسمة: يُسمح

أحيانًا للخصوم بوضع خطوط حمراء، ولكن عند حدودهم، حيث توجد أيضًا خطوط حمراء لأمريكا. إذا كان للعدو «طموحات توسعية سابقة في البلدان المجاورة»، تتجاوز الخطوط الحمراء للولايات المتحدة، فإن العالم يواجه أزمة.

في العدد الحالي من مجلة الأمن الدولي الصادرة عن جامعة هارفارد بالاشتراك مع مركز أبحاث الدراسات الدولية لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، يوضح يوين فونغ خونغ الأستاذ في جامعة أكسفورد أن هناك تقليدًا «طويلًا (ومؤيدًا من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي) في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: أن الإدارات المتعاقبة تؤكد أن هناك مصلحة حيوية للولايات المتحدة في منع أية دولة معادية من السيطرة على أي من المناطق الرئيسية في العالم».

علاوة على ذلك، من المتفق عليه عمومًا أن الولايات المتحدة يجب أن «تحافظ على هيمنتها»، لأن «تلك الهيمنة هي التي دعمت السلام والاستقرار الإقليميين» - وهو مصطلح آخر يشير إلى الخضوع لمطالب الولايات المتحدة.

وكما يجري حاليًا، فإن العالم يفكر بشكل مختلف ويعتبر الولايات المتحدة «دولة منبوذة» و«أكبر تهديد للسلام العالمي»، حتى مع عدم وجود منافس قريب في استطلاعات الرأي. لكن ماذا يعرف العالم؟

تتناول مقالة البروفسور خونغ الأزمة في آسيا، الناجمة عن صعود الصين، التي تتجه نحو تحقيق «الأولوية الاقتصادية في آسيا»، وهي مثل روسيا، لديها «طموحات توسعية في البلدان المجاورة»، وبالتالي فإنها تتجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية.

كانت رحلة الرئيس أوباما الأخيرة إلى آسيا لتأكيد ذلك التقليد «الطويل الأمد (الذي يتفق عليه الحزبان)» بلغة دبلوماسية.

أما الإدانة الغربية شبه العالمية لبوتين فقد جعلته يستشهد بعبارات من

«الخطاب العاطفي» الذي يشتكي فيه بمرارة من أن الولايات المتحدة وحلفاءها «خدعونا مرارًا وتكرارًا، واتخذوا قرارات من وراء ظهورنا، وتظاهروا بأنهم قدموا لنا الحقائق الكاملة. عن توسع الناتو في الشرق، ونشر البنية التحتية العسكرية للحلف على حدودنا. وكانوا دائمًا يقولون لنا نفس الشيء: «حسنًا، هذا لا ينطبق عليك»».

إن شكاوى بوتين دقيقة من حيث الوقائع. عندما قبل الرئيس غورباتشوف توحيد ألمانيا وجعلها جزءًا من الناتو – وهو تنازل مذهل من وجهة النظر التاريخية – كان هناك مقابل. فقد وافقت واشنطن على شرط أن لا يتحرك الناتو «بوصة واحدة شرقاً»، في إشارة إلى ألمانيا الشرقية.

تم نقض ذلك الوعد على الفور، وعندما اشتكى غورباتشوف، قيل له إنه كان مجرد وعد شفهي، فلا يمكن أخذه على محمل الجد.

شرع الرئيس كلينتون في توسيع الناتو إلى مسافة أبعد شرقاً، حتى حدود روسيا. توجد اليوم دعوات لتوسيع الناتو ليشمل أوكرانيا، في عمق «الجوار» التاريخي لروسيا. لكنها «لا تشمل» الروس، لأن مسؤوليتها في «الحفاظ على السلام والاستقرار» تتطلب أن تكون الخطوط الحمراء الأمريكية على حدود روسيا.

كان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عملاً غير قانوني، وهو انتهاك للقانون الدولي ولمعاهدات محددة. ليس من السهل العثور على أي شيء مشابه له في السنوات الأخيرة – ولكن غزو العراق جريمة أكبر بكثير.

لكن يتبادر إلى الذهن أحد الأمثلة المشابهة: السيطرة الأمريكية على خليج غوانتانامو في جنوب شرق كوبا. تم انتزاع غوانتانامو من كوبا تحت تهديد السلاح في عام 1903 ولم يتم التخلي عنه على الرغم من مطالب كوبا به منذ حصولها على الاستقلال في عام 1959.

من المؤكد أن روسيا لديها حجة أقوى بكثير. حتى بصرف النظر عن

الدعم الداخلي القوي للضم، فإن جزيرة القرم كانت تاريخيًا جزءًا من روسيا. وهي ميناء روسيا الوحيد الذي يطل على المياه الدافئة، وموطن الأسطول الروسي؛ ولها أهمية استراتيجية هائلة. ليس للولايات المتحدة أي حق على الإطلاق للمطالبة بغوانتانامو، باستثناء احتكارها للقوة.

أحد أسباب رفض الولايات المتحدة إعادة غوانتانامو إلى كوبا، على ما يُفترض، هو أنها تمثل ميناء رئيسيًا وأن السيطرة الأمريكية على المنطقة تعيق بشدة تطور كوبا. كان هذا هدفًا رئيسيًا للسياسة الأمريكية لمدة 50 عامًا، التي شملت القيام بحملات إرهابية على نطاق واسع وشن الحرب الاقتصادية.

تدعي الولايات المتحدة أنها صُدمت من انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا، متجاهلة حقيقة أن أسوأ هذه الانتهاكات تحدث في غوانتانامو؛ أن التهم المقبولة ضد كوبا لا تقارن مع الممارسات المعتادة لعملاء واشنطن في أمريكا اللاتينية وتتجاهل حقيقة أن كوبا تعرضت لهجوم أمريكي شديد ومتواصل منذ استقلالها.

لكن لا شيء من هذا يتخطى الخطوط الحمراء لأي شخص أو يتسبب في حدوث نزاع. إنه يندرج ضمن فئة الغزوات الأمريكية للهند الصينية والعراق، والإطاحة المنتظمة بالأنظمة البرلمانية وتنصيب الدكتاتوريات الشريرة، وسجلنا البغيض في الممارسات الأخرى لـ «دعم السلام والاستقرار».

## إدوارد سنودن..
## المجرم المطلوب رقم واحد في العالم

**30 أيار 2014**

في الأشهر القليلة الماضية، تعلمنا دروسًا مفيدة حول طبيعة سلطة الدولة والقوى التي تحرك سياسة الدولة. وفي سياق وثيق الصلة، المفهوم الدقيق والمتباين للشفافية.

كان مصدر تلك الدروس، بالطبع، هي تلك المجموعة من الوثائق حول نظام مراقبة وكالة الأمن القومي التي نشرها المقاتل الشجاع من أجل الحرية، إدوارد ج. سنودن، والتي لخصها وحللها بخبرته الواسعة مساعده جلين جرينوالد في كتابه الجديد، لا مكان للاختباء.

تكشف الوثائق عن مشروع رائع لفضح تدقيق الدولة لمعلومات حيوية حول كل شخص يقع في قبضة ذلك العملاق – ومن حيث المبدأ، كل شخص مرتبط بالمجتمع الإلكتروني الحديث.

لقد كان شيئًا طموحًا لم يتخيله المتنبئون البائسون للعوالم الشمولية الكئيبة.

ليس من المهم أن يتم تنفيذ المشروع في واحدة من أكثر البلدان حرية في العالم، وفي انتهاك صارخ لوثيقة الحقوق التي تضمنها دستور الولايات المتحدة، الذي يحمي المواطنين من «عمليات التفتيش والملاحقة غير القانونية»، ويضمن خصوصية «الأشخاص والمنازل والأوراق والممتلكات».

مهما حاول محامو الحكومة تبرير الأمر ولكن لا توجد طريقة للتوفيق بين هذه المبادئ والاعتداء على السكان الذي تم الكشف عنه في وثائق سنودن.

من الجيد أيضًا أن نتذكر أن الدفاع عن الحق الأساسي في الخصوصية ساعد في إشعال شرارة الثورة الأمريكية. في القرن الثامن عشر، كان الطاغية هو الحكومة البريطانية، التي ادعت الحق في التطفل بحرية على المنازل والحياة الشخصية للأمريكيين. واليوم، فإن حكومة المواطنين الأمريكيين هي التي تنتحل لنفسها هذه السلطة.

تحتفظ بريطانيا في ذاكرتها بالموقف الذي دفع السكان الواقعين تحت نير الاستعمار إلى التمرد، وإن كان ذلك على نطاق أكثر تقييدًا، مع تحول ميزان القوى في الشؤون العالمية. دعت الحكومة البريطانية وكالة الأمن القومي إلى «تحليل أرقام الهواتف المحمولة والفاكسات الخاصة بأي مواطن بريطاني والاحتفاظ بها، ورسائل البريد الإلكتروني وعناوين الخادم الإلكتروني، التي تم مسحها من خلال شبكتها»، حسبما ذكرت صحيفة الغارديان بشأن الوثائق التي قدمها سنودن.

سيكون المواطنون البريطانيون (مثل العملاء الدوليين الآخرين) سعداء بلا شك عندما يعلمون أن وكالة الأمن القومي تستقبل بشكل روتيني أو تعترض أجهزة التوجيه والخوادم وأجهزة الكمبيوتر الأخرى التي تعمل بشبكات الكمبيوتر والتي يتم تصديرها من الولايات المتحدة بحيث يمكنها زرع أدوات المراقبة كما يذكر غرينوالد في كتابه.

بينما يحقق العملاق رؤاه، من حيث المبدأ، قد يتم إرسال كل ضغطة زر إلى قواعد بيانات الرئيس أوباما الضخمة والمتوسعة في ولاية يوتا.

ومن نواحٍ أخرى أيضًا، يبدو أن المحامي الدستوري في البيت الأبيض مصمم على هدم أسس الحريات المدنية. إن مبدأ افتراض البراءة، الذي

يعود تاريخه إلى الميثاق الأعظم قبل 800 عام، جُعل منذ فترة طويلة في غياهب النسيان.

نشرت صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً مقالًا عن «معاناة» قاضٍ فيدرالي كان عليه أن يقرر ما إذا كان سيسمح بالإطعام القسري لسجين سوري مضرب عن الطعام.

لم يجرِ التعبير عن أي «قلق» بشأن حقيقة أنه محتجز دون محاكمة لمدة 12 عامًا في سجن خليج غوانتانامو العسكري، وهو أحد ضحايا العديد من قادة العالم الحر الذي يدعي الحق في احتجاز السجناء دون توجيه تهم إليهم وإخضاعهم للتعذيب.

تقودنا هذه الانكشافات إلى الاستفسار عن سياسة الدولة بشكل عام والعوامل التي تدفعها. المعيار هو أن الهدف الأساسي للسياسة هو ضمان الأمن والدفاع ضد الأعداء.

تطرح هذه العقيدة في الحال بضعة أسئلة: الأمن لمن، والدفاع ضد أي أعداء؟ لقد سُلّط الضوء على الإجابات بشكل كبير من خلال اكتشافات سنودن.

يجب أن تضمن السياسة أمن سلطة الدولة والسلطات المحلية والدفاع عنها ضد عدو مخيف وهم السكان المحليون، الذين يمكن أن يصبحوا خطرًا كبيرًا إذا لم تتم السيطرة عليهم.

من المفهوم منذ فترة طويلة أن المعلومات المتعلقة بالعدو تساهم بشكل حاسم في السيطرة عليه. في هذا الصدد، لدى الرئيس أوباما سلسلة من الأساتذة المتميزين، على الرغم من أن مساهماته وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، كما تعلمنا من أعمال سنودن وغرينوالد وقلة من الباحثين الآخرين.

للدفاع عن سلطة الدولة والقوة الاقتصادية للقطاع الخاص من العدو

المحلي، يجب إخفاء هذين الكيانين - وفي تناقض حاد، يجب أن يكون العدو مكشوفًا بالكامل لسلطة الدولة.

تم شرح هذا المبدأ بشكل واضح على يد المفكر السياسي صمويل ب. هنتنغتون، الذي أوعز لنا أن «القوة تظل قوية عندما تبقى في الظلام. وبعد تعرضها لأشعة الشمس تبدأ في التبخر».

أضاف هنتنغتون توضيحًا مهمًا. حين قال، «قد تضطر إلى القيام بتدخل أو عمل عسكري آخر بطريقة تخلق انطباعًا خاطئًا بأنك تقاتل الاتحاد السوفيتي. هذا ما دأبت الولايات المتحدة على فعله منذ إعلان «مبدأ ترومان» في بداية الحرب الباردة».

كانت رؤية هنتنغتون لسلطة الدولة وسياستها دقيقة وبصيرة. عندما كتب هذه الكلمات في عام 1981، كانت إدارة ريغان تشن حربها على الإرهاب - تلك الحرب التي سرعان ما تحولت إلى حرب إرهابية قاتلة ووحشية، قامت بشنها في المقام الأول في أمريكا الوسطى، ولكن امتدت فيما بعد إلى جنوب أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

منذ ذلك اليوم فصاعدًا، سعت سلطة الدولة من خلال تنفيذها بانتظام لأعمال عنف وتخريب في الخارج، أو قمع وانتهاك الحقوق الأساسية في الداخل، إلى خلق انطباع خاطئ بأن من تحاربهم هم الإرهابيون، على الرغم من وجود خيارات أخرى: أباطرة المخدرات، والملالي المجنونون الذين يسعون للحصول على أسلحة نووية، وآخرون يقال إنهم يسعون لمهاجمتنا وتدميرنا.

يبقى المبدأ الأساسي طوال تلك الفترة: يجب ألا تتعرض السلطة لأشعة الشمس. أصبح إدوارد سنودن المجرم المطلوب رقم واحد في العالم لفشله في التوافق مع هذا المبدأ الأساسي.

باختصار، يجب أن يكون هناك انكشاف كامل للمواطنين، لكن لا ينطبق هذا الأمر على السلطة التي يجب أن تدافع عن نفسها من شرور هذا العدو الداخلي المخيف.

## مبدأ القوة المفرطة

**3 تموز 2014**

حملت الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ 26 حزيران صورة لنساء عراقيات وهن ينحن عند جثة أحد أقاربهن.

إنه أحد الضحايا الذين لا حصر لهم للهجوم الذي شنه تنظيم داعش على الجيش العراقي، المسلح والمدرّب من قبل الولايات المتحدة لسنوات عديدة، والذي فرّ أفراده من أمام عناصر التنظيم تاركًا جزءًا كبيرًا من مساحة العراق بيد بضعة آلاف من المسلحين، وهي تجربة جديدة في تاريخ دولة الاحتلال.

وُضع أيضًا فوق الصورة مباشرة شعار الصحيفة الشهير «كل الأخبار مناسبة للنشر»

وهناك خلل في هذه العبارة يجب أن تعرض الصفحة الأولى كلمات حكام نورمبرغ النازيين، الكلمات التي يجب تكرارها حتى تخترق الوعي العام: العدوان هو «الجريمة الدولية الكبرى التي تختلف فقط عن جرائم الحرب الأخرى من حيث إنها تحتوي في داخلها على الشر المتراكم كله».

وإلى جانب هذه الكلمات، يجب أن يكون هناك تحذير المدعي العام للولايات المتحدة، روبرت جاكسون: «إن السجل الذي نحكم على أساسه على هؤلاء المتهمين هو السجل الذي سيحكم علينا التاريخ على أساسه غدًا. إن تمرير كأس مسموم لهؤلاء المتهمين هو بمنزلة وضعه على شفاهنا نحن أيضًا».

كان غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق بمنزلة مثال واضح ونموذجي للعدوان. يتذرع المدافعون عنه بالنوايا النبيلة لمن قاموا به، والتي لا تبرر القيام بعملية الغزو مهما بدت أنها مقنعة.

بالنسبة لمحاكم الحرب العالمية الثانية، لم يكن من المهم ملاحظة أن الإمبرياليين اليابانيين كانوا عازمين على جلب «الجنة» إلى الصينيين الذين كانوا يذبحونهم، أو أن هتلر أرسل قوات إلى بولندا في عام 1939 دفاعًا عن النفس ضد البولنديين. وينطبق الشيء نفسه عندما نشرب من الكأس المسموم.

ويلاحظ عبد الباري عطوان، رئيس تحرير أحد المواقع الإخبارية العربية الإلكترونية، أن «العامل الرئيسي المسؤول عن الفوضى الحالية في العراق هو الاحتلال الأمريكي / الغربي والدعم العربي له. أي ادعاء آخر هو مضلل ويهدف إلى صرف الانتباه بعيدًا عن هذه الحقيقة».

في مقابلة أُجريت معه مؤخرًا ضمن البرنامج التلفزيوني مويرز إند كومباني Moyers & Company يحدد المتخصص في شؤون العراق رائد جرار ما يجب أن نعرفه نحن في الغرب. مثل العديد من العراقيين، فهو نصف شيعي ونصف سني، وفي عراق ما قبل الغزو لم يخطر على باله أبدًا أن يسأل عن اسم الطائفة التي ينتمي إليها أقاربه، لأن «الطائفة لم تكن حقًا جزءًا من الوعي الوطني».

يذكرنا رائد جرار أن «هذه الفتنة الطائفية تقضي على البلاد... وقد بدأت بشكل واضح مع الغزو والاحتلال الأمريكيين».

لقد دمر المعتدون «الهوية الوطنية العراقية واستبدلوها بهويات طائفية وعرقية»، بدأت من فرض الولايات المتحدة مجلس حكم على أساس الهوية الطائفية، وهو أمر جديد على العراق.

الآن، الشيعة والسنة هم ألد الأعداء، وذلك بفضل مبدأ القوة المفرطة الذي استخدمه دونالد رامسفيلد وديك تشيني (وهما على التوالي وزير الدفاع الأمريكي السابق ونائب الرئيس أثناء إدارة جورج دبليو بوش) وآخرون مثلهم لا يفهمون شيئًا. والذي يقف وراء أعمال العنف والإرهاب وساعد على خلق صراعات تمزق المنطقة الآن إلى أشلاء.

تظهر عناوين أخرى في الصحف تتحدث عن عودة ظهور حركة طالبان في أفغانستان. يشرح الصحفي أناند جوبال الأسباب وراء ذلك في كتابه الرائع، لا رجال طيبون بين الأحياء: أمريكا وطالبان والحرب بعيون أفغانية.

في عامي 2001–2002، عندما ضربت الولايات المتحدة أفغانستان باستخدام القوة المفرطة، سرعان ما اختفى الغرباء من عناصر تنظيم القاعدة من هناك وتلاشت حركة طالبان، واختار الكثيرون الأسلوب التقليدي للتعاطي مع أحدث الفاتحين.

لكن واشنطن كانت مستميتة للعثور على إرهابيين لأجل سحقهم. سرعان ما اكتشف الرجال الأقوياء الذين فرضوهم كحكام أنهم يستطيعون استغلال الجهل الأعمى لواشنطن والتصدي لأعدائهم، بما في ذلك أولئك الذين يتلهفون للتعاون مع الغزاة الأمريكيين.

سرعان ما حُكمت البلاد من أمراء الحرب الذين لا يرحمون، وفي نفس الوقت فإن العديد من أعضاء حركة طالبان السابقين الذين سعوا للانضمام إلى النظام الجديد أعادوا مرة أخرى خلق حركة التمرد.

استخدم الرئيس أوباما فيما بعد القوة المفرطة لأنه كان يقود «من وراء الستار» عملية تحطيم ليبيا.

في آذار عام 2011، وسط اندلاع انتفاضة الربيع العربي ضد الحاكم الليبي معمر القذافي، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1973، الذي دعا إلى «وقف إطلاق النار ووضع حد كامل للعنف وجميع الهجمات ضد المدنيين والانتهاكات التي يتعرضون لها».

اختارت الدول الاستعمارية الثلاث - فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة – على الفور انتهاك القرار، لتصبح القوة الجوية للمتمردين وعززت العنف بشكل حاد.

وبلغت حملتهم ذروتها بالهجوم على ملجأ القذافي في مدينة سرت، الذي تركوه «مدمرًا تمامًا»، «ليذكرنا بالمشهد الكئيب لمدينة غروزني، قرب نهاية الحرب الشيشانية الدموية في روسيا»، وفقًا لشهود عيان تحدثوا

للصحف البريطانية.. وبتكلفة دموية باهظة، حقق هذا الثلاثي هدفه المتمثل في تغيير النظام في انتهاك للتصريحات التي كانت تشير إلى عكس ذلك.

عارض الاتحاد الأفريقي بشدة الهجوم الثلاثي. وفقًا لما ذكره أليكس دي وال المختص في شؤون أفريقيا في المجلة البريطانية للشؤون الدولية، فإن الاتحاد الأفريقي وضع «خارطة طريق» تدعو إلى وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية وحماية المهاجرين الأفارقة (الذين تم ذبحهم أو طردهم بأعداد غفيرة) وغيرهم من الرعايا الأجانب، وإجراء إصلاحات سياسية للقضاء على «أسباب الأزمة الحالية»، مع خطوات أخرى لإنشاء «حكومة مؤقتة شاملة وتوافقية، تؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية».

لقد قبل القذافي بإطار العمل الذي وضعه الاتحاد الأفريقي من حيث المبدأ، لكنه رفض من قبل الدول الثلاث، التي «لم تكن مهتمة بالمفاوضات الحقيقية»، كما يلاحظ دي وال.

والنتيجة هي أن ليبيا باتت ممزقة الآن بين الميليشيات المتحاربة، بينما تم إطلاق العنان للإرهاب الجهادي في معظم أنحاء أفريقيا جنبًا إلى جنب مع طوفان من تدفق الأسلحة، وصل أيضًا إلى سوريا.

هناك الكثير من الأدلة على عواقب استخدام القوة المفرطة. خذ على سبيل المثال جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو البلجيكية سابقًا، فهي بلد ضخم غني بالموارد – ويمثل واحدة من أسوأ قصص الرعب المعاصرة. كانت لديها فرصة للتطور الناجح بعد الاستقلال في عام 1960، تحت قيادة رئيس الوزراء باتريس لومومبا.

لكن الغرب لم يكن يرضيه ذلك. قرر رئيس وكالة المخابرات المركزية ألين دالاس أن «إزالة لومومبا يجب أن تكون هدفًا أوليًا وأساسيًا» للعمل السري، لأسباب ليس أقلها أن استثمارات الولايات المتحدة ربما تعرضت للخطر بسبب ما تشير إليه الوثائق الدولية بـ «القوميين المتطرفين».

تحت إشراف الضباط البلجيكيين، قُتل لومومبا، محققًا رغبة الرئيس

أيزنهاور في أن «يسقط في نهر مليء بالتماسيح». تم تسليم الكونغو إلى الدكتاتور القاتل والفاسد موبوتو سيسي سيكو، المفضل للولايات المتحدة، والذي حطم آمال أفريقيا إلى يومنا هذا.

ولا يمكن تجاهل عواقب إرهاب الدولة الأمريكية الذي تمارسه في الدول القريبة منها. هناك الآن قلق كبير بشأن تدفق الأطفال المهاجرين الذين يفرون من أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة.

ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن أغلب هؤلاء «يأتون من غواتيمالا والسلفادور وهندوراس» - لكن ليس من نيكاراغوا. لماذا؟ هل يمكن أن يكون ذلك بسبب القوة المفرطة التي استعملتها واشنطن في تلك المنطقة في الثمانينيات، كانت نيكاراغوا الدولة الوحيدة التي كان لديها جيش للدفاع عن السكان من الإرهابيين الذين تديرهم الولايات المتحدة، بينما في البلدان الثلاثة الأخرى، كان دعاة الإرهاب يدمرون البلدان بالجيوش المجهزة والمدربة من قبل واشنطن؟

اقترح أوباما رداً إنسانياً على التدفق المأساوي للاجئين: ترحيل أكثر فعالية. هل تتبادر إلى الذهن بدائل أخرى؟

ليس من العدل إغفال ممارسات «القوة الناعمة» ودور القطاع الخاص. وخير مثال على ذلك قرار شركة شيفرون النفطية بالتخلي عن برامج الطاقة المتجددة التي يروج لها على نطاق واسع، لأن الوقود الأحفوري أكثر ربحية بكثير.

فيما أعلنت شركة إكسون موبيل بدورها «أن نظامها للتنقيب بواسطة الليزر عن الوقود الأحفوري هو استراتيجية سليمة، بغض النظر عن تأثيراته على تغير المناخ، «وفقًا لتقرير نشرته مجلة بلومبيرغ بيزنس ويك، التي ذكرت» أن العالم يحتاج إلى طاقة أكبر بكثير، كما أن احتمالية خفض الكربون بشكل كبير «غير مرجحة»».

لذلك من الخطأ تذكير القراء يوميًا بمحاكمات نورمبرغ. لم يعد العدوان العسكري «أكبر جريمة دولية». فلا يمكن مقارنته بتدمير حياة الأجيال القادمة لضمان الحصول على مكافآت أكبر غدًا.

# كابوس في غزة

**4 آب 2014**

وسط كل الفظائع التي تكشفت في الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة، فإن هدف إسرائيل بسيط: السلام مقابل السلام، والعودة إلى الوضع الطبيعي.

بالنسبة للوضع في الضفة الغربية، فإن إسرائيل تواصل البناء غير القانوني للمستوطنات وتشييد مشاريع البنية التحتية حتى تتمكن من الاندماج مع إسرائيل مهما كلف الأمر، مع إجبار الفلسطينيين على العيش في الكانتونات غير القابلة للحياة وإخضاعهم للقمع والعنف.

بالنسبة لقطاع غزة، فإن الوضع يتمثل في وجود بائس لسكانه في ظل حصار قاسٍ ومدمّر تفرضه إسرائيل لا يسمح لسكانه إلا بالبقاء على قيد الحياة فقط لا أكثر.

تصاعد الغضب الإسرائيلي مؤخرًا بسبب القتل الوحشي لثلاثة أطفال إسرائيليين من سكان إحدى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وقبل شهر من ذلك قُتل صبيان فلسطينيان في مدينة رام الله بالضفة الغربية. أثار ذلك القليل من الاهتمام، لأنه أمر روتيني.

يقول معين رباني الكاتب والمحلل لشؤون الشرق الأوسط: «إن التجاهل الممنهج لقسوة الظروف التي يعيشها الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية لا يساعد فقط على تفسير سبب لجوء الفلسطينيين إلى العنف، ولكن يفسر أيضًا سبب الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة».

وقد قال محامي حقوق الإنسان راجي الصوراني في مقابلة أجريت معه وهو الذي بقي في غزة خلال سنوات القمع الوحشي والإرهاب الإسرائيلي، «الجملة الأكثر شيوعًا التي سمعتها عندما بدأ الناس يتحدثون عن وقف إطلاق النار: الجميع يقول إنهم يفضلون أن يموت الجميع ولا نعود إلى الوضع الذي كنا عليه قبل هذه الحرب. لا نريد العودة إلى ذلك الوضع مرة أخرى. ليس لدينا كرامة ولا كبرياء. نحن مجرد أهداف سهلة، ونحن رخيصون للغاية. إما أن يتحسن هذا الموقف حقًا أو أنه من الأفضل الموت. أنا أتحدث عن المثقفين والأكاديميين والناس العاديين: الجميع يقول ذلك».

في كانون الثاني عام 2006، ارتكب الفلسطينيون جريمة كبرى: لقد صوتوا بطريقة خاطئة في انتخابات حرة تخضع لمراقبة دقيقة، وسلموا السيطرة على البرلمان لحركة حماس.

تردد وسائل الإعلام باستمرار أن حماس هدفها تدمير إسرائيل. في الواقع، فإن قادة حماس أوضحوا مرارًا وتكرارًا أن حركتهم ستقبل تسوية الدولتين وفقًا للإجماع الدولي الذي أعاقته الولايات المتحدة وإسرائيل منذ 40 عامًا.

في المقابل، فإن إسرائيل هدفها تدمير فلسطين، باستثناء بعض الكلام الذي لا معنى له، وإسرائيل ماضية في تنفيذ هذا الهدف.

لقد عوقب الفلسطينيون على الفور على جريمتهم التي ارتكبوها في كانون الثاني 2006. وفرضت الولايات المتحدة وإسرائيل، مع تراجع أوروبا بشكل مخجل، عقوبات قاسية على السكان الضالين وصعّدت إسرائيل من عنفها.

بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل بسرعة ترسمان خططاً للقيام بانقلاب للإطاحة بالحكومة المنتخبة. عندما قامت حماس بإفشال تلك الخطط، اشتدت حدة الاعتداءات الإسرائيلية وضاق الحصار أكثر.

لم تعد هناك حاجة إلى مراجعة السجل الكئيب مرة أخرى. فالحصار

الذي لا هوادة فيه والهجمات الوحشية كانت تتخللها عمليات «جز العشب»، باستعارة تعبير إسرائيل المبتهج عن التدريبات الدورية لصيد الأسماك في البركة كجزء مما تسميه «حرب دفاعية»

بمجرد انتهاء عمليات جز العشب يبدأ السكان اليائسون بمحاولة إعادة البناء بطريقة ما من بعد الدمار والقتل ويكون هناك اتفاق لوقف إطلاق النار. تم التوصل إلى وقف إطلاق النار الأخير بعد الهجوم الإسرائيلي في تشرين الأول 2012، الذي أطلق عليه عملية عمود السحاب.

ورغم استمرار إسرائيل في حصارها، التزمت حماس بوقف إطلاق النار كما اعترفت إسرائيل بذلك. تغيرت الأمور في نيسان من هذا العام عندما وقعت حركتا فتح وحماس اتفاق الوحدة لتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط غير المنتسبين لأي من الحزبين.

كانت إسرائيل غاضبة طبعًا، خاصة عندما انضمت إدارة أوباما إلى الغرب في الإشارة إلى الموافقة. وذلك لأن اتفاقية الوحدة لا تقوض فقط ادعاء إسرائيل بأنها لا تستطيع التفاوض مع فلسطين مقسمة ولكنها تهدد أيضًا الهدف الطويل المدى المتمثل في فصل غزة عن الضفة الغربية ومتابعة سياساتها المدمرة في كلتا المنطقتين.

كان لا بد من القيام بشيء ما، وجاءت الفرصة في 12 حزيران، عندما قُتل الأولاد الإسرائيليون الثلاثة في الضفة الغربية. في وقت مبكر، علمت حكومة نتنياهو أنهم ماتوا، لكنها تظاهرت بخلاف ذلك، مما أتاح الفرصة لشن هجوم في الضفة الغربية، مستهدفًا حماس.

وزعم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن لديه معرفة أكيدة بمسؤولية حماس. كان هذا كذبًا.

أحد المسؤولين الإسرائيليين البارزين في شؤون حماس، شلومي إلدار،

أفاد على الفور تقريبًا أن القتلة جاءوا على الأرجح من عشيرة منشقة في الخليل لطالما كانت شوكة في خاصرة حماس. وأضاف إلدار: «أنا متأكد من أنهم لم يتلقوا أي ضوء أخضر من قيادة حماس، لقد اعتقدوا أن هذا هو الوقت المناسب للتحرك».

ومع ذلك، نجحت العمليات التي استمرت 18 يومًا بعد عمية الاختطاف في تقويض حكومة الوحدة، وزيادة القمع الإسرائيلي بشكل حاد. كما نفذت إسرائيل عشرات الهجمات في غزة، وقتلت خمسة من أعضاء حماس في 7 تموز.

ردت حماس أخيرًا بإطلاق صواريخها للمرة الأولى منذ 19 شهرًا، وقدمت لإسرائيل ذريعة للقيام بعملية الجرف الصامد في 8 تموز.

بحلول 31 تموز، قُتل حوالي 1400 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، بمن فيهم مئات النساء والأطفال. وثلاثة مدنيين إسرائيليين. وقد تحولت مناطق واسعة من غزة إلى أنقاض. تعرضت أربع مستشفيات للهجوم، وكل واحدة من هذه الحوادث تعتبر جريمة حرب.

يشيد المسؤولون الإسرائيليون بإنسانية ما يسمونه «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم»، الذي يخبر السكان أن منازلهم ستقصف. هذه الممارسة هي «السادية، التي تتنكر في زي الرحمة»، على حد تعبير الصحافية الإسرائيلية عميرة هاس التي تضيف قائلة: «انهم يقومون ببث رسالة مسجلة تطالب مئات الآلاف من الأشخاص بمغادرة منازلهم المستهدفة بالفعل، والذهاب إلى مكان آخر، بنفس الخطورة، على بعد 10 كيلومترات».

في الواقع، لا يوجد مكان في غزة بمأمن من التصرفات السادية الإسرائيلية، التي قد تتجاوز الجرائم المروعة لعملية الرصاص المصبوب التي جرت بين عامي 2008–2009.

لقد أثارت هذه الاكتشافات المروعة رد الفعل المعتاد من الرئيس الأكثر أخلاقية في العالم، باراك أوباما: تعاطف كبير مع الإسرائيليين، وإدانة مريرة لحماس، ودعوات للاعتدال من كلا الجانبين.

عندما يتم وقف الهجمات الحالية، تأمل إسرائيل أن تكون حرة في متابعة سياساتها الإجرامية في الأراضي المحتلة دون أن يمنعها أحد، وبدعم الولايات المتحدة الذي تمتعت به في الماضي.

سيكون لسكان غزة الحرية في العودة إلى حياتهم الطبيعية في سجنهم الذي تديره إسرائيل، بينما يقوم الفلسطينيون في الضفة الغربية، بمراقبة إسرائيل بهدوء وهي تفكك ما تبقى من ممتلكاتهم.

هذه هي النتيجة المرجحة إذا حافظت الولايات المتحدة على دعمها المتواصل والمتحيز للجرائم الإسرائيلية ورفضها الإجماع الدولي بشأن إقرار التسوية الدبلوماسية. لكن المستقبل سيكون مختلفًا تمامًا إذا سحبت الولايات المتحدة هذا الدعم.

في هذه الحالة سيكون من الممكن التحرك نحو «الحل الدائم» في غزة الذي دعا إليه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، والذي أثار موجة إدانة هستيرية في إسرائيل لأن العبارة يمكن تفسيرها على أنها تدعو إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي والهجمات المنتظمة. والأكثر إخافة لهم هو أنه قد تُفسَّر العبارة على أنها تدعو إلى تطبيق القانون الدولي في بقية الأراضي المحتلة.

قبل أربعين عامًا اتخذت إسرائيل القرار المصيري باختيار التوسع على حساب الأمن، رافضة معاهدة سلام كاملة عرضتها مصر مقابل إخلاء سيناء المصرية المحتلة، حيث كانت إسرائيل تشرع في مشاريع استيطانية وتنموية واسعة النطاق. وقد التزمت إسرائيل بهذه السياسة منذ ذلك الحين.

إذا قررت الولايات المتحدة الانضمام إلى العالم، فسيكون التأثير كبيرًا. فكثيرًا ما تخلت إسرائيل عن مخططاتها الشائكة عندما طالبتها واشنطن بذلك. هذا هو نوع العلاقة بينهما.

علاوة على ذلك، ليس لدى إسرائيل الآن سوى القليل من الفرص، بعد أن تبنت سياسات حولتها من دولة تحظى بإعجاب كبير إلى دولة مرهوبة

ومحتقرة، وهي السياسات التي تنتهجها اليوم بعزم أعمى في مسيرتها نحو التدهور الأخلاقي والتدمير المحتمل في نهاية المطاف.

هل يمكن أن تتغير سياسة الولايات المتحدة؟ ليس هذا بالأمر المستحيل. لقد تغير الرأي العام بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بين الشباب، ولا يمكن تجاهل ذلك.

لعدة سنوات كان هناك أساس جيد للمطالب العامة بأن تحترم واشنطن قوانينها الخاصة وتقطع مساعداتها العسكرية لإسرائيل. ينص قانون الولايات المتحدة على أنه «لا يجوز تقديم أي مساعدة أمنية لأي دولة تشارك حكومتها في نمط من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا».

من المؤكد أن إسرائيل مذنبة بهذا النمط من الانتهاكات، ولقد كانت كذلك منذ سنوات عديدة.

أثار السناتور باتريك ليهي من ولاية فيرمونت، واضع هذا البند من القانون، إمكانية تطبيقه المحتمل على إسرائيل في حالات محددة، ومع مؤسسة تعليمية جيدة الإدارة إضافة إلى الجهود الوطنية والناشطة يمكن متابعة مثل هذه المبادرات على التوالي.

يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير في حد ذاته، مع توفير نقطة انطلاق لمزيد من الإجراءات لإجبار واشنطن على أن تصبح جزءًا من «المجتمع الدولي» ومراعاة القانون والأعراف الدولية.

لا شيء يمكن أن يكون أكثر أهمية للضحايا الفلسطينيين الذين تعرضوا لسنوات عديدة من العنف والقمع..



## بومة إلهة الحكمة مينيرفا

(مينيرفا هي إلهة العقل والحكمة وربة جميع المهارات والفنون والحرف اليدوية عند الرومان – م).

**3 أيلول 2014**

ليس من الممتع تأمل الأفكار التي تشغل بال بومة إلهة الحكمة مينيرفا عند حلول الغسق وهي تتولى مهمة تفسير الحضارة البشرية، التي ربما تقترب الآن من نهايتها.

بدأت الحضارة البشرية منذ ما يقرب من عشرة آلاف عام في منطقة الهلال الخصيب، الذي يمتد من أراضي نهري دجلة والفرات، مروراً ببلاد الفينيقيين الواقعة على الساحل الشرقي لبحر المتوسط وصولًا إلى وادي النيل، ومن هناك إلى اليونان وما وراءها. يقدم ما يحدث في هذه المنطقة دروسًا مؤلمة عن الانحدار واليأس اللذين يمكن أن تصل إليهما الحضارات البشرية.

كانت أرض نهري دجلة والفرات مسرحًا لأهوال لا توصف في السنوات الأخيرة. كان العدوان الذي قاده جورج دبليو بوش وتوني بلير عام 2003، والذي قارنه العديد من العراقيين بالغزوات المغولية التي حدثت في القرن الثالث عشر، ضربة قاتلة. لقد دمر الكثير مما نجا من عقوبات الأمم المتحدة التي فرضها بيل كلينتون على العراق، والتي أدانها دبلوماسيون بارزون واعتبروها نوعًا من الإبادة الجماعية مثل دينيس هاليداي وهانس فون سبونيك، اللذين كانا ضمن الفريق الذي قام بصياغتها قبل استقالتهما

احتجاجًا على فرضها. تلقت التقارير الصادمة لهاليداي وفون سبونيك المعاملة المعتادة بناء على الحقائق غير المرغوب فيها.

تم عرض إحدى النتائج المروعة للغزو الأمريكي البريطاني في مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بعنوان «دليل مرئي للأزمة في العراق وسوريا»: وتعرض المقالة للتحول الجذري الذي شهدته بغداد من كونها كانت تضم الأحياء المختلطة في عام 2003 إلى الجيوب الطائفية الحالية المحاطة بالكراهية الشديدة.. ولقد امتدت الصراعات التي أشعلها الغزو إلى أبعد من ذلك وهي الآن تمزق المنطقة بأكملها إلى أشلاء.

يقع جزء كبير من المنطقة المحصورة بين نهري دجلة والفرات في أيدي تنظيم داعش الذي نصب نفسه حاكمًا لتلك المنطقة، وهذا التنظيم هو صورة كاريكاتورية قاتمة للشكل المتطرف للإسلام الراديكالي الذي موطنه في السعودية. يصف باتريك كوكبيرن، وهو مراسل الشرق الأوسط لصحيفة الإندبندنت وأحد أفضل المحللين المطلعين على تنظيم داعش، هذا التنظيم بأنه «منظمة فاشية مروعة من نواح كثيرة، طائفية للغاية، تقتل أي شخص لا يؤمن بخصوصياتها. وهو الرمز المتطرف للإسلام».

يشير كوكبيرن أيضًا إلى التناقض في رد الفعل الغربي لظهور داعش: هناك جهود لوقف تقدمه في العراق إلى جانب جهود أخرى لتقويض الخصم الرئيسي للتنظيم في سوريا نظام بشار الأسد الوحشي. وفي الوقت نفسه، فإن العائق الرئيسي أمام انتشار وباء داعش في لبنان هو حزب الله، العدو المكروه للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل. ولزيادة تعقيد الموقف، تشترك الولايات المتحدة وإيران الآن في قلق مبرر بشأن صعود التنظيم، كما يفعل الآخرون في هذه المنطقة التي تشتد فيها الصراعات.

دخلت مصر في أحلك أيامها في ظل الدكتاتورية العسكرية التي لا تزال تتلقى الدعم الأمريكي. ومصير مصر لم يكتبه القدر. على مدى قرون عديدة كان اتخاذ المسارات البديلة مجديًا، وليس من النادر أن تعيق الدول الاستعمارية ذلك المسار.

بعد ما حدث من مصائب في الأسابيع القليلة الماضية، لا داعي للتعليق على ما يصدر من القدس، التي كانت تعتبر في التاريخ القديم مركزًا أخلاقيًا.

قبل ثمانين عامًا، أشاد الفيلسوف مارتن هايدغر بالنازية الألمانية باعتبارها الأمل لإنقاذ الحضارة اليونانية المجيدة من برابرة الشرق والغرب. اليوم، يسحق المصرفيون الألمان اليونان في ظل نظام اقتصادي مصمم للحفاظ على ثروتهم وقوتهم.

تم التنبؤ بالنهاية المحتملة للحضارة البشرية في مسوّدة تقرير جديد أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ، وهو المراقب المعتدل لما يحدث في العالم.

يخلص التقرير إلى أن زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تنطوي على مخاطر وآثار شديدة وواسعة الانتشار ولا يمكن معالجتها وتؤثر على الناس والنظم البيئية خلال العقود القادمة. سترتفع درجة الحرارة في العالم عندما لا يمكن تجنب فقدان الغطاء الجليدي الشاسع الذي يغطي جزيرة غرينلاند. والذي يحدث جنبًا إلى جنب مع ذوبان الجليد في القطب الجنوبي، يمكن أن يرفع ذلك من مستويات سطح البحر مما يسبب إغراق المدن الكبرى وكذلك السهول الساحلية.

يتزامن عصر الحضارة الحالي مع الحقبة الجغرافية المسماة بالهولوسين، التي بدأت منذ أكثر من 11000 عام. لقد استمرت حقبة البليستوسين السابقة 2. 5 مليون سنة. ويعتقد العلماء الآن أن هناك حقبة بدأت منذ حوالي 250 عامًا تدعى الأنثروبوسين، وهي الفترة التي كان للنشاط البشري فيها تأثير كبير على العالم المادي. من الصعب تجاهل معدل تغير العصور الجيولوجية.

أحد مؤشرات التأثير البشري هو انقراض الأنواع، الذي يقدر الآن بنفس المعدل الذي كان عليه قبل 65 مليون سنة عندما اصطدم كويكب بالأرض. هذا هو السبب المفترض لانتهاء عصر الديناصورات، الذي فتح الطريق أمام الثدييات الصغيرة للتكاثر، وفي النهاية ظهر الإنسان الحديث. واليوم فإن البشر هم الكويكب، الذي يحكم على الكثير من الكائنات الحية بالانقراض.

يؤكد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على ضرورة ترك «الغالبية العظمى» من احتياطيات الوقود المعروفة في الأرض لتجنيب الأجيال القادمة المخاطر التي لا يمكن تجنبها وفي الوقت نفسه، لا تخفي شركات الطاقة الكبرى هدفها المتمثل في استغلال هذه الاحتياطيات واستكشاف احتياطيات جديدة..

قبل يوم من نشرها ملخصًا لاستنتاجات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن مخزونات الحبوب الضخمة في الغرب الأوسط تتعفن بحيث يمكن شحن المنتجات النفطية التي تدفقت بغزارة من حقول داكوتا الشمالية عن طريق السكك الحديدية إلى آسيا وأوروبا.

واحدة من أكثر العواقب التي يخشى أن يتسبب بها الاحتباس الحراري العالمي الناجم عن الأنشطة البشرية هو ذوبان الجليد في مناطق التربة الصقيعية. تحذر دراسة نشرتها مجلة ساينس Science من أنه «حتى درجة الحرارة الأعلى قليلاً [وهي أقل مما هو متوقع في السنوات القادمة] يمكن أن تؤدي إلى ذوبان التربة الصقيعية، التي بدورها تهدد بإطلاق كميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري المحبوسة في الجليد، وتتسبب في «عواقب مميتة» على المناخ العالمي».

تشير الكاتبة الهندية أرونداتي روي إلى أن «التعبير الأنسب على جنون عصرنا» هو نهر سياشين الجليدي (الذي يقع عند جبال الهملايا – م)، حيث قتل الجنود الهنود والباكستانيون بعضهم بعضاً في ساحة معركة تعد الأكثر ارتفاعًا في العالم. يذوب النهر الجليدي الآن ويكشف عن «الآلاف من قذائف المدفعية الفارغة، وبراميل الوقود الفارغة، والفؤوس الجليدية، والأحذية القديمة، والخيام، وكل أنواع النفايات الأخرى التي يولدها آلاف البشر المتحاربين» في صراع لا معنى له. ومع ذوبان الأنهار الجليدية، تواجه الهند وباكستان كارثة لا توصف.

يا للكائنات الحزينة. ويا للبومة المسكينة.

# المحتويات



مكتبة
t.me/t_pdf

يؤكد كل مقال في هذا الكتاب أن تشومسكي لا يؤيد فكرة وجود بُعد واحد للسلطة، وهي فكرة غالبًا ما يجد المرء تأييدًا لها بين كثيرين من مفكري اليسار. إنه يدرك جيدًا أن السلطة متعددة الأوجه، وتعمل من خلال عدد من الوسائل المادية والمعنوية، هي ماهرة بشكل خاص في الإشارة إلى أن السلطة لها أيضًا وظيفة تربوية ويجب أن تتضمن فهمًا تاريخيًا لصناعة العلاقات العامة والجهاز الثقافي الناشئ والقائم، التي تعتبر عناصر مركزية في قضايا السلطة وتمثيل رغبات الناس والخيال الراديكالي والتي تعتبر أنماط الإقناع وتشكيل الهويات وصياغة الرغبات.

يكشف تشومسكي باستمرار عن الفجوة بين الواقع والوعد بديمقراطية راديكالية، لا سيما في الولايات المتحدة، على الرغم من أنه غالبًا ما يقدم تحليلاً مفصلاً للطريقة التي يتم بها تشويه الديمقراطية في عدد من البلدان التي تخفي وراء الادعاءات الكاذبة بديموقراطية أنظمتها أنماطًا متنوعة من الاضطهاد. حاول تشومسكي إعادة صياغة الوعود بالديمقراطية وفي نفس الوقت تطوير طرق جديدة لتنظير قضايا التفويض والخيال الاجتماعي خارج التركيز النيوليبرالي على الفردية والخصخصة وافتراض أن القيمة الوحيدة المهمة هي قيمة التبادل. على عكس العديد من المثقفين المحاصرين في خطاب الصوامع الأكاديمية واشتراطات المهنة الصارمة، فإن تشومسكي يكتب ويتحدث من منظور ما يمكن تسميته بالمجموعات المترابطة. من خلال القيام بذلك، فهو يربط بين مجموعة متنوعة من القضايا كجزء من فهم أكبر للقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتنوعة والمحددة التي تشكل حياة الناس في ظروف تاريخية معينة.



إنه واحد من عدد قليل من المنظرين في أمريكا الشمالية الذين يتبنون أنماط التضامن والنضال الجماعي ليس كفكرة لاحقة بقدر ما هي أساسية لما يعنيه ربط الخصائص المدنية والاجتماعية والأخلاقية وجعلها أساسًا لحركات المقاومة العالمية.

ينطوي دوره كمفكر عام على أسئلة حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه الديمقراطية الحقيقية، وكيف يتم تخريب مُثلها وممارساتها، وما هي القوى اللازمة لتشكيلها. هذه هي الأسئلة التي في صميم تفكيره وأحاديثه والتعليقات التي يتضمنها هذا الكتاب.


9 789933 635640